جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على التعاون الدولي متعدد الأطراف

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب:

وليد سلطاني

إشراف:

د. عبد الله هوادف

السنة الجامعية 1440 -1441 ه / 2019 -2020 م

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على التعاون الدولي متعدد الأطراف

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب:

وليد سلطاني

إشراف:

د. عبد الله هوادف

السنة الجامعية 1440 -1441 ه / 2019 -2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الشكر والحمد لله رب العالمين على عونه توفيقه وتيسيره لإنجاز هذا العمل .

والشكر الجزيل لأستاذي "الدكتور عبد الله هوادف" على تشجيعه الدائم ودعمه المتواصل وكرم الإشراف .

وشكرا لزوجتي الأستاذة "زين أمال" على مساعدتها في الترجمة والمرافقة .

والشكر موصول لكل أساتذتي في قسم العلم السياسية .

وليـــــد

إهداء

إلى أمي الحبيبة والدي العزيز حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى زوجتي الكريمة

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل إخواني وأصدقائي

لكم جميعا أهدي هذا العمل

وليـــــد

خطة البحث

- مقدمة
- الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
  - ❖ المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي:
    - المطلب الأول: تعريف ونشأة التعاون الدولي:
    - المطلب الثاني: التعاون الدولي والمفاهيم المشابهة
    - المطلب الثالث: أهمية التعاون الدولي
  - ❖ المبحث الثاني: مفهوم تعددية الأطراف
    - المطلب الأول: تعريف تعددية
    - المطلب الثاني: نشأة التعددية
    - المطلب الثالث: مرتكزات تعددية الأطراف.
  - ❖ المبحث الثالث: التعاون الدولي في المقاربات النظرية
    - المطلب الأول: تفسيرات الليبرالية للتعاون الدولي
    - المطلب الثاني: نظرة الواقعية للتعاون الدولي
    - المطلب الثالث: النظرية البنائية
  - ❖ ملخص الفصل الأول
- الفصل الثاني: أزمة تعددية الأطراف
  - ❖ المبحث الأول التعددية في عالم متغير
    - المطلب الأول: التعددية كالتزام عالمي
    - المطلب الثاني: تراجع التعددية
    - المطلب الثالث: التعددية المتناقضة
  - ❖ المبحث الثاني نكسة التعددية
    - المطلب الأول: السياق الدولي للأزمة
    - المطلب الثاني: مظاهر الأزمة.
    - المطلب الثالث: تحديات التعددية
  - ❖ المبحث الثالث تراجع دور مؤسسات التعددية

- المطلب الأول: انتشار مؤسسات التعددية
- المطلب الثاني: تراجع دور المنظمات الدولية
- المطلب الثالث: المنظمات الدولية ومستقبل التعددية

❖ ملخص الفصل الثاني

الفصل الثالث: تأثير السياسة الخارجية لترامب على تعددية الأطراف

❖ المبحث الأول: شخصية ترامب ونسقه العقدي

- المطلب الأول: نشأة وتكوين دونالد ترامب.
- المطلب الثاني: مكونات النسق العقدي لترامب
- المطلب الثالث: مبدأ ترامب " أمريكا أولا"

❖ المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية لترامب على تعددية الأطراف.

- المطلب الأول: علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتعددية
- المطلب الثاني: ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب.
- المطلب الثالث: ترامب والعمل الدولي متعدد الأطراف

❖ المبحث الثالث: المنظمات الدولية في عهد ترامب

- المطلب الأول: رؤية ترامب لدور المنظمات الدولية
- المطلب الثاني: مواقف ترامب تجاه المنظمات الدولية
- المطلب الثالث: آثار سياسة ترامب على المؤسسات الدولية

❖ ملخص الفصل الثالث

الخـــاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

مقـدمة

تمهيد:

على الرغم من اعتقاد العديد من الكتاب بأن الصراع _لا التعاون_ هو الأبرز في العلاقات الدولية أكثر مما هو سمة داخل الدولة نفسها[1]، لكن يبدو أن حقيقة الأمر هو أن التعاون والصراع يشكلان طرفي الميزان في العلاقات الدولية، أي أن التعاون جزء رئيسي وأساسي في حقل العلاقات الدولية.

اعتبرت دراسة التعاون الدولي متعدد الأطراف من المهام المستمرة لمنظري العلاقات الدولية حيث يتمحور معظم الجدل الدائر بين مدارس العلاقات الدولية حول كيفية تحقيقه وضبط شروطه وآلياته والتحديات التي تواجهه ومعوقات تحقيقه وآفاقه المستقبلية.

وقد كان تأثير الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كبيرا على تماسك التعددية حاضرا وعلى وجودها مستقبلا والذي يقود بسياسته الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية نحو الانفرادية والتخلص من تبعات التعددية كونها تعطل مسار أمريكا وتعرقل تقدمها.

أولا/ أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن هناك مبررات موضوعية وأخرى ذاتية قد ألقت بضلالها في اختيار أي موضوع، وكوننا لم نشذ عن القاعدة فقد كانت مبرراتنا هي:

المبررات الموضوعية:

- ارتفاع وتيرة الانسحاب من الاتفاقيات والمنظمات متعددة الأطراف وتراجع أدوارها.
- لجوء الدول نحو الفردانية في السياسة الخارجية كلما تعارضت مع مصالحها الشخصية.
- السياسة الانعزالية للرئيس الأمريكي لدونالد ترامب وأثرها على تعددية الأطراف.

المبررات الذاتية:

- إن اختيار هذا الموضوع جاء بناءا على دوافع ذاتية ارتبطت من جهة بالرغبة البحثية لتناول موضوع التعاون الدولي متعدد الأطراف ودور المؤسسات الدولية في ترسيخه.

[1])- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ت: وليد عبد الحي،(الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص 65.

- من جهة ثانية جاء اختيار موضوع التعاون متعدد الأطراف من الحاجة الشخصية في تناول ملف المؤسسات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف.

ثانيا/ أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية:

تكمن اهمية هذه الدراسة في تحليل عملية التعاون متعدد الأطراف وارتباطه بتحقيق الاستقرار العالمي وتوفير الأرضية الملائمة لتحقيق الأمن والسلم العالمي، ومحاولة فهم الأسباب الحقيقية التي تقف حائلا أمام تقدم ونمو تعددية الأطراف في العلاقات الدولية، حيث يعاني العالم تراجع كبير لتعددية الأطراف لصالح الأحادية –الفردانية– والثنائية

الأهمية العملية:

نأمل استثارة البحث في هذا التعاون متعدد الأطراف من أجل إعطاء فاعلية ووجود أكثر له على الساحة الدولية وأيضا من أجل تجنب كل ما يؤدي إلى إنزلاقات قد تعصف بتعدية الأطراف وتؤثر سلبا على هياكل ومؤسسات التعددية المختلفة (اتفاقيات، معاهدات، منظمات).

ثالثا / أهداف الدراسة:

- التعرف على التعاون متعدد الأطراف وأهم المقاربات التي تناولت الموضوع من أجل التأصيل وتفسير هذه العملية في الساحة الدولية.
- تشريح أزمة تعددية الأطراف والتعرف على التحديات التي أن تعترضها.
- محاولة لاستقراء مستقبل التعددية في ظل التطورات الدولية الراهنة ومدى إسهاماتها في تحقيق السلم والأمن الدولي مستقبلا.
- رصد آثار السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب على فاعلية واستمرار تعددية الأطراف في الواقع الدولي وتراجع دور المنظمات الدولية.

رابعا / الإشكالية:

يعتبر التعاون الدولي متعدد الأطراف من أهم العمليات على الساحة العالمية التي تسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار العالمي وتجنب الأزمات والنزاعات الدولية غير أنها تتعرض

لبعض التحديات والأزمات التي تعرقل تطورها وتحد من فاعليتها لذلك حاولنا طرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب على التعاون الدولي متعدد الأطراف؟

وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم تعددية الأطراف وما هي مرتكزاتها؟
- ما هي مظاهر أزمة تعددية الأطراف فعلا على مستوى العلاقات الدولية؟
- ما تأثير السياسة الخارجية لدونالد ترامب تعددية الأطراف؟
- ما هي مكانة مؤسسات التعددية في عهد ترامب؟

خامسا / نطاق الدراسة:

يرتبط أي موضوع في مجالات العلم المختلفة بإطارين زماني ومكاني يمثلان حدود ومجال ومشكلة الدراسة وبناء على ذلك ولهدف دراسة أكثر دقة وموضوعية تم تحديد هذا الإطار كما يلي:

الإطار الزماني: تم تحديد إطار الدراسة بفترة تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2016 إلى غاية 2020 و ذلك للتطورات التي أفرزتها سياسته الخارجية على مستوى النظام الدولي وتفاعلاته وخاصة مؤسسات التعددية.

سادسا / الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

ساهمت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب في تراجع التعاون الدولي متعدد الأطراف من خلال التوجه نحو الانعزالية

معتمدين على الفرضيات التالية:

- تعددية الأطراف مفهوم قديم متجدد عرف تجاذبات بين مختلف نظريات العلاقات الدولية.

- تواجه التعددية تحديات ومعضلات متعددة كنتيجة لتعارض مصالح الدول وأولوياتها مع الترتيبات الدولية.
- السياسة الخارجية لدونالد ترامب القائمة على مبدأ "أمريكا أولا" تضع التعددية في مستقبل غامض.
- أدت رؤية السياسة الخارجية لدونالد ترامب إلى تراجع كبير لأهمية ودور مؤسسات التعددية.

سابعا / أدبيات الدراسة:

إن الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع تعددية الأطرف والتحديات التي تواجهها في الساحة الدولية كموضوع مستقل ومتفرد قلية جدا او صعب الوصول إليها خاصة باللغة العربية، وهناك بعض الدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت موضع تعددية الأطراف يمكن أن نذكر منها ما يلي:

1- كتاب التعددية في نظام عالمي متغير **MULTILATERALIM IN A CHANGING WORLD ORDER** والذي حرره كل من: كريستيان إيتش (Christian Echle) وباتريك روبيل(Bartick Rueppel) ميغا سارما (Migha Sarmah) بولاي هوي (Yeo Lay Hwee)، هذا الكتاب صدر عن دار (Kamrad Adenauer Stifting) عام 2018، تناول الكتاب مجموعة مقالات حول تعددية الأطراف وإلى أين تتجه ومستقبل مشاركة الولايات المتحدة في التعددية في عهد ترامب.

2- دراسة روبرت كيوهان Robert O. Keohane وجوليا مورسي Julia C. Morse **Contested Multilateralism** (تعددية الأطراف المتنازع عليها)الصادرة ب: Springerlink.com في 23 مارس 2014 حيث يصفان الموقف الذي ينتج عن استخدام الفواعل الدولية للمنظمات متعددة الأطراف القائمة، وتهديدات هذه الفواعل بالخروج من المؤسسات القائمة في حال تعارض المصالح وتأسيس مؤسسات أو فضاءات بديلة.

3- كتاب " عالم أوحد تطور التعاون الدولي " لصاحبه غيوم ديفان، وترجمة نصير مروة، والذي صدر في اطار سلسلة كتب مترجمة تصدرها مؤسسة الفكر العربي، يتناول الكتاب

اختراع المنظمات الدولية وتطور وتمدد التعاون متعدد الجوانب' اضافة الة موضوع عولمة الأمن.

4- باربرا آدمز Barbara Adams وجريتشن لوشينجر **Gretchen Luchsinger Reclaiming Multilateralism For People Rights and Sustainable Development**، الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة عام 2012، يتضمن المنشور ثلاثة فصول يتحدث في الفصل الأول منها عن التعددية من بدايتها إلى الوقت الحاضر وتناول الفصل الثاني معاناة إعادة تنظيم النظام متعدد الأطراف حول مبادئ وحقوق الإنسان وأركان التنمية المستدامة وفي الفصل الثالث إجراءات وتوصيات.

5- مجموعة مؤلفين(روزماري فوت، س. نيل ماكفرلين، مايكل ماستندونو): **الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية (الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف)** ترجمة: حالي احمد و غوردو الطيب، عن آي كتب بلندن في ديسمبر 2016، يوضح الكتاب طبيعة العلاقة التي ربطت وتربط الولايات المتحدة بالمنظمات متعددة الأطراف وتباين هذه العلاقة تبعا لنظرة الساسة الأمريكيين، مما يؤدي إلى نوع من تعددية الخطاب والسياسة تجاه هذه المنظمات، فصول الكتاب تنوعت بتنوع اهتمامات مواضيعه وتنوع انشغالات ومجال اشتغال مؤلفيه، حيث تباينت الاهتمامات وتكاملت لتغطي المجلات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والبيئية.

ثامنا / الإطار المنهاجي:

المنهج التاريخي: يقول بن خلدون "التاريخ في ظاهره لا يزيد عن أخبار عن الأيام و الدول، والسوابق من القرون الأُولى تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال، و تطرف فيها الأندية إذا غصَّها الاحتفال، وتؤدي شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال"[1]. ولأن موضوعنا يحتاج سرد جملة من الأحداث ووقائع سابقة فقد استعنا بهذا المنهج لتتبع عملية تعددية الأطراف في حقل العلاقات الدولية.

وقد اعتمدنا أيضا المنهج الوصفي لوصف حالة تعددية الأطراف في الساحة الدولية ومواقف سياسة ترامب الخارجية التي أثرت على تعددية الأطراف.

[1])- **محمد شلبي**، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات ،(ط4، الجزائر، دار هومة، 2002)، ص 60.

تاسعا / الإطار المفاهيمي:

تعريف التعاون الدولي: هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية.

تعددية الأطراف: تشير تعددية الأطراف في العلاقات الدولية إلى تعاون بين أكثر من ثلاثة دول لتحقيق هدف مشترك.

عاشرا / العوائق والعقبات:

كغيره من البحوث الاجتماعية والإنسانية فقد اعترضت الدراسة جملة من المعوقات والعوائق التي أثرت على الدراسة دون أن تقف حائلا دون إتمامها نذكر منها:

- أهم الدراسات السابقة مع شحها تناولت موضوع التعاون الدولي دون تخصيص تعددية الأطراف كمفهوم مستقل.
- ندرة الدراسات والمراجع التي تناولت موضوع تعددية الأطراف وخاصة العربية منها، مما فرض البحث بلغات أجنبية لنوضع أمام وعائق آخر هو معوق نقص التحكم اللغوي من جهة و عائق الترجمة من جهة أخرى.
- تأثير جائحة كورونا على الحياة العامة بما فيها غلق الجامعات والمكتبات مما حال دون وصولنا إلى المراجع المتوفرة.

الفصـل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي:

تمتد فكرة التعاون بجذورها لوجود الإنسان وحاجته لأخيه الإنسان، الأمر الذي أدى لبروز الجماعة ثم الدولة على أساس تعاون الأفراد فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المشتركة، إلى أن وصلت لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وأدرك الجميع حاجته للتعاون لذلك جاء في ديباجة عصبة الأمم "الأطراف العليا المتعاقدة لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق السلام والأمن الدوليين" ليرسم التعاون كأساس للعلاقات بين الدول.

المطلب الأول: تعريف ونشأة التعاون الدولي:

أولا/ التعاون الدولي لغة:

جاء في لسان العرب العون هو الظهير على الأمر، وفي المعجم الوسيط أعانه على الشيء ساعده، وتعاون القوم أعان بعضهم بعضا كما ورد في مختار الصحاح للرازي. وتعاون قوم مع بعضهم البعض، ويقصد بها هنا عملية التنسيق وتقييم المساعدة بين جميع الأفراد، تلك المساعدة التي قد تعود بالمنفعة على الجميع[1].

والتعاون هو تضافر الجهود بين الأفراد والفئات لنيل غاية مشتركة غير ممكن بلوغها للفرد الواحد أو الفئة الواحدة لوحدها، لذلك نجد أن تطبيق هذا المصطلح يؤخذ عادة على عاتق الحزب أو الأحزاب المنضوية تحت لواء واحد[2]، والتعاون هو العون المتبادل أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين وهذا هو المعنى العام لكلمة تعاون، ويفهم منه تضافر الجهد المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم[3]، ويقال تعاون القوم أي عاون بعضهم بعضا[4]. ويعرف عبد الوهاب الكيلاني التعاون لغة: هو تبادل المساعدة أو المشاركة أو المؤازرة[5].

---

(1) - يوسف بكوش، **معجم الكافي عربي عربي**،(الجزائر: دار هومة، 2013)، ص 99.

(2)- وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص 98.

(3) – علاء الدين شحاتة، **التعاون الدولي لمكافحة الجريمة - دراسة للإستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات**،(القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2000)، ص 01.

(4)- عادل محمد السيوي، **التعاون الدولي في جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب**، (الإسكندرية: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 07.

(5) - عبد الوهاب الكيلاني، **الموسوعة السياسية**، (ط4؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، 1999)، ص 76.

الدولي: كمصطلح لم نجد له تعريف في معاجم اللغة العربية، لذلك تعود لأصل الكلمة وهي "دولة"، والدولة الغلبة في الحال والحرب سواء والجمع دولات ودول[1]. ويستخدم بوصفه حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الدول[2].

التعاون الدولي لغة يعرف على انه تبادل العون بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة تتعدد أوجهه باختلاف الغرض المرجو من الأطراف المتعاونة.

ثانيا/ إصلاحا:

التعاون هو التفاعل أو العمل العام لتحقيق أهداف مشتركة وقد يظهر ذلك من خلال تقسيم العمل إلى مهام متشابهة وأخرى متباينة، والتعاون مرتبط بعمليات أخرى مناقضة له مثل الصراع والتنافس، كما انه يعبر عن الموافقة الجماعية حو عمل مشترك أو توحيد الجهود المتماثلة وغير المتماثلة من اجل استمرار الحياة.

فهناك اختلاف حول وضع تعريف جامع مانع له وهذا لاتساع المجال الذي قد يشمله وتعدد الصور التي يمكن أن يتخذها هذا التعاون والتي لا يمكن حصرها، فضلا عن وسائلها المتجددة والتي جعلت ظاهرة التعاون الدولي متغيرة ومتطورة بشكل دائم[3].

وهو: عمل مشترك ومنسق لدولتين أو أكثر أو لدول أو أشخاص خاصين في مجال معين (عسكري، أو علمي ، أو تقني، أو ثقافي، أو....، أو مالي، أو ضريبي، أو نقدي، أو تجاري، أو بحري، أو قضائي) من أجل التوصل إلى نتائج مشتركة في حقل أو عدة حقول في الحياة الدولية، وهذا التعاون يمكن أن يتحقق إما في إطار تنفيذ معاهدة أو منظمة دولية، أو خارج أي إطار تعاقدي أو دولي[4]، ويمكن النظر للتعاون على أنه تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواء عالميا أو إقليميا أو على المستوى الوطني للدول المشاركة، ويمتد هذا التعاون ليشمل كافة صنوف العلاقات ليعكس

---

(1) - محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، (ط3؛ بيروت: دار صادر، 1994)، ص713.
(2) - عادل يحي، **الأحكام العامة للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 2013)، ص ص 18,19.
(3) - علاء الدين شحاتة، المرجع السابق، ص 08.
(4) - جيرارد كورتر، **معجم المصطلحات القانونية**،(ط2؛ بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2009)،ص 497.

في النهاية بروز مصالح دولية مشتركة، تقوم جنبا إلى جنب مع المصالح الوطنية الذاتية لكل الدول وأطراف التعاون[1].

ويعرف التعاون الدولي على انه: فعل مشترك يتم بشكل ثنائي أو جماعي بين أشخاص القانون الدولي العام (دول، منظمات دولية، منظمات إقليمية...)بقصد تحقيق نتائج لجميع المتعاونين، في حقل أو أكثر في الحياة الدولية[2].

ويذهب " ويليام زرتمان William Zartman " و" ساديا توفال Saadia Touval " إلى أن التعاون هو: "الحالة التي بموجبها تتوافق الأطراف على العمل مع بعضها البعض بهدف تحقيق مكاسب جديدة لكل المشاركين، والتي لا يمكن تحقيقها بالعمل المنفرد". وحسب هذا التعريف فإن الأطراف المشاركة في التعاون تعمل معا، وتتفق للقيام بذلك قصدا، كما أن التكاليف والمكاسب الناتجة عن التعاون تتقاسمها جميع الأطراف. والملاحظة أن هذا التعريف لا يبتعد كثيرا عن تعريف قاموس ويبستر Webster الذي يعرف التعاون بأنه: مجموعة من الأطراف تهدف إلى المنفعة المشتركة.

وينبه زرتمان وتوفال إلى أن التعاون يعني أكثر من كونه ضد النزاع أو غيابه كما تذهب التفسيرات القائمة على الثنائيات، بل هو مجموعة من الإجراءات الايجابية، المحددة والواعية، (لا يعني التعاون غياب النزاع، فقد ينشأ بين أطراف متحاربة ومتصارعة، كالامتناع المتبادل على استعمال أسلحة معينة في الحرب أو الاتفاق على هدنة، أو تبادل الأسرى ...الخ).

ولقد اعتمد كثير من الباحثين على غرار كينيث أوي Kenneth Oye، وجوزيف غريكو Joseph Grieco، وبيتر هاس Peter Hass، نفس التعريف الذي قدمه روبرت كيوهان Robert Keohane، ومع أن هناك بعض الاختلافات بينهم، إلا أنها لا تدور حول ما الذي يشكل التعاون؟ بل تدور حول ما الذي يسببه؟[3]. ويذهب روبرت كيوهان إلى أن: التعاون يحدث عندما تكيف الفواعل سلوكها على حسب التفضيلات الحالية أو المتوقعة من الآخرين

---

[1] - مفيل غي، **التكامل والتعاون في إفريقيا صعوبة اللقاء الممكن بين النظريات والوقائع**، ت: مروة نصير،(لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، ص ص 23,24،

[2] - حنان نايف، **ملاعب التعاون الدولي**،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015)، ص 22.

[3] - **Helen Minler**, International Theories OF Cooperation Among Nations: Strength And Weakness, world politics, No 3 (Apr 1992), p 469.

عبر عملية من تنسيق السياسات[1]. وفي سياق تعليقها على تعريف كيوهان لخصت هيلين ميلنر Helen Milner مجموعة من النقاط[2]:

1- يفترض التعاون أن سلوك كل فاعل يتجه نحو تحقيق هدف ما، كما يفترض أن الفواعل تتبنى سلوكا عقلانيا يتعلق بحساب توافق التكلفة مع طبيعة الهدف المنشود.
2-يفترض أن يحقق التعاون عوائد ومكاسب متبادلة لكل الأطراف المشاركة.
3- تتطلب عملية التعاون أن يكيف كل طرف سياساته توقعا للمكافأة، لذا هو يفرض تكلفة على كل الأطراف المتعاونة.

المطلب الثاني: التعاون الدولي والمفاهيم المشابهة:

هناك العديد من المفاهيم التي تتشابه وتتداخل مع مفهوم التعاون الدولي من بينها:

التنسيق: حسب قاموس المصطلحات السياسية يعرف التنسيق على انه: عمل تقوم به لجنة مكلفة بتنسيق الشكاوي أو المطالب أو الاقتراحات أو القرارات وتقديم بين أو تقرير بشأنها. وفي اللغة فإن التنسيق مصدر مشتق من الفعل الثلاثي نسق أي رتب ونظم في سياق منتظم، يقال سياق منتظم أي مرتب ويتخذ شكل محدد.

أما في الاصطلاح فهو ربط الأجزاء المكملة لبعضها البعض، كربط جهود العاملين لتحقيق الهدف النهائي فالتنسيق هو العمود الفقري لذلك تقوم الإدارات بعقد اجتماعات بغرض التنسيق بين الأقسام المختلفة وعرض وجهات النظر الشمولية.

أما في العلاقات الدولية فإن هذا المفهوم يمثل فكرة رئيسية وهي وجود فاعلين قادرين على تنسيق فيما بينهم وذلك بوجود سلطة مركزية تسعى لإقرار النظام وإنهاء الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي.

الاعتماد المتبادل Interdependence: يقصد بالاعتماد المتبادل من مصطلحات النظام الدولي الجديد التعاون والترابط وبناء شبكة من العلاقات بين دولة وأخرى، كما أن

(1) - Robert Keohane, ***After Hegemony*: *Cooperation* and *Discord* in the *World Political Economy***, (New jercey ,princeton university, 1984), p 51.
(2) - Helen milner, op, cit, p 468.

التعبير عن علاقة بين طرفين حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض المبادلات المتساوية تقريبا بالنسبة لكل من الطرفين، وفي دراسة العلاقات الدولية تحمل التبعية المتبادلة بين بعدين أساسيين[1].

ويعني أيضا وجود دولتين أو أكثر في علاقات مترابطة بحيث أن أي تغيير في دولة أ يتبعه أثر أو نتيجة في الدولة ب وفي باقي الدول الأخرى ذات العلاقة في نفس الوقت، يكون المر في علقة معاكسة[2].

التحالف Alliance: التحالف هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتم من خلالها اتخاذ خطوات الدعم المتبادل في حالة حدوث حرب وهي بديل لسياسة الانعزال أي مسؤولية تجاه سلامة دولة أخرى، هذا من ناحية القانون الدولي وينشأ الحلف أو التحالف عن معاهدة موقعة بين دولتين أو أكثر تلتزم كل منها بموجبها بتقديم الدعم السياسي والعون العسكري على الطرف الآخر[3].

التكامل Integration: يشير التكامل عند أرنست هاس إلى : العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، فهو في معناه النهائي العملية التي تجري فيها رفع مستوى مصالح مشتركة بين الدول.

أما دويتش فيعرفه على انه عملية تحول الأجزاء أو الوحدات المنفصلة عن بعضها إلى وحدة متكاملة، أو إلى نظام متناسق يتميز بالاعتماد المتبادل بين مكوناته[4].

فالتكامل الدولي عبارة عن تكتل الدول ويقوم على أساس إقليمي مشترك، في إطار تحقيق منفعة متبادلة وتحقيق أهداف مشتركة، وغالبا ما ينصرف معنى التكامل إلى المجال الاقتصادي لأهميته ودوره الكبير في التنمية الشاملة للدول.

---

(1) - **هايل عبد مولى طشطوش**، مقدمة في العلاقات الدولية، (عمان: دار ..... للنشر، 2010)، ص175.
(2) - **عامر مصباح**، تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص16.
(3) - **عبد الوهاب الكيلاني**، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص ص791- 821.
(4) - **عمار بن سلطان**، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: طاكسيج كوم لدراسات النشر والتوزيع،2009)، ص387.

ويعتبر التكامل جزء من مفهوم التعاون الدولي وذلك انه يمثل أسلوبا من أساليب التعاون، ووسيلة هامة لقيامه، وخاصة في المجال الاقتصادي الذي يعتبر اليوم من المجالات الحيوية في العلاقات الدولية[1].

التضافر Collaboration: ويعني العمل معا لتحقيق هدف مشترك. أو مجموعة من الأفراد، أو المؤسسات الذين يعملون معا، لإكمال متطلب ولتحقيق هدف مشترك. وهذا يعني وجود ثلاثة عناصر مهمة في عملية التضافر وهي[2]:

- مجموعة الأفراد أو المؤسسات (الفريق).
- يعملون معا (العملية).
- تحقيق هدف مشترك (الهدف).

فالتضافر هو عملية نشاط إنساني بالدرجة الأولى بحاجة إلى نوع من القيادة. لكن هذه القيادة مرنة جدا وغير مركزية، حيث يعمل كافة الأطراف الفاعلين في عملية التضافر ويتشاركون المعرفة والخبرات وتحقيق التفاهمات بشكل مستمر من خلال عملية التواصل المشترك والمستمر.

المطلب الثالث: أهمية التعاون الدولي:

تعود اهمية التعاون الدولي إلى تحقيق ما يلي[3]:

- زيادة فاعلية وقدرات الدول المتعاونة في مجابهة المخاطر التي تهدد أمنها وسلامتها.
- التعاون الدولي في مجالات متعددة في كل منها اهمية خاصة بها وهي ذات صلة فيما بينها سواء كانت أمنية أو سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.
- قوة التعاون الدولي مرهون بعدد الأطراف المتشاركة، فهناك تعاون ثائي وهناك متعدد الأطراف ونظرا لأهميته فقد قسم إلى مستويات جغرافية أيضا فهناك تعاون إقليمي، وتعاون شبه إقليمي، والتعاون العالمي،

(1) - **رضا هميسي**، سلطة المنظمات الدولية في ابرام المعاهدات،(عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 13-14.
(2) -
(3)

- تعدد الوسائل والأدوات المستخدمة لتفعيل التعاون بين الدول ومن تلك الوسائل تبادل الزيارات والخبرات والمعلومات، المساعدات الفنية والشرطة القضائية وعقد الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وإنشاء الكيانات التنظيمية والمنظمات الدولية.
- كما يعتبر التعاون الدولي وسيلة التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الأقل نموا ومثاله: برنامج عمل اسطنبول يركز على التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه من الطرق المهمة للمساعدة ويدعوا البلدان النامية إلى تطوير التعاون مع البلدان الأقل نموا.

وقد أدى ظهور العولمة إلى التحرير الواسع للأسواق الدولية والإقليمية وانفتاحها على بعضها البعض وإلى التأكيد على عملية التنسيق والتعاون بين الدول سواء ثنائي أو إقليمي أو عالمي، وما ساعد على ذلك الثورات المتتالية في مجال المواصلات والمعلومات[1].

كما ساعدت هذه التحولات الدولية على ظهور عدد من المفاهيم لعالم ما بعد الحرب الباردة وعلى إعادة صياغة مفاهيم السيطرة والتفوق، وبدأ النظر في ضرورة وضع أسس جديدة لواقع العلاقات الدولية، تستند إلى زيادة التعاون الاقتصادي العالمي وفتح الأسواق وتحرير التجارة العالمية وتعزيز الديمقراطية وتطوير التعاون الإقليمي والدولي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ويهدف التعاون الدولي:

أ- إلى تسهيل وتسريع عملية التنمية واستغلال الإمكانات الطبيعية والاقتصادية للدول المتعاونة، ففي ظل العولمة الاقتصادية لا تستطيع الدول المنفردة المحافظة على مكانتها وحصتها الاقتصادية في الأسواق العالمية بسبب تصاعد المنافسة الدولية ما يجعلها تتبنى خيارات تعاونية مثل بناء تكتلات إقليمية مشتركة بهدف المواجهة المشتركة للمنافسة الأجنبية وتكوين قوة اقتصادية مشتركة. فالتعاون يفترض فعلا مشتركا، وشركة منظمة بين الشركاء المنسقين كل منهم يتفاعل أو يتصرف من أجل مصلحة ولكن ضمن عمليات محددة[2].

---

[1] - غلام الله مشوك، **التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب 2001- 2015**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، جامعة بسكرة، 2016)، ص 08.

[2] - يوسف حسين يوسف، **العلاقات الدولية والنظام السياسي الدولي**، (الاسكندرية: دار التعليم العالي، 2014)، ص 181.

ب- كما يهدف التعاون الدولي إلى احتواء الأزمات والاضطرابات والتوترات بين الدول، حيث عادة ما تلجأ الدول للتقارب والتعاون فيما بينها حول المسائل محل الخلاف بسبب تخوفها من تحول تلك الخلافات سواء سياسية أو اقتصادية أو تاريخية لحرب بينها، وبالتالي تعتمد النهج التعاوني بدل النهج الصراعي لفض تلك المشاكل، فقد أظهرت التجارب التاريخية في العديد من المناسبات والمواقف أن التقارب بين دولتين متنافستين حول مجال اقتصادي أو سياسي معين كاد أن يتحول لحرب بينهما.

ت- ومن جهة أخرى يمكن التعاون الدولي من دفع الخطر الأجنبي ومواجهته بشكل جماعي، وإذ كثير ما تقوم الدول بتبني سياسات أمنية مشتركة بهدف التعاون لمواجهة التهديدات الخارجية المشتركة مثل التقارب التعاوني بين دول الخليج.

ث- يعتبر التعاون الدولي مصدرا رئيسيا لتعزيز التجارة و الاستثمار و الكفاءة الاقتصادية من خلال تطوير آليات التنافسية الاقتصادية المتمثلة في توفير منتوج ذو جودة عالية و أسعار منخفضة و كميات كبيرة

ج- القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف اجتماعية ملائمة للعيش الكريم في بلدان النامية.

ح- محاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة.

خ- القضاء على الأسواق الموازية و الاقتصاد غير الرسمي، و المتاجرة في المخدات و تبييض الأموال.

د- الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة و تخفيض درجات التلوث.

ومن هنا يتضح لنا أن التعاون الدولي لم يعد يقتصر على المساعدات العسكري والاقتصادي فحسب بل يتعدى إلى المساهمة المباشرة في الحياة والسياسية والثقافية والاجتماعية أيضا للدول الأطراف من خلال الكثير من الملفات والقضايا التي تحتاج إلى التعاون كالاحتباس الحراري والهجرة والجريمة المنظمة والإرهاب والتنمية وغيرها من القضايا والتي تتعدى معالجتها والتصدي لها الحدود الوطنية لأي دولة.

المبحث الثاني: مفهوم تعددية الأطراف:

تعددية الأطراف هي أحد أشكال التعاون الدولي ويعتبر المفهوم _ تعددية الأطراف_ فقير من حيث التعريفات وبطيء من جهة تحديثها مقارنة مع بقية المفاهيم في العلاقات الدولية، وقد ازداد الاهتمام بالتعددية بعد الحرب الباردة من قبل الأكاديميين والممارسين لذلك نشأة أسئلة جديدة ومثيرة للاهتمام حول دور التعددية في العلاقات الدولية الحديثة

المطلب الأول: تعريف تعددية :

يعرف "روبرت كيوهان Robert Owen Keohane " تعددية الأطراف بأنها: ممارسة تنسيق السياسات الوطنية في مجموعات من ثلاث دول أو أكثر من أجل ترتيبات مخصصة أو عن طريق المؤسسات[1]

ويرى كيوهان أن التعددية قد طورت زخما خاصا بها في العلاقات الدولية، ومع ذلك فهي لا تزال علامة أكثر من مفهوم، كما تعرف التعددية بأنها: مجموعة ثابتة ومترابطة من القواعد رسمية وغير رسمية، تحدد الأدوار السلوكية وتقييد النشاط...[2]، كما يرى كيوهان أن التعددية تصبح مؤسسية عند ظهور قواعد دائمة، وبالتالي يمكن التمييز بين المؤسسات وأشكال أخرى من تعددية الأطراف، مثل الاجتماعات المتخصصة والترتيبات قصيرة الأجل لحل مشكلة معينة، لذلك يبدو أن الافتراض الضمني عند كيوهان هو أن التعددية تؤدي إلى تعددية مؤسسية، لأن الدول تجد نفسها غير قادرة إنفاذ شروط الاتفاقيات التي تعقدها مع بعضها البعض.

"جون جيرارد روجي John Gerard Ruggie" رفض تعريف كيوهان للتعددية على أساس أنه أهمل "البعد النوعي للظاهرة" فتعددية الأطراف التي أشارت لها ديباجة الأمم المتحدة تعني تهيئة الظروف التي يمكن بموجبها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ومصادر القانون الدولي الأخرى.

وبالنسبة لروجي فتعددية الأطراف تعني تنسيق العلاقات بين ثلاث دول أو أكثر... وفقا لمبادئ معينة تنظم العلاقات بينها. فتمثل التعددية شكلا مؤسسيا عاما(التركيز في الأصل)

---

(1) - **Caroline Bouchard and John Peterson**: Conceptualising Multilateralism Can We All Just Get Along?, (MERCURY, E-paper No.1, January 2011), www.mercury-fp7.net، p 6.

(2) - **Caroline Bouchard and John Peterson,** op, cit, p7.

"وترتيبات مؤسسية ضمنية، تحدد وتثبت حقوق الملكية للدول وتدير مشكلات التنسيق وتسوية مشكلات التعاون". كما يلاحظ أن الجميع متفق على أن تعددية الأطراف ليست ثنائية.

ولكن كما يشير كابوراسو Caporaso، فإن المصطلح لا يفترض مسبقا أي عدد محدد من الدول بالطريقة التي تفعلها من جانب واحد أو ثنائية أو ثلاثية: تعددية الأطراف تشير إلى جهات فاعلة كثيرة ولكنها غير محددة فيما يتعلق بالعدد. ويشير" كثيرة" إلى أي شيء من ثلاثة على الأقل إلى أقصى حد"[1].

ويورد "موريس فايس Maurice Vaiice" هذا التعريف لتعددية الأطراف يقول فيه: أي تعاون أكثر من فاعلين مؤسسين في القانون الدولي، يعود اختراعه إلى القرن التاسع عشر.

يشير هذا المصطلح إلى نظام من علاقات التنسيق بين ثلاث دول أو أكثر طبقا لبعض مبادئ تتعلق بالسلوك. وتعد تعددية الأطراف، بوصفها سياسة، إجراء مقصود من دولة ما بالتضافر مع دول أخرى، لتحقيق أهداف في بعض مجالات القضايا. وبما أن المبادئ المعممة أو مدونات السلوك هي خصائص تحدد تعددية الأطراف فإنه كثيرا ما يفترض بأن تعددية الأطراف تعني المؤسساتي[2].

وتعددية الأطراف بارزة بشكل أفضل في العلاقات الاقتصادية، وينبع الكثير من الجدل حول الاتفاقات التجارية الإقليمية من الصراع بين مبدأ تعددية الأطراف وخاصة قاعدة عدم التمييز والمعاملة التفضيلية التي يتلقاها أعضاء الكتل التجارية الإقليمية من بعضهم البعض. وفي هذا السياق ينظر إلى تعددية الأطراف على أنها قيمة ليس فقط لأنها تسهل التحرير، ولكن أيضا لأنها تمنع المنافسة السياسية والمحاذاة من التدخل في التبادل الاقتصادي وبالتالي تقلص كل من الآثار الاقتصادية والفوائد السياسية للترابط.

والتعددية هي النظرية التي تدور حولها الليبرالية الحديثة،... والتعددية تعني أن كل كيان في الوجود يتكون من أجزاء مستقلة ولكل جزء جوهره المتميز والخاص، والتعددية هي أساس وجوهر الدولة القومية الحديثة... تهدف التعددية أخيرا إلى خلق التوازن والاستقرار[3].

---

(1) - المرجع السابق، ص 7.

(2) - **غراهام ايفانز وجيفري نويتهام**، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 464.

(3) - **اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي**، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(عربي - انجليزي)، (القاهرة: كتب عربية، 2005)، ص 109.

التعددية هي: تشارك ثلاث حكومات على الأقل في قضية معينة أو محاولة لحل مشكلة ما. وتعددية الأطراف هي مثال للتعاون بين حكومات العالم، وتستخدم على عكس الأحادية، ويعتقد أن تعددية الأطراف وسيلة لتحقيق المصلحة العامة ولتعزيز الاستقرار في العالم.

ويمكن تعريف تعددية الأطراف بأنها شكل من التعاون بين الدول ولا يقل تعدادها عن ثلاثة دول، ولكن المعنى الشاسع لها يجعلها مرادفة لأشكال وصور من التعاون أوسع بكثير، وكثيرا ما يقصد بها تعاون ذو نوجه كوني جامع، بين دول ومنظمات وفاعلين دوليين، أو فعاليات من غير الدول مثل المنظمات غير الحكومية، والشركات، والخبراء ...

المطلب الثاني: نشأة التعددية

لقد نشأت الاتفاقات متعددة الأطراف عبر التاريخ بشكل أساسي لإدارة العلاقات بين الدول في المناطق التي يتعذر فيها الاعتماد المتبادل. وفي وقت مبكر من القرن السابع عشر تم اقتراح ترتيبات متعددة الأطراف لإدارة قضايا الملكية، مثل إدارة المحيطات. ومع ذلك، كان التعاون متعدد الأطراف نادرًا نسبيًا حتى القرن التاسع عشر، والذي شهد طفرة في المعاهدات الجديدة المتعلقة بجملة أمور من بينها التجارة والنقل النهري والصحة العامة.

كانت التعددية في القرن التاسع عشر مدفوعة بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الثورة الصناعية. وزيادة حجم المعاملات الدولية التي لم تؤد فقط إلى زيادة نطاق النزاعات بين الدول بل دفعت الدول إلى حماية سيادتها، حتى بعد موافقتها على قواعد مشتركة لتسهيل التبادل الاقتصادي.

معظم الاتفاقيات متعددة الأطراف في القرن التاسع عشر لم تنشئ منظمات رسمية. وأهمها الوفاق الأوربي[1]، لكنه مهد الطريق لتعددية القرن العشرين من خلال إثبات أنه يمكن معالجة قضايا السلام والأمن في المحافل الدولية، والاعتراف بالأدوار والحقوق والالتزامات الخاصة للدول العظمى.

[1] - مثّل الوفاق الأوروبي (Concert of Europe) من خلال مرحلتين، توازن السلطة الأوروبي، الأولى من 1815 إلى بداية الستينيات من القرن ذاته، وأما الثانية فمن بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر وإلى 1914 . هيمنت على المرحلة الأولى للوفاق الأوروبي والتي تعرف بنظام المؤتمرات (Congress System)أو نظام فيينا (Vienna System) وذلك بعد مؤتمر فيينا 1815-1814 قوى أوروبا العظمى :بروسيا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والنمسا .استعملت أكثر أعضاء الوفاق الأوروبي اعتدالاً والتي كانت أيضاً أعضاء التحالف المقدس، هذا النظام لمعارضة الحركات الثورية وإضعاف القوى القومية ودعم توازن السلطة

على عكس الأشكال السابقة، أسفرت تعددية الأطراف في أوائل القرن العشرين عن منظمات رسمية متعددة. كانت دعوة وودر ويلسون للكونغرس الأمريكي في جانفي 1918 على إنشاء " رابطة عصبة الأمم" من خلال المبادئ الأربعة عشر حاسمة في هذا التحول، وهكذا أصبحت الويلسونية عقيدة تنص على انتشار الديمقراطية والتجارة الحرة والقانون الدولي القوي لإنشاء نظام دولي يحل محل الأشكال القديمة للنظام القائم على توازن القوى والتنافس العسكري والتحالفات [...] القوة والمنافسة الأمنية أن تتحلل وتحل محلها مجموعة من الدول[1].

دافع ويلسون عن هيئة دولية ذات عضوية عالمية وقواعد ملزمة وآلية لتسوية المنازعات. رغم تجنب استخدام مصطلح "الأمن الجماعي"، إلا أن المفاوضات بين الأمريكيين والبريطانيين ركزت على هذه المسألة تحديدا.

تم حل العصبة بعد فشلها الذي يعود إلى[2]:لأن العضوية لم تكن عالمية ولم تنضم الولايات المتحدة، ثم انسحب اللاعبون الرئيسيون مثل الاتحاد السوفيتي وألمانيا. ثم واجهت العصبة أزمات متعددة خلال فترة الكساد الاقتصادي وأصبحت لا تحظى بشعبية كبيرة في عدد من البلدان بما فيها ألمانيا. وأخيراً ابتلى عهد العصبة بالثغرات والغموض والإفراط في الطموح.

غير أن عصبة الأمم بمثابة مقدمة أساسية لبناء المؤسسات الدولية بعد عام 1945. ففي أقل من عقد من الزمن، أبرمت عديد الاتفاقات متعددة الأطراف مثل اتفاقيات بريتون وودز، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GAAT) والأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي.

عندما بدأ العمل على ميثاق الأمم المتحدة، كان من الواضح أنها ستكون منظمة أمنية جماعية وبالتالي تتبع خطوات العصبة. ومع ذلك، فقد أقنعت الصدمات السابقة بالإجماع على ضرورة الاعتراف بالدور المميز للقوى العظمى. إن منح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا والمملكة المتحدة والصين عضوية دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبالتالي حق النقض، لا يمثل فقط عودة إلى ميزان القوى. كما أقر بضرورة الإجماع بين القوى الكبرى

(1) - **G. John Ikenberry . . . [et al.]**.The crisis of American foreign policy : Wilsonianism in the twenty-fi rst century, (New Jersey: Princeton University Press, 2009), p 12.

2))**David Armstrong, Lorna Lloyd, John Redmond**, The Rise of the International Organisation, (London, Red Globe Press, 2004), p 29.

كشرط مسبق للتعاون المتعدد الأطراف. كانت قرارات مجلس الأمن ملزمة بنفس القدر لجميع أعضاء الأمم المتحدة. على عكس العصبة، امتد دور الأمم المتحدة ليشمل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان.

استطاعت الولايات المتحدة أن تتجنب الالتزامات المتعددة الأطراف وترهيب حلفائها الغربيين في الخضوع. على قدم المساواة، فإن الحلفاء الأضعف في النظام الثنائي القطب قد يهددون بالخروج من تحالفهم 'لخلق حوافز لقوة مهيمنة لقبول فوائد أصغر في مقابل النمو والاستقرار على المدى الطويل، مصداقية التهديدات بالخروج تحدد التكاليف الطويلة الأجل وفوائد التعددية.

ومع ذلك، لم يكن هناك تهديد موثوق به من قبل أن يغادر حلفاء أوروبا الغربية التحالف، تاركين الحالة الخاصة لفرنسا وحلف شمال الأطلسي. وعلى نفس المنوال، ضمن المؤسسات المتعددة الأطراف التي دافعت عنها، كان من غير المرجح أن تتخلى الولايات المتحدة دائمًا عن المكاسب طويلة الأجل لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل على حساب حلفائها".[1]

عندما انتهت الحرب الباردة، توقع الكثيرون أن يتحول النظام الدولي نحو التعددية القطبية، مما يقوض تعددية الأطراف. ومع ذلك، فإن "تسعينيات القرن الماضي هي أمريكا أحادية القطب ... أقوى من أي دولة عظيمة أخرى في التاريخ"[2].

توقع الكثيرون أن تتجنب الولايات المتحدة التعددية. ومع ذلك قدمت واشنطن دعما سياسيا حاسما لتطوير اتفاقات اقتصادية متعددة الأطراف جديدة بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومنتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (APEC). كما كان لها دورًا فعالًا في "تعددية الأطراف القوية" التي تم تبنيها، وتقسيم العمل المعقد بين المنظمات الدولية المتعددة التي ظهرت. لقد كانت "متساهلة" على الأقل لعملية تعزيز كبير لأنظمة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام والمساعدات الإنسانية. ورغم تراجع الولايات المتحدة عن مجموعة

---

(1) - **Lisa L. Martin**, Interests Power and Multilateralism, International Organization, No. 4 (MIT Press,1992), p 787

(2) - **G. John Ikenberry**, Is American Multilateralism in Decline?, Perspectives on Politics, No 3 (American Political Science Association, Sep, 2003), p 538.

من الالتزامات المتعددة الأطراف، ومع ذلك هيمنت مسائل التعددية على مناقشات السياسة الخارجية الأمريكية.

شهدت الألفية الجديدة تقدماً سريعاً في الترابط الذي حفزته العولمة. وخلق تدويل التنظيم المالي والأمراض وخطر الإرهاب طلبًا جديدًا على الحلول متعددة الأطراف. في الوقت الذي تذهب فيه التعليقات العامة على تعددية الأطراف، فإن "مع تزايد الترابط العالمي، تزداد الحاجة إلى تنسيق السياسات المتعددة الأطراف"[1].

المطلب الثالث: مرتكزات تعددية الأطراف.

تقوم تعددية الأطراف على ثلاث مرتكزات أو مبادئ معيارية، حيث انه من الأهمية بما كان كما يقول روجي، أن التعددية مبنية على مبادئ تميزها على الأشكال الأخرى للعلاقات الدولية مثل الثنائية والأحادية وهي:

أولا/ مبدأ عدم القابلية للتجزئة:

تقوم تعددية الأطراف على بناء اجتماعي محدد وهو عدم القابلية للتجزئة، ويمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة ولكنه في جميع الحالات (النطاق الوظيفي والجغرافي) الذي تنتشر فيه التكاليف والفوائد عند اتخاذ الإجراءات التي تؤثر على الجماعة. على سبيل المثال يعتبر السلام عادة غير قابل للتجزئة في مجموعة نظام الأمن.

ويلاحظ روجي أن الجميع يتفق على أن تعددية الأطراف ليست ثنائية، ولكن كما يشير "كابوراسو" فإن المصطلح لا يفترض مسبقا أي عدد محدد بالطريقة التي تفعلها من جانب واحد أو ثنائية أو ثلاثية وعالمية،" تعددية الأطراف تشير إلى جهات فاعلة كثيرة" ولكنها غير محددة برقم أو عدد فمصطلح " كثيرون" يشير إلى أي عدد من ثلاثة ممثلين على الأقل إلى أقصى حد[2].

---

[1] - المرجع السابق، ص 540.

[2] - **Caporaso, J**. International Relations Theory and Multilateralism: the Search for Foundations, International Organization, (3), (1992), p 603.

وتشير عدم القابلية للتجزئة إلى أن الجهات الفاعلة هم مشاركون متساوون في المسعى التعاوني. ويتضح من مفهوم الأمن الجماعي، حيث يعتبر الهجوم على دولة ما بمثابة الهجوم على الجميع.

ثانيا/ عدم التمييز أو السلوك المعمم:

ويشير هذا إلى أن أي منفعة تحصل عليها دولة ما يجب أن تكون متاحة للجميع، كما هو موضوع في مبدأ الدولة الأكثر رعاية لمنظمة التجارة العالمية.

حسب روجي فإن تشارك ثلاث دول أو أكثر في تعاون متعدد الأطراف عندما تقوم العلاقات فيما بينها على مبادئ تحدد السلوك المناسب للدول، دون اعتبار للمصالح الخاصة للأطراف[1]، ويحكم التعاون قواعد تحض على العلاقات العامة إن لم تكن عالمية لدول أخرى، بدلا من التمييز بين العلاقات كل حالة على حدة[2].

ثالثا/ مبدأ المعاملة بالمثل:

ويشير هذا المبدأ إلى أن فكرة الامتيازات والمكافآت تتوازن على المدى الطويل وأن الدول لا تحتاج إلى الإصرار على التبادل الصارم.

ويتوقع الأطراف حسب روجي "تكافؤ تقريبي للفوائد في المجمل بمرور الوقت"[3]، ويشاطره روبرت كيوهان في هذا، إن المعاملة بالمثل المنتشرة تدم الفرضية القائلة بان تعددية الأطراف تساعد في حل مشاكل التنسيق التي تكون فيها تكاليف المعاملات مرتفعة والدول غير مبالية بالنتائج في الغالب مثل الاتصالات الدولية أو النقل النهري، فعندما تتطلب المشاكل الدولية التنسيق فإن الحكومات قد تقبل الخسارة اليوم من أجل تحقيق الفوائد والربح غدا.

ولكن نادرا ما يتوقع من التعددية أن تحل مشاكل التعاون مثل تلك المتعلقة بأمن الجماعي، عندما تكون للحكومات مخاوف شديدو بشان عواقب الخسارة اليوم، ويساهم نشر مبدأ المعاملة بالمثل أيضا في توضيح السبب الأطراف قد تصبح أكثر جاذبية لها لأنها تقدر المستقبل بدرجة اكبر

---

(1) - **Ruggie J.G**. Multilateralism: the Anatomy of an Institution, *International Organization*, (1992), *p 571*

(2) - **Caporaso**, J. op, cit, p 602.

(3) - **Ruggie J.G**. 'op, cit, p 571.

بالنسبة لروجي يمكن أن تكون الأوامر والأنظمة والمنظمات الدولية متعددة الأطراف من حيث الشكل، ولكن ليس من الضروري أن تكون كذلك على أرض الواقع، قد لا يعمل النظام الدولي على أساس عدم القابلية للتجزئة. فالولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو روسيا لديها مصالح خاصة داخل المجتمع الدولي، هذه المصالح تجعل أي تجمع يجمعهم من تنزانيا وألبانيا وصربيا مثلا قضية غير مقيدة للغاية، فلكي تكون منظمة دولية متعدد الأطراف فأنها تنسق العلاقات بين الدول على أساس مبادئ التنظيم من حيث المبدأ وإن لم يكن كذلك في الممارسة، وتنطبق نفس القواعد على الجميع.

المبحث الثالث: التعاون الدولي في المقاربات النظرية:

لحاجتنا الدائمة إلى اختبار جملة من النظريات والأنساق الفكرية لتحليل توجه حقل العلاقات الدولية[1] حيال الظواهر الدولية، فقد ارتأينا التطرق إلى رؤى وكيفية تحليل ثلاث مدارس رئيسية في العلاقات الدولية (الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة، والبنائية)التي تناولت التعاون الدولي وطورت كيفية معالجتها له، ولحد الآن تجري تطوير رؤيتها بصورة مختلفة، وبالتالي هي المداخل الأكثر تأثيرا في التنظير عن التعاون في حقل العلاقات الدولية[2].

المطلب الأول: تفسيرات الليبرالية للتعاون الدولي

ينصب الاهتمام المركزي لليبرالية الجديدة على كيفية تحقيق التعاون الدولي بين الدول وفواعل النظام الدولي، هذا التعاون الذي يظهر عندما تعدل الدولة سلوكها ليلاءم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى، حيث تتفق الليبرالية الجديدة مع الواقعية الجديدة أو البنيوية في إمكان أن يكون التعاون صعب المنال في ظل بيئة دولية فوضوية ترعى الخوف وعدم اليقين. ومن الافتراضات التي تقوم عليها الليبرالية هي أن التعاون ممكن بين الدول، وخاصة

(1) - **محمد عصام لعروسي**، شيء من النظرية وآخر من التطبيق، موقع الحوار المتمدن، ع: 1766،تاريخ النشر: 16-12-2006، تاريخ القراءة: 15-03-2020، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543

(2) - **عبد الله جبر العتيبي**، التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، ع: 11، جانفي 2006، ص3،

انه سمة أساسية في كل العلاقات الإنسانية، بما في ذلك العلاقات الدولية. ويرى " جيل ستين" بما أن التعاون ممكن التحقق، فمن الممكن القيام بتغييرات ايجابية في العلاقات بين الدول.

وكثيرا ما ارتبط اهتمام الليبراليين بالتعاون بهاجس الحرب، بداية بفكرة "ايمانويل كانط" المبنية على الإيمان بالخصائص العقلانية للأفراد، والإيمان بجدوى تقدم الحياة الاجتماعية، والقناعة بأن البشر على الرغم من حرصهم على مصلحتهم الشخصية، قادرون على التعاون وبناء مجتمع أكثر سلمية وتناغما[1]، وصولا إلى رائد المدرسة الوظيفية "دافيد ميتراني"، حيث يميل الليبراليين إلى إمكانية التغلب على الحروب وإحلال السلام وتحقيق التعاون عبر تغيير البنى المحلية والدولية، مراهنين في ذلك على الخصائص الحميدة للأفراد التي تتميز بالعقلانية والتي ستؤدي إذا تم تغيير البنية والبيئة إلى تحقيق التعاون[2].

وترى أن التطورات التاريخية خلال القرن العشرين قد جعلت من تحقيق التعاون الدولي أسهل نسبيا مما كان عليه الوضع تاريخيا، هذه التطورات التي كفلت نمو واضح للمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والتي تؤدي أدوارا مهمة في السياسة الدولية المعاصرة، والمؤسسات الرسمية هي منظمات متعددة الأطراف تمتلك مواقع فعلية، وقد تم تطوير مفهوم نظم القرار الجماعي الدولية كي يحصر ويصف ويحلل الجهد التعاوني والافتراضات والسلوكات في مجال قضية دولية معينة[3].

ويعتقدون أن من شأن مأسسة الشؤون الدولية الرفع من مستوى الثقة بين الدول وإقامة نقاط تركيز لحل الكثير من المشاكل عن طريق التعاون. وتجادل النيوليبرالية بأنه يمكن التغلب على مشاكل العمل الجماعي عن طريق تصميم مؤسسات دولية فعالة يمكنها من تلطيف حدة الفوضى وفي تسهيل مسارات التعاون الدولي وتحقيق الرفاه. وأن المؤسسات التي تنجح في تسهي التعاون لتبادل المنافع سوف تصبح على قدر من الأهمية للدول لما توفره من فرص ولذلك سوف تكسب قدرا من الاستمرار، كما ستفيد قواعدها الحكومات من حيث ممارستها القوة، وان هذا لا يمنع من استمرار الدول من محاولة الوصول إلى غاياتها بما في ذلك زيادة مكاسبها من خلال استخدام النفوذ السياسي، إلا أن ممارسة النفوذ لم تعد تعتمد على القدرات المادية

---

(1) - المرجع السابق، ص 254

(2) – **تيم دان- ميليا كوركي-وستيف سميث**، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ت: دينا خضر (الدوحة: المركز العربي للدراسات السياسية، ، 2016)، ص 254.

(3) - المرجع السابق، ص296.

فقط، بل أيضا على العلاقة بين الغايات والوسائل من ناحية، وقواعد وممارسات المؤسسات الدولية من ناحية أخرى[1].

وتركز الليبرالية على الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في الحصول على مخرجات جماعية دولية، لهذا تسمى أحيانا " الليبرالية المؤسساتية"، ومن اجل أن تتفحص التعاون الدولي فإنها تعترف بأن التغلب على عراقيل العمل الدولي المشترك يمكن أن يكون صعبا في بيئة الفوضى، ولكنها ترى أن هيكل وبنية المؤسسات الدولية وتصميمها يلعب دورا مهما في تحديد مدى تحقيق الأهداف الجماعية.

وتؤكد كذلك على قيام الدول تشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي[2].

فحسب "نظرية الاستقرار المهيمن"[3]، فإن التعاون مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة (أي نظام يشرف عليه قائد مهيمن) التي تدفع إلى احترام قواعد المنظومة الدولية، وتؤمّن تقاسم الخيارات الجماعية شريطة أن لا يهدد "الراكبون المجانيون هذا التقاسم ، كما أن المهيمن قادر على تغيير البيئة الدولية لصالحه من خلال تقديمه سلعاً. أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن.

أما نظرية الاعتمادية المتبادلة، فقد اهتمّت بالتعاون الدولي وأظهرت أهميته، حيث تناولت إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عند وجود مصالح عامة مشتركة، ولم تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول؛ أي أنها تفترض مسبقاً وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول وتحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون.

---

(1) - **جهاد عودة**، النظام الأمريكي الاجتماعي المأزوم، (مصر: كنوز للنشر والتوزيع،2014)، ص534.

(2) - **أنور محمد فرج**، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 404.

(3) - **نظرية استقرار الهيمنة**: هي نظرية في العلاقات الدولية متجذرة في بحوث حقول العلوم السياسية والاقتصاد والتاريخ. تصور نظرية استقرار الهيمنة أن النظام الدولي يميل إلى أن يبقى ثابتًا عندما تكون دولة ما هي القوة العالمية المسيطرة أو المهيمنة .لهذا، يقلص انهيار الهيمنة الموجودة أساسًا -أو الدولة التي لا تملك هيمنةً- استقرار النظام الدولي. عندما تمارس دولة مهيمنة القيادة سواءً من خلال الدبلوماسية أو الإكراه أو الإقناع، فهي تستعرض بشكل حقيقي رجحان قوتها. يُطلق على ذلك بالهيمنة، ويدل على قدرة الدولة على السيطرة بشكل فردي على القواعد والاتفاقيات المتعلقة بالعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية. تساعد نظرية استقرار الهيمنة على تحليل صعود القوى العظمى إلى دور قائد العالم أو المهيمن على العالم. إضافةً إلى ذلك، يمكن استخدامها لفهم مستقبل السياسة الدولية وحسابها من خلال نقاش العلاقة التكافلية بين تراجع المهيمن وصعود خَلَفه.

ترى المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة أن هناك إمكانية لتنمية وتطوير أنماط التعاون الدولي فيظل تحقيق الوفرة والمساواة والأمن ومصالح أو منافع متبادلة بين الدول اعتماداً على المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية، هذا مع إقرار هذه المدرسة بفوضوية النظام الدولي[1].

ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولاً يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون، ثانياً أن يكون التغيير في درجة "المأسسة " يمارس تأثيرا قوياً على الدول"[2].

ترى الليبرالية المؤسسية الجديدة أن "لعبة معضلة السجين" لا تقتصر على توضيح سبب تثبيط الفوضى للتعاون فحسب، بل تشير أيضاً إلى أن الدول تعترف بفوائد التعاون؛ فلا يمنعها عن الانتقال إلى استراتيجيات تعاونية سوى توقعها بأن الدول الأخرى سوف تتنصّل من ذلك، وتظهر معضلة السجين أهمية تحديد آلية تقنع جميع اللاعبين بعدم وجود خطر التنصّل.

يمكن تلخيص المنهج الوظيفي في تطوير التعاون على الركائز الأساسية الآتية[3]:

أ- التعاون هو الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين في مختلف المجالات.
ب- إن التعاون والتكامل الاقتصادي يؤديان إلى الاتفاق السياسي.
ت- إن التعاون عبر المنظمات الوظيفية المتخصصة يؤدي إلى امتداد وتعاقب التعاون في مجالات أخرى، وفقاً لمبدأ الانتشار التدريجي.

كما استكشف ميتراني دور المعرفة التوافقية بين النُخب في تسهيل التعاون بين الدول، فضلاً عن إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها فرض الاتفاقات التي تبرمها الدول وتدعمها، مع تمتعها بشيء من الاستقلالية عن الحكومات الوطنية، ولا يمكن للعملية . برمتها أن تنجح إلا إذا قبلت الدول كلا من حكم القانون ومبدأ صنع القرار بالأكثرية[4].

---

(1) - **محمد بوعشة**، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات، (بيروت: دار الرواد، 1999)، ص 17.
(2) - **أنور محمد فرج**، مرجع سابق، ص 403.
(3) - **هاني إلياس خضر الحديثي**، التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، حولية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، ع سبتمبر 2001 ، ص 4.
(4) - **عبد القادر محمد فهمي**، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، (عمان: دار وائل للنشر، 1997)، ص ص 92-95.

بذل الوظيفيون الجدد اهتماماً أكبر بآليات الانتشار وعوائقه، ودرسوا مسائل مثل التعلم الاجتماعي والتعاون بين النخب السياسية مركّزين على أن الوظيفية الجديدة المعروفة باسم "الفدرالية بالتقسيط" تعتمد على مهارة متعهدين سياسيين وخبراء تقنيين لتطبيق معرفة (تحظى بالإجماع لحل مشاكل مشتركة[1].

المطلب الثاني: نظرة الواقعية للتعاون الدولي:

هناك رؤى مختلفة ضمن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي، حيث شهدت المدرسة تغييرات عديدة بتغير الظروف الدولية، الواقعية التقليدية تعتقد أن الدول مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب[2]، وإذا كانت المشاعر الأنانية متأصلة فالصراع أمر لا مفر منه، هذا هو المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون في ما بين الدول أقل احتمالا[3].

بالمقابل تغفل الواقعية الجديدة أو البنيوية الطبيعة البشرية، وتركز على فوضوية النظام الدولي[4]. بل تشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي، وطرح الواقعيون الجدد أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون الدولي صعبا بسبب عدم تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية، ويمكن أن تقرر الدولة التعاون فقط عندما ترى أنها تصبح بحالة أفضل جراء هذا التعاون أو على الأقل لا تصبح أسوأ مما كانت عليه قبل التعاون من الدولة الأخرى[5].

ترى الواقعية الجديدة صعوبة تكريس أسس تعاونية فعالة خصوصا مع ترسيخ مضامين المأزق الأمني كالشك وانعدام الثقة ورد الفعل السلبي وغيرها من المفاهيم التي يمكن أن تسهم في تعزيز حالة انعدام الأمن على المستوى الدولي. حيث أننا لا نزال نعيش في عالم يسوده سوء الظن والتنافس الأمني المتواصل، وصحيح أن التعاون بين الدول قائم إلا انه من الصعب

(1) - **مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان**، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 39.

(2) -

(3) - **Goo Lee**, Cooperation under the Security Dilemma: Evolving Inter-Korean Relations in the Early 1990s, The Korean Journal of Defense Analysis, No. 3, (Winter 2005), p 29.

(4) - **ستيفن والت**، العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة، تر: عادل زقاع وزيدان زيداني، https://www.politics-dz.com/community/threads/alylaqat-alduli-yal-m-uaxh-d-nzri-at-mtydd.17521/.

(5)- **Lorenzo Valeri**, Public–private cooperation and information assurance: A liberal institutionalist approach, Within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Op. Cit., p 145.

تحقيقه بل إن الحفاظ عليه أكثر صعوبة. ويرى البعض أن هناك عاملين أساسيين يسهمان في جعل التعاون أمرا صعبا وهما[1]:

- **أولا/ مسألة الغش:** فيما يتعلق بهذه النقطة لا ينكر كتاب مثل "والتز Waltz" و "ميرشايمر Mearsheimer" بأن التعاون قائم بين الدول في أغلب الأحيان، وأن هناك فرصا لتعاون الدول بعضها مع بعض أكبر من الفرص التي كانت في الماضي، ولكنهم يجادلون بأن هناك حدود معينة لهذا التعاون.
- **ثانيا/ مسألة المكاسب النسبية:** يرى العديد من الواقعيين الجدد أن الدول تميل للمكاسب النسبية أكثر من اهتمامها بالمكاسب المطلقة، ويقولون أنه بدلا من اهتمام هذه الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من الدول المتعاونة، فإنه ينبغي أن تكون الدول الأطراف على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف الآخر.

وبسبب استمرار الدول في محاولتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تشوبها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه[2]. أي أن الدول هي المعنية في المقام الأول بتحقيق أقصى قدر من المكاسب النسبية في مواجهة الدول الأخرى، بوجه عام مع تحقيق أقصى قدر من أمنها الخاص، ويستند الواقعيون على نموذج "معضلة السجين"[3] لشرح ما سبق.

ولا تستبعد الواقعية الجديدة إمكانية التعاون بين الدول أحيانا من خلال المؤسسات الدولية، والاستفادة من هذا التعاون، بل إن الدول الأكثر قوة في النظام الدولي تخلق وتشكل المؤسسات لكي تحتفظ أو تزيد من نصيبها من القوة العالمية، وعليه تتمثل النظرة الواقعية الجديدة للمؤسسات الدولية في أنها ساحات لممارسة القوة وتخدم الدول ذات القوة على حساب الدول الضعيفة التي ترغب في بعض الأحيان على الخضوع للتظلم[4].

---

(1) - **جون بيلس، ستيف سميث،** عولمة السياسات العالمية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص 442-423.

(2) - المرجع سابق، ص421.

(3) - **معضلة السجين:** هي النواة الأساسية لمشكلة التعاون ضمن نظرية الألعاب .تتضمن اللعبة متهمين، لا يملك المحقق أدلةً كافية على أي منهما لإثبات الجرم. الخيارات المتاحة أمام كل متهم أثناء التحقيق هي: إما أن يشهد على المتهم الآخر أمام القاضي، أو أن يلتزم الصمت. في حال آثر المتهمان الصمت، لا تستطيع المحكمة إثبات التهمة على أي منهما، ويحكم على كل منهما بالسجن ستة أشهر فقط. أما لو شهد أحد المتهمين على صاحبه، يخرج الشاهد دون حكم ويحكم على الآخر بالسجن عشر سنوات. إذا اختار كلا المتهمين أن يشهد على الآخر، يحكم على الاثنين بخمس سنوات من السجن. كلا المتهمين لا يعلم بقرار الآخر أثناء التحقيق معه.

(4) - **جهاد عودة،** النظام الأمريكي الأجتماعي المأزوم، (مصر، كنوز للنشر والتوزيع، 2014)، ص 534.

"تشارلز غلاسر Charles Glaser" قدم صورا مغايرة للسياسة الدولية التي قدمها مفكرو الواقعية الجدية من أمثال والتز وجون ميرشايمر من خلال بحثه في تعزيز أساليب التعاون بين الدول كبديل لحالة الصراع المستمرة، وبالرغم من انطلاقه من نفس الافتراضات الواقعية البنيوية كاعتماد النظام الدولي مستوى للتحليل، إلا أن غلاسر اهتم بالحالات التي تتيح ضمان الأمن في بيئة تعاونية وليست تنافسية، وعليه فهو يرى أن الأمن ليس حالة مجردة كما صورها الواقعيين بمختلف اتجاهاتهم إنما هو قيمة مشروطة بفهم الواقع الدولي بغية إدراكها.

ومن هنا جاء اصطلاح "الواقعية المشروطة" كتمييز لأصحاب هذه الأفكار عن باقي الواقعيين. وترحي ثان سلوك الدول ضمن فض الواقعية المشروطة نزعة المنافسة المتأصلة في الواقعية الجديدة، عالم تتسم فيه العلاقات بنزعة العون الذاتي لا يعني بالضرورة أن الدول مقدر عليها التنافس الدائم المؤدي للحرب، وكمثال على ذلك فقد فضلت الدول في سبعينات وثمانينات القرن الماضي التعاون بدلا من مواجهة الأخطار في سباق التسلح.

أكثر من ذلك يجادل الواقعيون الشرطيون بأن الواقعية الجديدة أو البنيوية تنطوي على عيوب لثلاثة أسباب رئيسية: فهم يرفضون نزعة المنافسة في النظرية، ولا يقبلون أن الدافع الوحيد للدول هو المكاسب النسبية، ويعتقدون أن تأكيدهم على الغش ينطوي على المبالغة. من هنا يميل الواقعيون الشرطيون إلى أن يكونوا أكثر تفاؤلا بشأن التعاون بين الدول من الواقعيون الجدد التقليديون[1].

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن المدرسة الواقعية بصورة عامة يطغى عليها النظرة التشاؤمية إلى حد كبير بشأن التعاون الدولي طويل الأمد، حيث أن أسباب من قبيل رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين، والشكوك المتبادلة، والخوف من الغش والانحراف، والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى، تشكل في رؤيتهم عقبات جدية تعتري عملية التعاون، إلا في حالات تحقيق التعاون ذات الفائدة المؤكدة والقصيرة الجل لتحقيق أهداف الدولة العليا التي يمكن أن تتغير بتغير الظروف.

[1] - **جون بيليس وستيف سميث**، مرجع سابق، ص ص422- 423.

المطلب الثالث: النظرية البنائية:

تركّز النظريات البنائية على تأثير الأفكار. ويرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية- تاريخية، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا سلوكيات تحظى بالقبول. إذاً، فالبنائية تهتم أساساً بمصدر التغير أو التحوّل(1)، وترى أن البيئة الثقافية لا تؤثر فقط في الحوافز التي تجابه سلوك مختلف الدول فحسب، بل هي أيضاً تؤثر في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة(2)، التي تؤثر على كيفية تعامل الدول مع القضايا الدولية، وفي مقدمتها التعاون الدولي.

تؤكد البنائية على أن الفوضى لا يعنى حتمية الدفع بسلوك الدولة في اتجاه محدد، وأن الفوضى ما هي في نهاية الأمر "إلا ما تصنعه الدول منها"، وبالتالي فلا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية بقدر ما هو حالة مرتبطة بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة.

وتقدم نفسها على أنها نظام للأمن التعاوني حيث تقوم بالتعرف الإيجابي على الآخرين، وتعتبر تحقيق الأمن مسؤولية الجميع، وذلك لأن الذات هنا، التي تبنى عليها المصالح، هي المجموعة أو الجماعة، وبالتالي فإن المصالح القومية تكون هنا المصالح العالمية[3]،.

ترى البنائية إمكانية تحقيق التعاون تحت ظروف الفوضى، وتبدأ بالسؤال عن كيفية فهم الدول لمصالحها في قضية معينة. فكيفية توزيع الهويات والمصالح للدول المعنية، قد يساعد في توضيح ما إذا كان التعاون بينها ممكناً؛ ما يعنى أن التسليم بوجود مصالح مسبقة يعتبر عقبة في طريق بناء نظرية للتعاون وفقاً للمدرسة البنائية.[4]

وللبنائية رؤى معينة بخصوص التعاون الدولي، يمكن إيجازها فيما يلي:

1- ترى البنائية أن التأثير الثقافي والمؤسّسي ينعكس على مكونات بيئة الدول، هنا تقوم المُثُل بتشكيل مصالح الأمن القومي أو سياساته. وبالنظر إلى المصالح الثابتة، فإن المؤسسات تغيّر من قيمة تكلفة المعاملات أو المعلومات المطلوبة لسياسة محدّدة، أو قد تغيّر

(1) - **رنا علي خلف**، البنيوية في العلاقات الدولية، مركز الدراسات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، العدد (186)، فيفري 2010، ص 13.
(2) - **حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع:** دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، عالم الفكر، المجلد 33، ع 4، أفريل 2005، ص 166.
(3) - **حسن الحاج علي أحمد**، مرجع سابق، 171.
(4) - **عبد الله جبر العتيبي**، مرجع سابق، ص 165.

المصالح نفسها. ويذكر البنائيون كيف تقتبس الدول معايير ونماذج من منظمات دولية أو دول أخرى، مما يسهّل عملية التقارب وبالتالي التعاون الدولي. وتلعب المُثُل دورا تفسيرياً؛ فهي فهم جماعي ولها أثر في سلوك الفاعلين، وهذا الأثر عميق، فهو يكوّن هويات الفاعلين ومصالحهم، ولا يقتصر على تنظيم السلوك فقط، كما أن المثل ليست بناءً فوقياً يقوم على قاعدة مادية، بل هي تساعد في تكوين وتحديد هذه القاعدة، وعليه فإن الوكلاء (الدول) والهياكل (المُثُل العالمية) تتفاعل وتكوّن بعضها بعضا[1].

2- أوجدت البنائية آلية لتحليل سياسات وسلوك الدول تشترك فيها الدول الصناعية الكبرى والدول النامية. حيث إن تحليل الهويات وأثر الثقافة والفهم الجماعي المشترك في مصالح الدول لا تتطلب بالضرورة حد أدنى من التنمية، أو توفر قدر من التجانس الاقتصادي. ذلك لأن الدول المعاصرة – في رؤية البنائيين- تشترك في قناعات كثيرة حول قواعد اللعبة الدولية، ولاعبيها، ومصالح لاعبيها، وحول السلوك العقلاني، كما تعرف الدول الكثير بعضها عن بعض، وأجزاء مهمة من تلك المعرفة مشتركة.[2]

3- فيما يتعلق بمعضلة الأمن المتولدة عن الغموض والشك المتبادل، ترى البنائية أن الغموض ينبغي أن يعامل كمتغير وليس كثابت؛ فالهويات تحدد المعاني، وبالتالي تقلل الغموض، ومن ثم فإن إمكانية إزالة الشك المتبادل بين الدول تصبح وارداً وممكناً كتمهيد لعملية التعاون الدولي[3].

4- حاولت البنائية إعادة الثقافة والسياسة المحلية للعلاقات الدولية، فهوية الدولة في السياسة العالمية، هي جزئياً، نتاج للممارسات الاجتماعية التي تشكّل الهوية محلياً، ولذا فإن سياسة الهوية المحلية لها أثر مباشر في مصالح الدولة وأفعالها الخارجية. فالمُثُل العالمية تهيّئ الأوضاع لاتخاذ قرارات. ونجد في عدد من الحالات أن متخذي القرار يعتقدون أنهم محكومون بمبادئ ومُثُل وقواعد تشجع أو تمنع أنواعاً محددة من السلوك. وبتقديمها أسساً للتقويم، فإن القيم الأخلاقية والمُثُل تسهم في وضع معيار أخلاقي للحكم على السياسة الخارجية للدول. وتبدو الحاجة ضرورية إلى هذا البُعد، خصوصاً أن موضوعات قيمية مثل العدالة والحقوق لم تكن مطروحة بشكل واسع، حتى وقت قريب في نظريات العلاقات الدولية[4].

---

(1) - **حسن الحاج علي أحمد**، مرجع سابق، 176.
(2) - **عبد الله جبر العتيبي**، مرجع سابق، ص 146.
(3) - **حسن الحاج علي أحمد**، مرجع سابق، ص 181.
(4) - المرجع السابق، ص 181.

فرضية البنائية التي تقول: إن المجتمعات الدولية ذات المعايير والقواعد المشتركة تلعب دورا مهماً في دفع الدول باتجاه تعاون أكبر. وتجاهل البنائيون باستمرار التطبيقات العميقة والمهمة للفوضى فيما يتعلق بقدرة هذا المجتمع على التأثير في سلوك الدولة[1]، باتجاه الحذر والخوف والشك من الأطراف الأخرى، وبالتالي الخوف من الدخول في عمليات تعاونية معها.

بتركيز المدرسة البنائية على مفهوم الفوضى كثقافة مشتركة، وعلى تبني الأدوار فيها، وبرفضها للجانب المادي لعنصر القوة تتجاهل التطبيقات المهمة للفوضى، والتي يتحتم على أية نظرية للعلاقات الدولية عدم تجاهلها، وخصوصاً شك أو عدم ثقة صناع القرار في نوايا ودوافع الدول الأخرى، بغض النظر عما تبديه هذه الدول من التزام بمعايير المنظومة الدولية، يجب على صنّاع القرار أن يقلقوا من أن الآخر قد يحاول الخداع والعدول عن القواعد الموجودة أو يتجاهلها في حال تغير الظروف المادية لصالحه في المستقبل[2].

[1] - **عبد الله جبر العتيبي**، المرجع السابق، ص 153.
[2] - المرجع السابق، ص ص: 153-154.

ملخص الفصل الأول:

إن ظاهرة التعاون الدولي واسعة النطاق وظهرت قبل أن يناقش تيوسيديدس الدبلوماسية والمعاهدات والتحالفات منذ أكثر من ألفي عام، إلا أن دراسة التعاون الدولي متعدد الأطراف خاصة حديثة شحيحة بشكل لافت، حيث تبلور المفهومين في أوائل الثمانينات، حتى أن تعددية الأطراف قد تم تحديدها وفهمها بطرق مختلفة، كما قال "روجي": هناك غموض لا مفر منه في تعريف هذا المصطلح.

وكانت أهم الفرضيات للمدارس الثلاث في العلاقات الدولية حول التعاون الدولي هي:

- فالواقعية القائمة تقول إن التعاون هو المفروض في المقام الأول من قبل الأقوياء وأحيانا من خلال المؤسسات وتتصرف الدول بعقلانية لتعظيم المنفعة على أساس الاهتمام بالمكاسب النسبية.
- أما الليبرالية الجديدة تؤكد على أن التعاون هو دالة للمصالح العقلانية، لكن المؤسسات تساعد اللاعبين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة، أو المصالح المشتركة.
- إما البنائية القائمة تقول إن المعرفة والمؤسسات تتضافران لخلق تفاهم مشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلك أو تعيق أو تعزز التعاون.

الفصل الثاني: أزمة تعددية الأطراف

المبحث الأول التعددية في عالم متغير.

تعد تعددية الأطراف أمرًا أساسيًا للنظام العالمي الليبرالي الذي تم إنشاؤه في نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد كان حاسما في الحفاظ على السلام والازدهار، كما أنه كان محوريًا للنجاحات السابقة للمجتمع الدولي في معالجة الكثير من الأزمات العالمية.

المطلب الأول: التعددية كالتزام عالمي:

"إن ميثاق الأمم المتحدة يرسم النهج الذي ينبغي انتهاجه، إذ إنه يشتمل على رؤية تدعو إلى أن تعيش الشعوب والبلدان في ظل علاقات حسن الجوار، وأن تدافع عن القيم العالمية، وأن تسلم بمستقبلنا المشترك. وإن تعزيز تعددية الأطراف يعني تقوية التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء عالم أكثر أمانا وعدلا للأجيال المقبلة"[1]. بهذه الكلمات عبر الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش في اليوم العالمي للتعددية والدبلوماسية عن التزام الأمم المتحدة بالتعددية والدبلوماسية لما لهما من أثر في الحفاظ على السلام العالمي. وتمت الموافقة على اليوم الدولي خلال الجلسة العامة في 2018[2]، اعترافا من الأمم المتحدة والتزاما بالتعددية والدبلوماسية لما لهما من أثر ودور في الحفاظ على السلام العالمي.

إن الحفاظ على قيم التعددية والتعاون الدولي تعد التزاما من قبل هيئة الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، من أجل تعزيز التنمية وحقوق الإنسان والسلم والأمن، وهي أيضا أمر هام في سبيل رفع سقف الالتزام بالمعايير الدولية والنظم والقواعد التي قادة علاقات الدول طيلة السبعة عقود (منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة) في مواجهة الانعزالية والتحديات المتزايدة الناجمة عنها، كما أن القضايا العالمية مثل تغير المناخ والهجرة والجريمة الدولية والإرهاب والتوترات الجيوسياسية والأزمات الإنسانية بقطاعاتها المختلفة تدفع باتجاه تفاهمات تحترم قيم ومصالح الأمم، وتتطلب الاهتمام والعمل الجماعي المشترك من خلا تعددية الأطراف، في وقت تتأثر فيه المشاهد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلاقات بين الدول بأثر التقدم التكنولوجي والتسارع المعلوماتي.

---

(1) – **انطونيو غوريتيش**، رسالة بمناسبة اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، الأمين العام للأمم المتحدة، 2019/04/24، https://www.un.org/sg/ar، (2020/08/15).

(2) - قرار الجمعية العامة رقم: A/RES/73/127، يوم 2018/12/12.

التزام هيئة الأمم المتحدة بالتعددية جاء في سياق محاولاتها الدائم لجعل قيمة التعددية كخيار رئيس ووحيد لمواجهة التحديات التي يتعرض لها العالم، فقد سبق للأمين العام السابق للهيئة "بان كي مون" أن صرح في الإجماع السنوي لوزراء خارجية دول عدم الانحياز، والذي عقد بالمقر الدائم بنيويورك أن: الطريق الوحيد لمعالجة مشاكل العالم سواء كانت مع نشوب النزاعات أو حماية حقوق الإنسان أو تحقيق الأهداف الإنمائية، هو عبر التعددية والتعاون بين الدول"[1] . وأضاف: أنه من اجل معالجة التحديات التي تواجهنا علينا أن نعمل معا، الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من الأطراف المعنية"[2]. لا يغيب التذكير بالالتزام الدولي بالتعددية عن خطابات وتصريحات قادة العالم ومسئولي الدول الكبرى خاصة، والذين يذكرون في كل مرة التزامهم بالتعددية من اجل مواجهة الأزمات والتحديات الدولية، فهذا مفوض الاتحاد الأوربي جوزيف بوريل يقول في تعليقه على الأزمة الصحية الراهنة: إن تعددية الأطراف هي الطريقة الفعالة الوحيدة لمواجهة تهديد لا يمكن لأي بلد أن يتعامل معه بمفرده والذي يؤثر علينا جميعا" ثم قال: لقد أعادة هذه الأزمة التأكيد على أن التعاون متعدد الأطراف هو المسار الوحيد، ومن مسؤوليتنا الجماعية العمل معا لتحقيق هذه الغاية للأجيال القادمة"[3]

ولا يتوان قادة العالم في التصريح والتعبير الدائم عن التزامهم بالتعددية، في مختلف المحطات والمواقف التي تحتاج إلى تكاثف الجهود، حيث طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" مبادرة الحزام والطريق ورؤية بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، وتعبيرا عما لقيته المبادرة من ترحيب فقد وقعت أكثر من 160 دولة ومنظمة دولية وثائق تعاون بشأن مبادرة الحزام والطريق مع الصين، ويجرى دمج رؤية شي في المزيد والمزيد من قرارات الأمم المتحدة.

وقال شي للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على هامش قمة مجموعة العشرين التي عقدت في بوينس آيرس في نوفمبر 2018 "لقد تقدمت بمقترحي بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية ومبادرة الحزام والطريق فيما كنت أفكر في كيف يمكن لبلدان العالم تحقيق تشاور مشترك ومنافع متبادلة وتناغم في التنوع وتعاون من أجل تحقيق نتائج تقوم على

---

(1) – **أخبار الأمم المتحدة**، الأمين العام يقول ان التعددية هي الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله معالجة مشاكل العالم، 2007/09/28، https://news.un.org/ar/story/2007/09/73912 ، (2020/08/15).

(2) - المرجع السابق.

(3) - **هناء أبو العز**، مفوض الاتحاد الأوربي: نحن مدينون لضحايا وباء فيروس كورونا، اليوم السابع، 2020/04/24، https://www.youm7.com، (2020/08/15).

الفوز المشترك في مواجهة المصالح والشواغل المتباينة".[1] وقال الرئيس الصيني "شي": "لا يوجد خيار أفضل لدول العالم من تعزيز التعاون متعدد الأطراف في مواجهة التحديات العالمية الواحد تلو الآخر"[2]، وأردف قائلا: أنه وسط التحولات التي تحدث في الحوكمة العالمية، فإن النظام الحالي متعدد الأطراف والقائم منذ أكثر من سبعة عقود يحتاج إلى قوة دفع جديدة[3].

كما طرحت ألمانيا وفرنسا من خلال وزيري خارجيتهما مبادرة "التحالف من أجل تعددية الأطراف" في 2 أبريل 2019 تحالفاً غير رسمي للبلدان المقتنعة بأن النظام المتعدد الأطراف القائم على احترام القانون الدولي هو الضمانة الوحيدة الموثوق بها من أجل إرساء الاستقرار الدولي وإحلال السلام، وبأنه لا يمكن التصدي للتحديات التي نواجهها إلا بفضل التعاون.

وتتمحور هذه المبادرة حول ثلاثة تطلعات، ألا وهي[4]:

- التعويض عن عدم كفاية التزام الدول والدفاع عن المعايير الأساسية.
- إصلاح المؤسسات الدولية وتحديثها تجاوزاً للوضع الراهن.
- التحفيز على اتخاذ مبادرات قوية، لا سيما في المجالات التي تعد فيها الحوكمة غائبة أو غير كافية.

كما دفعت جائحة كورنا – فيروس كوفيد 19 – إلى الدعوة الملحة للالتزام الدولي بالتعددية، فقد قال وزير خارجية الاتحاد الأوربي "جوزيف بوريل": لقد أعادت هذه الأزمة التأكيد على أن التعاون المتعدد الأطراف هو المسار الوحيد، ومن مسؤوليتنا الجماعية العمل معًا لتحقيق هذه الغاية للأجيال القادمة مضيفا: يذكرنا جائحة الفيروس التاجي بمدى ترابطنا ومدى أهمية التعاون المتعدد الأطراف، وأوضح أن تعددية الأطراف هي الطريقة الفعالة الوحيدة لمواجهة تهديد لا يمكن لأي بلد أن يتعامل معه بمفرده والذي يؤثر علينا جميعاً، ولن يكون أحد بأمان في أي بلد طالما أن الجائحة محتدمة في مناطق مختلفة من العالم[5].

---

(1) – **شبكة الصين**، شي جين بينغ -- نصير التعددية في عالم تسوده التناقضات، 2019/11/20، arabic.china.org.cn ، (2020/08/22).

(2) – المرجع السابق.

(3) - المرجع السابق.

(4)- **الدبلوماسية الفرنسية**، التحالف من اجل التعددية، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، https://www.diplomatie.gouv.fr/ar، (2020/08/22).

(5) - **إيران برس**، مفوض الاتحاد الأوروبي ينتقد سياسات اميركا في اليوم الدولي للتعددية، 2020/07/23، https://arabic.iranpress.com، (2020/08/22).

وبقدر التحديات التي تفرضها الأزمة الصحية اليوم، إلا أنها تمثل فرصة حقيقية للمجتمع الدولي لدفع التعددية والعمل المشترك في مواجهة الأزمات والتحديات العالمية وخلق بيئة أفضل للبشرية.

المطلب الثاني: تراجع التعددية

بدا أن التفاؤل بعد الحرب الباردة في العلاقات الدولية مبرر. ففي الثمانينيات والتسعينيات نمت المؤسسات الدولية بشكل كبير وتكاثرت المنظمات الإقليمية، مما أدى إلى ظهور موجة ثانية من بناء المنطقة والتي أصبحت تُعرف في الأدبيات باسم "الإقليمية الجديدة"، مثل الاتحاد الأوروبي (EU) و تعمقت أو اتسعت رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان). كما أدى نمو الإقليمية إلى تسهيل ظهور طبقات جديدة في نظام حوكمة عالمي متعدد الطبقات ومتباين بشكل متزايد رأسياً وأفقياً. ومن الأمثلة على ذلك تشكيل منتديات أقاليمية مثل: اجتماع آسيا أوروبا (ASEM)، والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، ومنتدى تعاون شرق آسيا وأمريكا اللاتينية (FEALAC)، ومنظمة حافة المحيط الهندي (IORA)، وتضمنت الطبقة الأخرى التعاون شبه الإقليمي مثل المنطقة الأوروبية.

مما حفز التكثيف المؤسسي للسياسة الدولية والأكثر وعدًا بمستقبل عالمي متعدد الأطراف هو أن المنظمات الدولية بدت وكأنها اكتسبت قوة بعد نهاية الحرب الباردة. لم تعد الأمم المتحدة مشلولة بسبب استخدام القوة العظمى للنقض وأحرزت تقدمًا كبيرًا في مهمتها الأولى، الحفاظ على السلام العالمي. وزادت بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة من اثنتي عشرة بعثة قبل عام 1989 إلى واحد وسبعين هذا العام[1]، فإن "خطة السلام" للأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي (1992) وتقرير الإبراهيمي لعام 2000 عززت حفظ السلام من الناحية المفاهيمية والفنية. علاوة على ذلك، مع اختتام جولة أوروغواي وتشكيل منظمة التجارة العالمية (1995) وبروتوكول كيوتو (1997)، تقدم التعاون الدولي أيضًا في مجالات السياسة المحورية الأخرى.

[1] – **ويكيبيديا**، قائمة بعثات قوات حفظ السلام، 2020/07/25، https://ar.wikipedia.org/wiki ، (2020/09/03).

في النصف الثاني من التسعينيات، تضاعفت المؤشرات على أن إضفاء الشرعية على النظام الدولي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه لم يكتف بالركود فحسب، بل تراجع أيضًا. أدى انتصار الجمهوريين في انتخابات الكونجرس بالولايات المتحدة عام 1994 إلى إضعاف "التعددية الحازمة" لإدارة كلينتون، وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، اتبع الرئيس الأمريكي بوش سياسة خارجية أحادية، وفي حملته الانتخابية لم يخف ازدرائه للمنظمات الدولية. فبعد فترة وجيزة من توليه منصبه، رفض التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ورفض بروتوكول كيوتو وانسحب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (الثنائية).

كما أدت التطورات خارج الولايات المتحدة إلى إضعاف المؤسسات متعددة الأطراف. وكان أحدها هو الصعود السريع للقوى التعديلية، والتي كان معظمها غير راضٍ عن نظام عالمي قائم على المعايير الليبرالية العالمية. كانت دول البريكس[1] في مقدمة المرشحين التعديليين والتي تتكون من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. قام معظمهم بتحرير اقتصادهم، مما أدى إلى نمو اقتصادي سريع.

نظرت دول البريكس إلى النظام الدولي المصمم من قبل المعايير الليبرالية العالمية على أنه حيلة غربية لتعزيز الهيمنة في المؤسسات الدولية في وقت كان فيه توزيع القوة العالمي يتغير لصالح القوى غير الغربية ويميل من القطبية الأحادية إلى التعددية القطبية. على وجه الخصوص، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، فقد رفضوا المعايير التي لها تأثيرات خارج الحدود مثل الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان المدنية والسياسية الفردية، والتي اعتبروها تضفي الشرعية على العقوبات والتدخلات عندما تفشل الدول في الامتثال لهذه المعايير.

انتقدت القوى التعديلية المنظمات الدولية المهمة مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بأنها كانت تمييزية من حيث العضوية، وقواعد صنع القرار والأسس المعيارية. ففي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تتمتع الدول الخمس الدائمة العضوية بحق النقض (الفيتو). في حين أن روسيا والصين من بين الدول الخمس الكبرى، فإن القوى الجنوبية الطموحة الأخرى

[1] - **بريكس** تجمع فريد أُنشئ عام 2011 ويضم بعضويته خمس **دول** من ذوات الاقتصادات الناشئة هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وكانت تُسمى من قبل مجموعة "بريك" قبل انضمام جنوب أفريقيا إليها عام 2010 ليصبح اسمها" **بريكس** ."وكان قد بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة "بريك" عام 2006 وعقد أول مؤتمر قمة لها عام 2009

مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وإندونيسيا ونيجيريا ليست كذلك. وفي صندوق النقد الدولي ترتبط حقوق التصويت بالمساهمات المالية، وفي منظمة التجارة العالمية يُنظر إلى السياسة المصغرة التي يهيمن عليها الغرب على أنها تمييزية من قبل العديد من القوى التعديلية ودول الجنوب. وفي مجموعة الثمانية الهيئة الرئيسية في العالم لتنسيق السياسات النقدية والمالية، لم تكن دول البريكس ممثلة. ومع تشكيل مجموعة العشرين في عام 2008، تم تخفيف بعض هذه التفاوتات، غير أن فإن بلدان الجنوب تعتبر هذا حالة قليلة جدًا ومتأخرة جدًا وتهميشًا لدول صغيرة.

منذ أواخر التسعينيات وما بعده، واجهت العديد من المنظمات الدولية حالة من الجمود. ومن الأمثلة على ذلك منظمة التجارة العالمية ونظام عدم الانتشار النووي ومفاوضات تغير المناخ. وبينما كانت حدة المشاكل العابرة للحدود وعددها تتزايد باستمرار، لم تعد الاجتماعات المتعددة الأطراف تنتج اتفاقات لمعالجتها. بدلاً من التفاوض على سياسات فعالة لإدارة المشاكل العابرة للحدود، أصبحت المؤسسات العالمية ساحات لصراع القوى. بعبارة أخرى دخلت مبادئ الواقعية السياسية إلى المؤسسات. تفاقمت الحلول الخاصة بقضايا السياسة بشكل ملحوظ حيث كان لدى اللاعبين المتنافسين خلافات كبيرة حول قواعد اللعبة. وكانت النتائج عبارة عن مفاوضات طويلة الأمد، غالبًا ما تستمر لسنوات، وهي ظاهرة تقوض أيضًا شرعية المخرجات في المنتديات متعددة الأطراف.

المطلب الثالث: التعددية المتناقضة

حذر بارنيت ودوفال من أن "المؤسسات ليست الترياق للقوة"[1]. وانتقد مفهوم الحكم العالمي الذي لم يكن للقوة مكانًا فيها وأدى إلى إعادة تنظيم نظرية. ومع الإقرار بأنه بسبب الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة في المجال العسكري ، فإن التوازن بين القوة والسلطة العسكرية سيكون عديم الجدوى، حيث سعى إلى إيجاد مفهومً جديدً يستوعب حقيقة أن عملية صنع القرار السياسي في العلاقات الدولية تحدث بشكل متزايد في المؤسسات، لكن هذا المؤسسات تعرضت

[1] - **Michael Barnett and Ray;ond Duvall**, "Power in International Politics", International Organization 59(1) (2005): 39-77.

أيضا للاختطاف من قبل القوى الكبرى. ويتم التعبير عن هذا الغموض في المؤسسات من خلال مفاهيم مثل "الموازنة السهلة" أو "التحوط"[1]. يشير كلا المفهومين إلى حقيقة أن الجهات الفاعلة الدولية تستخدم المؤسسات لموازنة اختلال القدرة في أماكن أخرى. وتسعى مناهج جديدة مثل "الواقعية المؤسسية" وتدعوا واقعية توماس بيدرسون "الواقعية المؤسسية – الفكرية" إلى الاستجابة لهذه التغيرات في السياسة المتعددة الأطراف.

شهدت الألفية الجديدة تآكلًا تدريجيًا لـ "تعددية الأطراف المبدئية". وتم استبدال هذا الأخير بشكل متزايد بما يعتبره كيوهان ومورز "تعددية متنازع عليها"[2] أو ما أسماه يورغن رولاند في مكان آخر "تناقص التعددية(3) لا تختفي السياسة المتعددة الأطراف تمامًا، ولكن تجتازها صراعات على السلطة المؤسسية بين الوضع الراهن والقوى المراجعة. يمكن وصف هذا "التعددية المتناقصة" بالاتجاهات الرئيسية الستة التالية:

أولاً/ "التعددية المتناقصة" تتميز بحقيقة أن الجهات الدولية الفاعلة تتجاهل بشكل متزايد المؤسسات المتعددة الأطراف: ومن الأمثلة على ذلك التدخلات التي قادتها الولايات المتحدة في كوسوفو (1999) والعراق (2003). عندما استخدمت روسيا والصين حق النقض (الفيتو) ضد البعثة المكلفة من الأمم المتحدة في مجلس الأمن ، لجأت الولايات المتحدة إلى العمل الأحادي الطرف وتدخلت دون تفويض من الأمم المتحدة. ومع ذلك ، فإن مثل هذه التدخلات – على الرغم من أنها تمثل كشكل من أشكال الأمن الجماعي في ظل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المشلول – لا تشكل إلا شكلًا من أشكال التعددية. فهي لا تمتثل لاثنين على الأقل من السمات الرئيسية للتعددية المبدئية. إنهم لا يعتمدون على "مبادئ السلوك المعممة" وقد يكونون من مظاهر المصالح الخاصة للقوى الكبرى و "الضرورات الإستراتيجية التي قد توجد في أي حالة محددة"[4]. شكل آخر من أشكال تجاوز المؤسسات الدولية هو تجدد الثنائية

---

(1) - **التحوط**: تعددت التعريفات حول مصطلح "التحوط - Hedging" الذي أصبح "مصطلحًا شاملًا" يضم استراتيجيات مختلفة تجسد مزيجًا من الاستجابات السياسية. وقد حاول "لورا باسكال Pascall Laura" تنظيم وتصنيف أدبيات التحوّط إلى نهجين: الأول يعتبر التحوّط "استراتيجية تركّز على الأمن"، ويختلف عن سياسات التوازن، في حين أن النهج الثاني يعتبر التحوّط "استراتيجية مختلطة" تجمع بين المشاركة والتوازن. وللإطلاع أكثر يمكن النظر إلى : **لوبيز فيدال وإنجلز بريجلين**، استراتيجية التحوط : ملامح السياسة اليابانية تجاه صعود القوة الصينية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item،

(2) - **Julia C. Morse and Robert. O. Keohane**, Contested Multilateralism, Review of International Organizations ,9 (2014): 385-412

(3) - **Jürgen Rüland**, The rise of "diminished multilateralism: East Asian and European forum shopping in global governance, Asia Europe Journal, volume 9, (2012),p255–270.

(4) - **John Gerard Ruggie**, Multilateralism: the Anatomy of an Institution, International Organization, Vol. 46, No. 3 (Summer, 1992), pp. 561-598.

في شكل من أشكال "الشراكات الإستراتيجية" والثنائية للتجارة الحرة – استجابة واقعية لركود المنتديات متعددة الأطراف المشلولة.

ثانيا/ ضحالة المؤسسات ومرونتها وتراجع التعاون: عندما يكون السلوك المؤسسي مشروطًا بتغير عدم توازن القوة بشكل متكرر ، يكون الحافز للحكومات للاستثمار في تكاليف الحوكمة المرتبطة ببناء المؤسسات الدولية المستدامة منخفضًا. وفي غياب "المؤسسات الكثيفة" القائمة على "القانون الصارم" ، تحصر الحكومات نفسها في اتفاقيات غير ملزمة ، وبالتالي غير قابلة للتنفيذ تسترشد بأقل قاسم مشترك.

القوى الكبرى على وجه الخصوص ، لها مصلحة في المؤسسات المرنة والوطنية لأنها تعزز فرصها في الحد من عدم تناسق القوة الناشئ عن القوة المؤسسية والهيكلية للقوى الحالية.

ثالثًا/ فقدان تدريجي للخصوصية الوظيفية التي تسهل ظهور منتديات النطاق الواسع أو المنتديات متعددة الأغراض: فبدلاً من العمل على إبرام اتفاقات ملزمة ، تصبح الاجتماعات المتعددة الأطراف منبراً فضفاضاً لتنسيق السياسات أو حتى التبادل الواسع للآراء بشأن مجموعة كبيرة ومتنوعة من القضايا، ويتم دعم هذه العملية بالطريقة غير المسبوقة التي تزيد بها العولمة من عدد القضايا السياسية وترابطها. إن عدم قابليتها للتجزئة يستلزم رؤية أوسع حول العديد من المشكلات العالمية التي تمت مناقشتها حاليًا ، ولكن في الوقت نفسه يزيد أيضًا بشكل كبير من الخيارات التكتيكية للوضع الراهن فضلاً عن القوى التحريضية لمتابعة أهدافها من خلال إنشاء عدد كبير من روابط القضية.

رابعًا/ تعددية الأطراف أصبحت بشكل متزايد أداة "لتحقيق التوازن اللين" و"التحوط": عند ظهور اختلالات جديدة في القوة ، يميل اللاعبون الدوليون إلى إنشاء مؤسسات جديدة ، أو إعادة تدوير المؤسسات القائمة أو إعادة هيكلتها. يوضح سلسلة المحافل الأقاليمية التي تشكلت في أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي (APEC، وASEM ، وجدول أعمال عبر الأطلسي، و IORA، وFEALAC، وغيرها) خطوات التوازن المؤسسي هذه.

خامسًا/ في كثير من الحالات، يحدث تشكيل مؤسسة جديدة، دون أي اهتمام بـ "التداخل"[1] **و "التبعية"**[2]: له تأثير ثلاثة أضعاف. إنه ينتج عن التكرار المؤسسي الذي يؤدي إلى زيادة تآكل شرعية المؤسسات الدولية ويسهل عمليات "التسوق في المنتدى".

سادسًا/ تتمثل النتيجة المباشرة لهذا البناء المؤسسي الجامح في "التسوق في المنتدى": والأخير هو استراتيجية يقوم من خلالها الممثلون "بالاختيار والانتقاء من بين الآليات التي تناسب أجندتهم السياسية الفردية بشكل أفضل." من قبل دول البريكس ، يعتبر بنك الاستثمار والبنية التحتية الآسيوية (AIIB) الذي أطلقته الصين أو الفكرة اليابانية لصندوق النقد الآسيوي (AMF) من بين مجموعة من الأمثلة. قد يسهل بناء المؤسسات دون "التعشيش" والتسوق في المنتدى من التفتت التدريجي للهيكل المؤسسي الدولي ، وهو تنافسي وليس نتيجة للتمايز الاجتماعي وتقسيم مؤسسي للعمل.

المبحث الثاني نكسة التعددية

توفر المؤسسات المتعددة الأطراف الإطار العالمي للسلام والاستقرار. لكن الصعوبة التي تواجهها الحكومات في التوصل إلى اتفاقيات عالمية بشأن التجارة وتغير المناخ وقضايا أخرى دفعت الكثيرين إلى التساؤل عما إذا كان هذا النموذج لا يزال بإمكانه النجاح، خاصة في ظل بيئة دولية تفرض الكثير من التحديات وتبرز مظاهر هذه الأزمة بشكل واضح.

المطلب الأول: السياق الدولي للأزمة

تعيش التعددية في أزمة لكنها ليست مثل لحظة انهيار نظام فرساي في ثلاثينيات القرن الماضي، عندما انسحبت القوى العظمى عصبة الأمم. لقد انسحبت الولايات المتحدة من سلسلة من الترتيبات المتعددة الأطراف منذ عام 2017. لكنها لم تترك المنتديات المهمة مثل مجلس

(1) - **Vinod K. Aggarwal**, Analyzing Institutional Transformation in the Asia-Pacific, in Asia Pacific Crossroads: Regime Creation and the Future of APEC, (New York: St. Martin's Press, 1998), p 28.
(2) - **Gerald. Segal**, Thinking Strategically about ASEM: The Subsidiarity Question, The Pacific Review 10 (1) (1997), pp 124-134.

الأمن. فلا يزال هذا عصرًا من التعاون العالمي الاستثنائي، والذي يتميز بكثافة ونطاق غير مسبوقين من الترتيبات والمؤسسات المتعددة الأطراف. قد لا يحب دونالد ترامب منظومة الأمم المتحدة. لكنه يحضر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة سنويًا لتسجيل شكاواه.

ومع ذلك ، يجادل كل "ريتشارد جوان Richard Gowan"[1] و"أنتوني دوركين Anthony Dworkin"[2] بأن النظام متعدد الأطراف يواجه ثلاث أزمات متصلة، الأول هو أزمة القوة، والثاني هو أزمة أهمية ، والثالث هو أزمة الشرعية.

أولا/ أزمة قوة: يتمثل التحديان الأكثر خطورة للنظام متعدد الأطراف اليوم في التدهور النسبي للقوة الأمريكية ، وظهور الصين كقوة منافسة للولايات المتحدة في المنظمات العالمية. لطالما كانت الولايات المتحدة ضامنًا متناقضًا ولكنه أساسي للنظام الدولي. كان مسؤولوها محوريين في تصميم مؤسسات الأمم المتحدة وبريتون وودز في الأربعينيات وتجديد شبابهم في نهاية الحرب الباردة

لا تزال الولايات المتحدة تتمتع بقوة في معظم المنظمات الدولية المهمة، ومع ذلك كان هناك انخفاض ملحوظ في قدرة أمريكا على تشكيل الشؤون المتعددة الأطراف خلال العقد الماضي. لقد عارضت روسيا وتجاوزت الولايات المتحدة في مجلس الأمن بسبب الحرب السورية. وأقنعت الصين عددًا كبيرًا من حلفاء الولايات المتحدة، بما في ذلك أعضاء الاتحاد الأوروبي، بالمساعدة في إطلاق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) في عام 2015، ضد اعتراضات إدارة أوباما القوية[3].

على الرغم من الجدل حول البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ، كانت إستراتيجية باراك أوباما الشاملة تتمثل في احترام التحول في القوة العالمية ومحاولة التخفيف من ذلك من خلال ترتيبات متعددة الأطراف. في أوائل عام 2010 كانت واشنطن تأمل في أن تتمكن من إيجاد حل قائم على أساس الأمم المتحدة لسوريا، وعملت بجد لإبقاء الصين وروسيا منخرطين

---

(1) - **ريتشارد جوان** زميل مشارك في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. يشغل حاليًا منصب مدير الأمم المتحدة في مجموعة الأزمات الدولية، وكان سابقًا مدير الأبحاث في مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك. قام بالتدريس في كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا وستانفورد في نيويورك، وكتب عمودًا أسبوعيًا عن التعددية ("السقوط الدبلوماسي") لمجلة السياسة العالمية من 2013-2019. عمل مستشارًا للأمم المتحدة في حفظ السلام والشؤون السياسية والهجرة.

(2) - **أنتوني دوركين** هو زميل أول للسياسات في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. يقود عمل المنظمة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة. من بين الموضوعات الأخرى، كتب دوركين عن الأطر الأوروبية والأمريكية لمكافحة الإرهاب، ودعم الاتحاد الأوروبي لعملية الانتقال في شمال إفريقيا، والنظام الدولي المتغير. وهو أيضًا محاضر زائر في كلية باريس للشؤون الدولية في معهد العلوم السياسية.

(3) - **رشاد عبده**، الموقف الأمريكي من البنك الآسيوي للاستثمار، 2015/07/29، https://al-sharq.com، (2020/09/03).

في المفاوضات النووية الإيرانية. ربما الأهم من ذلك، عمل أوباما بنجاح مع نظيره الصيني شي جين بينغ لتطوير جبهة مشتركة بشأن تغير المناخ قبل قمة المناخ بباريس 2015[1].

يرى الكثير من المحللين السمة الأكثر لفتًا للانتباه في السنوات الأخيرة كانت الدفع الصيني المفاجئ من أجل تأثير أكبر في الهيئات المتعددة الأطراف. غالبًا ما يتعلق الأمر بالرمزية أكثر من الجوهر.

ليس هذا هو التهديد السياسي الوحيد للتعاون متعدد الأطراف. أصبحت روسيا لاعبًا أكثر جرأة في الشؤون المتعددة الأطراف، أحيانًا جنبًا إلى جنب مع الصين ولكن أحيانًا منفردة. بشكل عام، ينتقل العالم من عصر القيادة الأمريكية في المنتديات متعددة الأطراف إلى عصر المنافسة المشوشة متعددة الأقطاب.

ثانيا/أزمة أهمية: حتى لو كانت سياسات القوى الكبرى أكثر انسجاما، فإن المنظمات متعددة الأطراف ستظل تمر بأوقات عصيبة. تكافح الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والهيئات الأخرى لحل المشاكل طويلة الأمد والتهديدات الناشئة. حتى صناع السياسة من البلدان المتعاطفة بشكل عام مع التعددية يتحدثون الآن عن المؤسسات الدولية وأنظمتها البيروقراطية باعتبارها عقبة وليست مساعدة في تحقيق أهداف السياسة الوطنية.

ويرجع هذا جزئيًا إلى التحدي للإصلاحات المؤسسية. إن المؤسسات متعددة الأطراف بطيئة في التغيير، وقد دفع الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريس" والرئيس السابق للبنك الدولي "جيم يونغ كيم" من أجل التغيير، لكن الجمود المؤسسي لا يزال مرتفعا.

علاوة على ذلك تتبع العديد من المنظمات بشكل أساسي جداول الأعمال والتفويضات التي لم تعد تهم الكثير من الدول، لا تزال المساعدات الدولية الموجهة بذكاء مهمة للبلدان الهشة والفقيرة للغاية، ويمكن أن تساعد في إعداد الدول النامية لتغير المناخ والصدمات المستقبلية الأخرى. لكن الصين والقوى الصاعدة الأخرى قادرة على تقديم استثمارات ذات قيود رسمية وبيروقراطية أقل بكثير من الوكالات المتعددة الأطراف.

---

(1) - **ARABIC.NEWS.CN**، شي وأوباما يتعهدان بالعمل معا لضمان تطبيق اتفاقية باريس للمناخ ، http://arabic.news.cn، (2020/09/03).

الآليات المتعددة الأطراف لا تواكب المعضلات القائمة التي تواجه العالم في مجالات مختلفة، من إدارة الأزمات إلى التكنولوجيا ووصولا إلى أزمة كورونا، وواجهت جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة صعوبات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأصبحت عمليات السلام متعددة الجنسيات متعثرة في حالات مثل مالي والصومال. لكن المؤسسات الدولية القائمة تبدو غير مهيأة للتعامل مع التحديات الجديدة أيضًا ، مثل كيفية التحكم في التكنولوجيا الإلكترونية والذكاء الاصطناعي

ثالثا/أزمة شرعية: أدت نقاط ضعف الكيانات الدولية في مواجهة التحديات الحالية إلى فقدان الثقة في النظام متعدد الأطراف في العديد من الأوساط، ويشعر عدد من القوى الوسطى بالإحباط بسبب عيوبها المؤسسية في المنتديات الدولية مثل مجلس الأمن[1]. لقد فقد اللاعبون الإقليميون مثل المملكة العربية السعودية (التي اتخذت خطوة غير عادية برفض مقعد في مجلس الأمن في عام 2013)[2] وحلفاؤها صبرهم مع القوى الكبرى التي توجه الأمم المتحدة بشأن سوريا والأزمات الأخرى.

تحرص العديد من الدول الأفريقية التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي بشكل متزايد على التخلص من الرقابة المتعددة الأطراف حيثما أمكن ذلك، لقد هاجمت إثيوبيا وجنوب أفريقيا على وجه الخصوص، إدارة مجلس الأمن لشؤون إفريقيا.

كرس ترامب قدرًا كبيرًا من خطاب حملته الانتخابية لضرب حلف الناتو والاتحاد الأوروبي[3]، وواصل انتقاداته منذ توليه منصبه، في غضون ذلك فاز الرئيس البرازيلي "جايير بولسونارو" بمنصبه بعد وعوده بالانسحاب من اتفاقية حقوق الإنسان واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، على الرغم من أنه تراجع عن هذه الوعود بينما لا يزال ينتقد الأمم المتحدة بانتظام[4].

---

(1) - **رويترز**، قوة مجموعة بريكس تتجلى في افيتو المزدوج بشأن سوريا، أكتوبر 2011، https://ar.reuters.com ، (2020/09/03).

(2) - **رويترز**،السعودية ترفض عضوية مجلس الأمن لعجزه عن حل قضايا الشرق الأوسط، 2013/10/18، https://ara.reuters.com، (2020/09/03).

(3) - **نبيل عودة**، ترامب وخصومه في الناتو... كيف يزعزع ثقة الحلفاء، الجزيرة.نت، 2018/07/13، https://www.aljazeera.net، (2020/09/03).

(4) - **بوابة الهدف**، من هو جايير بولسونارو رئيس البرازيل الجديد، 2018/11/29، https://hadfnews.ps/post/47642 ، (2020/09/03).

قادت المجر والسياسيون اليمينيون في النمسا حملة ضد ميثاق الأمم المتحدة العالمي للهجرة الذي أقنع في نهاية المطاف تسعة أعضاء في الاتحاد الأوروبي برفض الاتفاقية[1]. هذا أدى حتى إلى انهيار الحكومة البلجيكية. في حين أن الهجرة حساسة بشكل خاص ، يدرك الدبلوماسيون الأوروبيون أنها تعكس انقسامات أعمق حول قيمة ومبادئ التعددية داخل الكتلة.

المطلب الثاني: مظاهر الأزمة.

لم تكن مظاهر أزمة تعددية الأطراف أكثر وضوحا مما هي عليه الآن، فلقد أبانت جائحة كورونا عن شرخ رهيب في منظومة تعددية الأطراف، ورمت بالتعاون الدولي في المقعد الخلفي، وقد تبنت جل دول العالم سياسة الإغلاق التام لحدودها والغرق في فنجان الانفرادية لمكافحة الفيروس المستجد. ولعل أبرز هذه المظاهر هي:

1. **الانسحاب من المنظمات والاتفاقيات متعددة الأطراف** : تتعرض مختلف مؤسسات التعدية إلى انسحاب الدول منها بحجج مختلفة، مما قد يؤثر على شرعيتها وممارستها لدورها المنوطة به. وكمثال تواجه المحكمة الجنائية الدولية تحدياً جديداً، في ظل التوافق الأفريقي على الانسحاب الجماعي منها، بدوافع مختلفة وإن التقى الجميع على اتهام المحكمة باعتبارها أداة سُلّطت في مواجهة أفريقيا بالنظر إلى طبيعة القضايا المفتوحة هناك، والتي غابت عنها أية جرائم باستثناء التي ارتُكبت في دول أفريقية(2)، انسحبت جمهورية بوروندي في أكتوبر 2017 من عضوية المحكمة الجنائية الدولية، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ تأسيس المحكمة عام 2002[3]. ولحقت فيما بعد مجموعة من الدول منها كينيا وجنوب إفريقيا وبوروندي، ثم الفلبين وماليزيا، وكان آخر ما تعرضت له إعلان مكتب المدعية العامة "فاتو بنسودا" أن تأشيرة دخولها إلى الولايات المتحدة ألغيت[4].

---

(1) - **مهاجر نيوز**، لماذا ترفض دول أوروبية التوقيع على اتفاق الأمم المتحدة للهجرة؟، 2018/11/28، https://www.infomigrants.net/ar، (2020/09/03).

(2) - **العربي الجديد**، المحكمة الجنائية تواجه الانسحاب الأفريقي الجماعي.. بضغوط دولية، 2016/11/05، https://www.alaraby.co.uk، (2020/09/04).

(3) - **الخليج أونلاين**، تعرف على اول دولة تنسحب من "الجنائية الدولية"، 2017/10/27، https://alkhaleejonline.net، (2020/09/04).

(4) - **الجزيرة.نت**، المحكمة الجنائية الدولية.. منسحبون غاضبون وآخرون يهددون، 2019/04/04، https://www.aljazeera.net، (2020/09/04)

2. **عودة السياسات القومية:** وعلى غرار توجهات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فقد عادت التوجهات القومية لتطلّ برأسها بقوة في مناطق أخرى، خصوصاً الهند والبرازيل وأستراليا وبولندا والمجر وسلوفاكيا؛ وحتى بريطانيا العظمى مع إقرار "بريكست"، وهذا قد يؤدي لإحياء التعاون الدولي الكلاسيكي الذي تحددت ملامحه خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصاغ آليات أسهمت في الحفاظ على السلام ونشر الرخاء وتعزيز حكم القانون كما لم يحدث من قبل في التاريخ الإنساني. أي أن عودة الدولة القومية، بدلاً من أن تؤدي إلى تمرس قومي ضيق، يمكن أن تبثّ روحاً جديدة في التوجهات الدولية وتمنح العولمة حياة جديدة. ومن أجل أن يحدث ذلك، يجب أن نتخلى عن كيانات الخداع البصري مثل "مجموعة 07" التي في أفضل حالاتها لم تكن سوى مناسبات لالتقاط صور السياسيين الساعين لجذب الانتباه.[1]

3. **أزمة تفكك داخل بعض المؤسسات متعددة الأطراف:** يعاني مجلس التعاون الخليجي أزمة حادة لعامه الرابع تواليا، رغم محاولات الصلح التي تقوم بها الكويت، وقال رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح إنه يأسف لدخول الأزمة الخليجية عامها الرابع، لكنه شدد على أن المحاولات ما زالت مستمرة للتوفيق بين أطراف الأزمة[2]، كما يفتح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي كأحد أعرق مؤسسات التعددية الباب واسعا أمام بعض الدول التي أبدت امتعاضها من الاتحاد خلال أزمة كورونا على غرار ايطاليا التي قال رئيس وزرائها: ينبغي علينا تجنّب أن نتخذ في أوروبا خيارات مأساوية. إذا لم تُثبت أوروبا أنها على مستوى هذا التحدي غير المسبوق، فإن التكتل الأوروبي بكامله قد يفقد في نظر مواطنينا سبب وجوده[3].

4. **تفاقم المشاكل الدولية:** حيث تنحى المشاكل الدولية في منحى صعودي مستمر، النزاعات الدينية والعرقية والأيديولوجية، والنزاعات التجارية والاقتصادية، ومصادر الطاقة، والتدهور البيئي، والأمراض المعدية، والتغير المناخي، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، وحقوق الإنسان، والإرهاب الدولي، والمخدرات، والاحتباس الحراري، وأزمات الفقر والعطش والجوع، والتي باتت كلها عالمية عابرة للحدود مازالت دون حلول عملية.

---

(1) - **أمير طاهري**، عودة الدولة القومية ليست تهديدا بالضرورة، الشرق الأوسط، ع: 15156، 2020/06/05، https://aawsat.com، (2020/09/05).

(2) - **الجزيرة.نت**، رئيس وزراء الكويت يأسف لدخول الأزمة الخليجية عامها الرابع ويؤكد استمرار جهود التوفيق بين الأطراف، 2020/06/04، https://www.aljazeera.net، (2020/09/08).

(3) - **الجزيرة نت**: رئيس وزراء إيطاليا يحذر الاتحاد الأوروبي من فقدان سبب وجوده بسبب أزمة كورونا، 2020/03/28، https://www.aljazeera.net، (2020/09/08).

5. **الاستجابة غير المنسقة لأزمة كورونا:** ينذر الشلل الذي أصاب المؤسسات الدولية التي نشأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بانهيارها، بسبب الإرباك والفشل اللذين اعتريا تعاملها مع تفشي فيروس كوفيد – 19 في معظم الدول، حيث لم يجد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، سوى القول إن العالم يواجه أصعب أزمة منذ الحرب العالمية الثانية بسبب هذا الوباء[1].

ولم تقم منظمة الصحة العالمية، بوصفها أكثر المؤسسات المعنية بالأزمة، سوى بإطلاق تحذيرات من تفشي الفيروس، فيما تردّدت حيال سبل وقف انتشاره السريع، وعبّرت عن عجزها من خلال ترك كل دولة أن تقرّر ما عليها فعله "وفقاً لظروفها الخاصة" و"تطور انتشار الوباء"، حسب الناطق باسمها. وتعامل قادة الدول مع الأزمة وفق اعتباراتهم المحلية الضيقة، مع أن تفشّي الفيروس لم يعترف بالحدود جميعاً. وفي ظل التعامل المنفرد لكل دولة مع الفيروس.

المطلب الثالث: تحديات التعددية:

إن التحديات التي تتراوح بين انتشار الفقر ونقص التغذية، والأزمة المالية والاقتصادية، وتأثير تغير المناخ، وانعدام الأمن البشري، والجريمة المنظمة، والعديد من التحديات الأخرى ترتبط بطرق لا تنفصم. كما تمارس التقنيات الجديدة وثورة النقل تأثيرًا عميقًا على هذه الروابط مما يزيد في نفس الوقت من الشعور بالترابط داخل المجتمع البشري بمستويات غير مسبوقة.

هناك ما لا يقل عن خمسة مجالات واسعة ظهرت فيها اتجاهات كبرى مهمة في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي بما في ذلك[2]:

أولا/ فشل الإطار التنظيمي المالي والاقتصادي: أطلقت الأزمات المالية العالمية العنان لمناقشات أوسع نطاقاً بشأن الحاجة إلى تحسين أنظمة الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية. أدت العولمة التي اتسمت بإيديولوجية الأسواق الحرة وإلغاء الضوابط المالية إلى تزايد عدم

[1] - **عمر كوش**: هل يطيح كورونا النظام الدولي، العربي الجديد، 2020/04/18، https://www.alaraby.co.uk ، (2020/09/08).

[2] - **Carlos Lopes**, Challenges to multilateralism, United Nations Economic Commission for Africa , 20/03/2015, https://www.uneca.org/es-blog/challenges-multilateralism, (05/09/2020).

المساواة والمضاربة المالية والهياكل الاقتصادية مع سيطرة القطاع المالي على الاقتصاد الحقيقي بدلاً من تلبية احتياجاته.

ثانيًا/ عدم وجود حلول حاسمة لقضية تغير المناخ التي تفاقمت بسبب الانتشار العالمي لأنماط المجتمع الاستهلاكي: يرتبط تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور البيئة ارتباطًا وثيقًا بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في الواقع، تم التشكيك في النموذج الاقتصادي السائد، وهناك إدراك متزايد للحاجة الملحة لإدراج الأبعاد البيئية والاجتماعية في التفكير الاقتصادي وقياس الأداء الاقتصادي. الالتزام السياسي نيابة عن الحكومات أمر بالغ الأهمية لإحراز تقدم في مفاوضات تغير المناخ. ومع ذلك، يجب استكمال أي حلول سياسية بتدابير محددة وفعالة تهدف إلى تعزيز نمو مستدام حقًا.

ثالثًا/ تحويل المفهوم التقليدي لحفظ السلام: أصبح عمل حفظ السلام التابع للأمم المتحدة محط اهتمام متزايد وانتقادات كبيرة في التسعينيات بعد نهاية الحرب الباردة واندلاع عدد كبير من الصراعات في إفريقيا، ولكن أيضًا في أوروبا والقارات الأخرى. ومع ذلك فقد تغير الوضع مرة أخرى ويتطلب رؤية جديدة. مقارنة بالعقد السابق ظهر نوع جديد من الصراع. ولا تمثل بالضرورة تهديدًا مباشرًا للسيادة الوطنية لدولة ما. يميز المشهد الحالي مجموعة متنوعة من التعبيرات عن عدم الاستقرار السياسي والصراعات منخفضة الكثافة: من العنف السياسي والانقلابات، إلى صراعات الموارد الطبيعية، ومستويات عالية من الجريمة، والإرهاب، والتحديات التي تواجه أنظمة الحكم من قبل مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية.

رابعا/ الاتجاهات الديمغرافية وزيادة التنقل وتأثيرها على الهويات: الجغرافيا الديمغرافية تتغير بسرعة. لقد تجاوز عدد سكان العالم الآن 7,7 مليارات نسمة[1]، ومن المتوقع أن يصل إلى 9.7 مليار بحلول عام 2050[2]، مع حدوث الجزء الأكبر من النمو في البلدان الأقل نموًا وبين أفقر السكان في المناطق الحضرية. يعيش حاليًا 60٪ من سكان العالم في آسيا و 15٪ في إفريقيا. في عام 2100، سيعيش 4.6 مليار في آسيا و 3.6 مليار في إفريقيا.

(1) - **الأمم المتحدة**: السكان، https://www.un.org، (2020/09/06).
(2) - نفس المرجع.

خامساً/ قوة التقنيات الجديدة التي تغير أنماط حياتنا وأنظمة القيم: انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يخلق فرصاً غير مسبوقة لربط الناس وتوفير الوصول إلى المعلومات. إنها تجعل الناس في جميع أنحاء العالم أكثر وعيًا وقلقًا بشأن الأشياء التي تحدث في أجزاء من العالم والقضايا متعددة الأطراف بشكل عام. أدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة وصول السكان إلى وسائل المعلومات والاتصالات بالفعل إلى توسع هائل في المشاركة الاجتماعية والتعبئة المدنية. تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغيير تصوراتنا وأنظمة التواصل والحوكمة والتفاوض لدينا نوعياً.

إن الطابع العالمي والمترابط لتحديات القرن الحادي والعشرين يستدعي حلولاً تتجاوز الحدود الوطنية. هناك حاجة لتجديد تعددية الأطراف التي من شأنها أن تستند إلى نهج متكامل على عكس المجموعات المواضيعية التقليدية والمعالجة المنعزلة للمشاكل، واحتضان مفهوم المنافع العامة العالمية، وتعزيز الاستخدام الفعال للشراكات مع دول متعددة وغير أصحاب المصلحة الدولة. إن مفهوم السيادة ذاته يتأثر حالياً بهذه الأزمات المتعددة، وينبغي أن تؤدي التعددية المتجددة أولاً وقبل كل شيء إلى تشكيل هياكل حوكمة عالمية أكثر فعالية وإنصافاً.

من ناحية أخرى، نشهد جمودًا عالميًا في المفاوضات المتعددة الأطراف وفهمًا لكيفية معالجة أنواع مختلفة من الأزمات. والأمثلة على المفاوضات المتعددة الأطراف التي لم تؤد إلى النتيجة المرجوة في المجالات الحاسمة كثيرة، بما في ذلك على سبيل المثال عدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة. وينتج هذا الجمود في المفاوضات عن التناقض بين الأشكال الحالية لتنظيم الحياة الدولية التي يهيمن عليها النهج القائم على الدول والاتجاهات الحاسمة التي تشكل المجتمع العالمي.

وهناك ثلاثة مجالات رئيسية يمكن فيها تحديد التحديات التي تواجه التعددية تشمل المفاهيم والأساليب والمؤسسات[1]:

أولاً/ أصبحت المفاهيم متقلبة بسبب المشاكل ذات البعد العالمي التي يجب معالجتها عبر الحدود الوطنية. وتشمل بعض الأمثلة السيادة الوطنية مقابل الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان

[1]- **Carlos Lopes**, Challenges to multilateralism,op,cit.

أو قرارات العدالة الجنائية الدولية ، والمشاكل البيئية والصحية. لقد وصلنا إلى المستوى الحرج فيما يتعلق بالقانون العام الدولي (تضاعف عدد الاتفاقيات الدولية خلال عقود قليلة).

ثانيًا/ لا تعكس أساليب وتقنيات التفاوض مدى تعقيد المجتمع الحديث. من ناحية أخرى، قد تكون المقارنات من تكنولوجيا المعلومات مثل وضع البرامج المفتوحة من حيث التنظيم والمساهمات والتفاوض واتخاذ القرار أكثر ملائمة للتحديات الحديثة. يمكن أن توفر تجربة التفاوض من المجتمعات العلمية والتقنية معلومات مفيدة في تعلم كيفية التعامل مع تلك التحديات التي ليست سياسية بحتة. من ناحية أخرى، فإن استخدام النهج القطاعية في الممارسة يتعارض مع المفاهيم المستعرضة جوهريًا مثل مفهوم التنمية المستدامة.

ثالثًا/ لا تعكس المؤسسات القائمة الدور المتزايد للإقليمية وتغيير ميزان القوى، لا يزال إصلاح مجلس الأمن قيد المناقشة، وهناك مشكلة عدم كفاية حقوق التصويت للاقتصادات الناشئة والأفريقية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الرغم من التقدم الأخير. إن الظهور السريع للاعبين عالميين جدد مثل بريكس له آثار عميقة على المفاوضات والحوكمة الدولية. تعمل القوى الناشئة على بناء تحالفات ومواقف مشتركة في مختلف المحافل الدولية.

المبحث الثالث تراجع دور مؤسسات التعددية

رغم التطور الذي شهده المجتمع الدولي في ادوار المنظمات الدولية أدوار، إلا أن هناك اتهامات من جانب العديد من الدول بأن قرارات المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، أو المحكمة الجنائية الدولية، في بعض القضايا الدولية والأزمات الإقليمية، تكشف عن انحيازها لأحد أطراف الصراع، خاصة الذين تربطهم علاقات وثيقة بالدول الكبرى، التي باتت تدير الأمم المتحدة، وتحدد سياستها وتوجه بوصلة القرارات الدولية التي تخرج معبرة عن مصالحها، بما يهدّد الخلفية الشرعية للمجتمع والقانون الدولي[1].

[1] - **محمد رجب**، المنظمات الدولية بين المصداقية وتأثير الدول الكبرى، صحيفة الخليج، 2015/12/29، http://www.akhbar-alkhaleej.com ، (2020/09/05).

المطلب الأول: انتشار مؤسسات التعددية

منذ القرن التاسع عشر والمجهودات الدولية مستمرة لتنظيم العلاقات الدولية، توخياً لتحقيق التعاون الدولي والاستقرار الأمني والسياسي. فمن مؤتمر فيينا سنة 1815 الذي أرسى قواعد العلاقات الأوروبية في إطار توازن القوى بعد حروب نابليون، إلى مؤتمر باريس سنة 1856، ثم مؤتمري برلين 1868 و1872 لرعاية المصالح الأوروبية على المستويين القاري والعالمي. ثم تطوّرت فكرة التعاون الدولي باتجاه فكرة التنظيم الدولي مع قيام عدّة اتحادات دولية لتنظيم التعاون في مرافق محدّدة، مثل اتحاد التلغراف الدولي في العام 6581، واتحاد البريد العالمي في العام 1874، والمكتب الدولي للموازين والمقاييس في العام 1883... على أنّ مجمل هذه المؤتمرات والاتحادات تمت بمبادرات أوروبية، في وقت كان فيه النظام الدولي بالمعنى الواقعي يكاد يُختصر بالنظام القاري الأوروبي طالما أنّ القوى الدولية الأوروبية هي التي تتحكّم بموازين الحرب والسلم.

في مطلع القرن العشرين دعا قيصر روسيا نيقولا الثاني إلى عقد مؤتمرات دولية، ولقاءات دبلوماسية للنظر في مشكلات العالم، فانعقدت مؤتمرات لاهاي في عامي 1899 و1907، بمشاركة دول أوروبية وغير أوروبية، لدراسة سُبل تجنّب وقوع الحرب، وطرق تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، بما في ذلك تشكيل لجان التحقيق الدولية وإنشاء محكمة التحكيم الدولية...

بيد أنّ التنظيم الدولي بمعناه الشامل، والأكثر تحديداً، كان بعد الحرب العالمية الأولى مع إنشاء عصبة الأمم في العام 1919، لتكون بمثابة أول منظمة دولية مفتوحة العضوية لكافة الدول، ومنفتحة على دراسة مشاكل العالم في تفاصيلها كافة.

اكتسبت عصبة الأمم صفة العالمية من خلال العضوية المفتوحة، مع الإشارة إلى أنّ الدول المؤسّسة هي تلك التي انتصرت في الحرب الأولى ومن تحالف معها من الدول الأخرى. وقد وصل عدد الدول المنضوية إلى 58 دولة في العام 1937 ثم هبط إلى عشر دول فقط في العام 1943 تحت وطأة الحرب العالمية الثانية، لتفتح الطريق أمام منظمة دولية جديدة هي الأمم المتحدة.

تجدر الإشارة إلى أنّ منظمة الأمم المتحدة هي المنظمة الأم لكافة المنظمات الدولية، من حيث سمو ميثاقها الأممي في القانون الدولي العام، ومن حيث عضويتها المفتوحة لكافة الدول المستقلة، ومن حيث اضطلاعها بثلاثة أهداف كبرى تهم الأسرة الدولية مجتمعة، إنها:

1) حفظ السلم والأمن الدوليين.
2) تحقيق التعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة.
3) الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب بلا تمييز بين البشر.

ارتفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من 51 دولة مؤسسة شاركت في مؤتمر سان فرانسيسكو سنة 1945، إلى 193 دولة بداية القرن الواحد والعشرين. وهذا ما يعكس الاتساع الجغرافي لنطاق العضوية بعد ارتفاع عدد الدول المستقلة حتى صارت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمثابة البرلمان العالمي لا نقول البرلمان المعولم الذي تتساوى فيه الدول من ناحية العضوية.

أشار ميثاق الأمم المتحدة في المادة 57 إلى إمكانية إنشاء وكالات متخصصة بمقتضى اتفاق بين الدول. إنها منظمات دولية متخصصة تعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يُعتبر فرعاً رئيسياً من فروع الأمم المتحدة. وهي تحقق التعاون الدولي في مجالات اقتصادية وثقافية واجتماعية فنية وإنسانية. نشير إلى أن هذه المنظمات الدولية المتخصصة كانت بدأت بالظهور منذ أواسط القرن التاسع عشر، مثل: إتحاد التلغراف الدولي (1856)، واتحاد البريد العالمي (1874)، والاتحاد الدولي للتعريفات الجمركية (1890)...

ثم نشأت منظمات جديدة في القرن العشرين قبل تاريخ قيام الأمم المتحدة وبعده. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المعهد الدولي للزراعة (1967)، والمكتب الدولي للصحة العامة (1907)، ومنظمة العمل الدولية (1919)، ومنظمة الصحة لعالمية (1947)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (1966)...

وبرزت المنظمات الدولية غير الحكومية، أو المنظمات الدولية ذات الطابع الأهلي، أو المنظمات الدولية التي تعمل في إطار المجتمع المدني العالمي الذي يتجاوز حدود الدول ليطاول جغرافية العالم. بهدف زيادة التعاون الدولي والدفاع عن قيم ومبادئ إنسانية. نذكر على

سبيل المثال: الصليب الأحمر الدولي، الاتحاد البرلماني الدولي، الغرفة الدولية للتجارة، الاتحاد الدولي لنقابات العمال...

لم تعد فكرة التنظيم الدولي مجسّدة بمنظمة الأمم المتحدة وحدها على رغم مركزيتها وصدارتها في هذا التنظيم. وإنما توسّعت الفكرة وصارت تشمل المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات الدولية غير الحكومية، هذا بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية التي تتكامل في أعمالها على المستوى العالمي. وبلغ انتشارها إلى أكثر من 250 منظمة حكومية بموجب اتفاقيات حكومية دولية وما يقارب 6000 منظمة غير حكومية[1].

المطلب الثاني: تراجع دور المنظمات الدولية

تتصدع المؤسسات الدولية عندما تفقد فاعليتها وتعجز عن تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها، وإذا لم تحقق معظم تطلعات الدول الأعضاء، وفشلت في إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه أعضاءها، أو القضايا محل الاهتمام، وكذلك في حال عدم تنفيذ أعضائها القرارات التي تصدر عنها. وقد أدى ذلك إلى تراجع أهمية وفاعلية عدد كبير من المنظمات الدولية. ويرجع الجدل حول تراجع فاعلية المنظمات راهناً إلى جملة من الأسباب، وتتمثل في الآتي:

1. **تفاقم سياسات الهيمنة:** يتم تأسيس المنظمات الدولية بشكل عام من قبل القوة المهيمنة أو القوة العظمى على الساحة الدولية؛ لتعكس إرادتها، وتسهم في إدارة النظام الدولي، إلى جانب أن تلك المنظمات توفِّر للدول المهيمنة البيئة التي تحافظ من خلالها على الوضع الراهن الذي يحقق مصالحها بشكل أساسي[2]. ويسمح تمتع إحدى الدول بموارد متفوقة على باقي الأعضاء بالمنظمة لها بشراء دعم الدول الأخرى من خلال المدفوعات الجانبية، ما يمكِّن الدولة المهيمنة دولياً من تمرير السياسات التي تفضلها.

فقد أخفقت منظمة الأمم المتحدة التي أُسِّست في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية لتحقيق السلم والأمن الدوليين، على مر تاريخها، في الدفاع عن القضايا التي أُسِّسَت من

(1) - **Karen Mingst**, International organization, Britannica, https://www.britannica.com/topic/international-organization.(06/09/2020).

(2) - Muhittin Ataman, **Coronavirus and international organizations**, Daily Sabah, 22/04/ 2020, https://www.dailysabah.com/opinion/columns/coronavirus-and-international-organizations

أجلها؛ لتعارض تحركاتها وقراراتها مع مصالح الولايات المتحدة بصورة رئيسة، وفي بعض الأحيان مع سياسات الدول الأربع الأخرى دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي)[1].

2. **تزايد تهديدات الانسحاب الأمريكي:** مع بداية القرن الحادي والعشرين؛ ولا سيما بعد أحداث سبتمبر 2001، بدأت الولايات المتحدة تشكك في وظائف المنظمات الدولية، لكونها لم تعد تلبي توقعاتها، وتشرعن سياساتها الخارجية، وأعمالها العسكرية في الخارج. كما منعت القوى الدولية الأخرى مثل الصين وروسيا مجلس الأمن في كثير من الحالات من تمرير قرارات تدعم السياسات الأمريكية.

ومع وصول ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة في 2017 ، ورفعه شعار "أمريكا أولاً" وتبني سياسات أمنية واقتصادية قومية وأكبر حمائية، أبدت الإدارة الأمريكية رغبة في تقليل الالتزام الأمريكي بالمنظمات الدولية، والتي كانت تعكس تقليديًّاً إرادتها السياسية، سواء بالحديث عن خفض أو قطع التمويل الأمريكي لعدد منها، والانسحاب من بعضها الآخر

3. **انعكاسات عملية انتقال القوة:** أدَّى تهميش الولايات المتحدة لدورها في المنظمات الدولية، إلى أن أصبحت الأخيرة أكثر عرضة لتأثر القوى الدولية الصاعدة مثل الصين، والعمل على إحداث تغيرات في تلك المنظمات، بهدف رعاية مصالحها وتحقيق رؤيتها لمستقبل النظام العالمي. وبدون قوة موازنة لبكين في المنظمات الدولية فإن واشنطن والدول الغربية الأخرى تسمح للصين بتشكيل المنظمات الدولية لتحقيق رؤيتها العالمية[2].

4. **الاختلال الوظيفي في بنية المنظمات:** المنظمة الدولية لا تزال تفتقد الفاعلية في تحقيق الأهداف التي من أجلها أُسِّست، وذلك لأسباب كثيرة بعضها يرتبط بالبيئة التي تعمل فيها المنظمة الدولية، والتي قد تتسم بعدم الاستقرار، وضعف القدرات، والفساد، أو يتصل بعدم موافقة الأطراف ذوي الصلة على دور المنظمة الدولية.

5. **صعود "عالم بالتوافقات":** يؤثر عدم اتفاق أعضاء المنظمات الدولية حول المبادئ المعيارية التي يجب إتباعها أو المشكلة الأساسية التي يجب حلها على فاعليتها، ويجعل أداءها ضعيفاً؛ فعلى سبيل المثال تعثَّرت العديد من جهود منظمة الأمم المتحدة لمعالجة قضية

---

(1) - GPF Team, **International Organizations Are Tools for Powerful Countries, Geopolitical Futures**, 15/12/2017, https://geopoliticalfutures.com/international-organizations-tools powerful-countries/

(2) - **أنجيلو بيرو** ، أزمة تنتظر الحدوث: كيف أدى إهمال المنظمات الدولية إلى اندلاع فيروس كورونا ، ملخص السياسة الدولية ، 2020/04/16 ، https://intpolicydigest.org/2020/04/16. (2020/09/06).

حقوق الإنسان لاختلاف رؤى أعضائها حول معايير حقوق الإنسان، والاختلاف بينهم حول ما إذا كانت فكرة «حقوق الإنسان العالمية » موجودة بالفعل.

وغالباً ما تختلف الدول الأعضاء التي تتحكم في المنظمات الدولية، وتلك التي تتأثر بها حول المعايير التي على أساسها يُقاس نجاح المنظمة الدولية في تحقيق أهدافها؛ وذلك لأن هناك العديد من أصحاب المصلحة، وكذلك الخلاف حول الأهداف التنظيمية ذات الأهمية القصوى للمنظمة[1].

6. **إشكاليات تخصيص الموارد المالية:** كثيراً ما تُنتقد المنظمات الدولية لعدم كفاءة إدارتها المالية، وإنفاقها الموارد المالية على أمور غير مهمة، بدلاً من تخصيصها لحل المشكلات والأزمات الدولية التي من أجلها أُسِّست. فعلى سبيل المثال، أنفقت منظمة الصحة العالمية حوالي 200 مليون دولار على سفر موظفيها، وهو مبلغ أكبر بكثير ما تنفقه لمكافحة المشكلات الصحية في العالم؛ إذ إنها في عام 2016 أنفقت حوالي 71 مليون دولار لمواجهة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والتهاب الكبد والوبائي، و 61 مليون دولار لمواجهة الملاريا، و 59 مليون دولار لمواجهة السل. ويؤثر ما تواجهه المنظمات الدولية من اتهامات بسوء الإدارة وتبديد الموارد على سمعتها، الأمر الذي ينعكس بقوة على شرعيتها، ويثر تساؤلات عدة حول قدراتها على الإسهام في حل الأزمات العالمية.
7. **تعارض مصالح قيادات المنظمات:** تواجه المنظمات الدولية اتهامات بوجود علاقات وروابط بن قياداتها وجماعات الضغط الصناعية، بما يُفقدها المصداقية والحوافز للقيام بأدوارها وأهدافها بشكل فعال، وهو الأمر الذي يقوِّض من شرعية المنظمة الدولية. وفي هذا الشأن أشارت العديد من التقارير إلى أن الخبراء الذين نصحوا منظمة الصحة العالمية لاعتبار أنفلونزا الخنازير جائحة عالمية كانت لديهم علاقات مالية وثيقة مع شركات الأدوية التي صنعت لقاحات لهذا الفيروس. ويقدم البعض أدلة على تضارب المصالح لدى بعض الشخصيات التي تولَّت مناصب قيادية بمنظمة الأمم المتحدة، ومنها قضية ممارسات الفساد ببرنامج الإغاثة «النفط مقابل الغذاء » في العراق[2].

---

(1) - **روبرت مكماهون** ، تأثير فضيحة النفط مقابل الغذاء في الأمم المتحدة ، مجلس العلاقات الخارجية ، 2006/05/11، https://www.cfr.org

(2) - **Tamar Gutner** , Alexander Thompson, The politics of International Organizations performance: A framework, The Review of International Organizations: Vol. 5, No. 3, September 2010, pp. 227-228.

8. **قيود آليات اختيار القيادات:** تؤدي في بعض الحالات الجهود المبذولة لاختيار قيادات بعض الهيئات التابعة للمنظمة الدولية من خلال عملية ديمقراطية إلى انتخاب دول لديها تاريخ غير إيجابي في القضية التي تدافع عنها المنظمة وهيئاتها؛ فعلى سبيل المثال واجهت منظمة الأمم المتحدة انتقادات لاختيار قيادات تفتقد الكفاءة في إدارة بعض المنظمات المتخصصة بسبب آلية الانتخاب.
9. **الخلل البيروقراطي في البنية التنظيمية:** تُجادل بعض الأدبيات بأن المنظمات الدولية تستخدم سلطتها ومعرفتها وقواعدها للترف بشكل مستقل بطرق قد تعكس أو لا تعكس مصالح وتفويضات الدول الأعضاء؛ فعلى سبيل المثال قد تصبح بيروقراطية المنظمات الدولية أكثر تركيزاً على قواعدها الخاصة على حساب مهامها وأهدافها الأساسية بطرق تؤدي إلى نتائج غير فعالة وتقوِّض من قدرتها على أدائها لوظائفها، ويمكن أن يؤثر الخلل البيروقراطي بشكل واضح على أداء المنظمة الدولية وفاعليتها في تحقيق أهدافها التي أُسست من أجلها[1].

المطلب الثالث: المنظمات الدولية ومستقبل التعددية

لقد تآكل دعم التعاون العالمي بشكل كبير في السنوات الماضية، مما أثار تحديات رئيسية لمستقبل المنظمات الدولية والنظام الحالي متعدد الأطراف المحدد على نطاق واسع. وبما أن العالم يواجه خطر Covid19، فهل يمكن للمرء أن يتخيل عالمًا بدون منظمة الصحة العالمية (WHO)؟ أو منظمة التجارة العالمية (WTO) في الأوقات التي تكون فيها إغراءات الحمائية الوطنية حية؟

إن عالمًا بدون منظمات دولية من المحتمل أن يحدث ذلك في اثنين على الأقل من أربعة سيناريوهات مستقبلية محتملة للعلاقات الدولية حسب دراسة " سيدريك دوبونت CÉDRIC DUPONT"[2] والتي قام بتطويرها بناءً على سيناريوهات النماذج الأصلية الأربعة "لجيم

[1] - **Tamar Gutner & Alexander Thompson**, The politics of IO performance: A framework, Op.Cit., p. 229

[2] - سيدريك دوبونت CÉDRIC DUPONT ، رئيس قسم التعليم التنفيذي، أستاذ العلاقات الدولية / العلوم السياسية

داتور"[1]. لتلخيص الأشياء. وقد خلص إلى أن هناك عالمان مستقبليان مع المنظمات الدولية وهما سيناريو النمو وسيناريو القيد، وعالمان دون دونها وهما سيناريو الانهيار وسيناريو التحول[2]:

1- سيناريو النمو: إذا تقدمت الأمور في اتجاه مستمر مما نراه اليوم فإن العالم سيُظهر عدم استقرار اجتماعي مرتفع بعد عشر سنوات من الآن. تحث الكوارث البيئية التي تتماشى مع تغير المناخ عددًا متزايدًا من الناس على الهجرة داخل وعبر الحدود الوطنية، مما يؤدي إلى تزايد عدم الاستقرار الاجتماعي في كل من مناطق العبور والمناطق المقصودة.

2- سيناريو القيد: في عالم يتطور وفقًا للقيمة الأساسية للتنمية المستدامة كما هو مدمج في أجندة 2030 – سيناريو القيد – يتوقع تحولًا متجددًا يحد من قوة النظام الفردي الليبرالي. ولكن استنادًا إلى التطورات الحالية، من المرجح أن يقصر العالم في الوفاء بالتزاماته تجاه استدامة الموارد. ستكون بعض البلدان في أوروبا والصين على المسار الصحيح، لكن تقدمها يعطل التطور في العديد من البلدان الأخرى.

3- سيناريو الانهيار: يتسم هذا السيناريو بانهيار الدول القومية باعتبارها البنى التحتية الاجتماعية والسياسية الرئيسية. ويتم تفكيك نظام الأمم المتحدة إلى حد كبير نظرًا لأن الدول التي كانت تدعمه تكافح من أجل البقاء وتركز قواتها على المستوى المحلي، مع التأكد من أن التدخل الخارجي لا يزال محدودًا.

4- سيناريو التحول: يجب أيضًا توقع التغيير الجذري في سيناريو التحول لعالم يتحول بعيدًا عن العالم الحالي الذي يركز على الإنتاج، والمرتكز على الدولة، والندرة، إلى عالم يركز على التوزيع، وتهيمن عليه الشراكة، مع اهتمام أقل بكثير بالاختلافات المحلية في الوصول. سيكون هذا عالمًا يتميز بمستويات غير مسبوقة من التنقل، افتراضيًا أو حقيقيًا، وأرضية أقل للصراع العنيف.

---

[1] - تشمل هذه النماذج الأولية المواقف الأربعة التالية. يصور النموذج الأصلي "للنمو" حالة تتقدم فيها الظروف والاتجاهات في اتجاه مستمر. يشير مصطلح "القيد" إلى الموقف الذي تقوم فيه القيمة أو الغرض الإرشادي الأساسي بتنظيم المجتمعات والتحكم في السلوك. "الانهيار" يلتقط حالة مع انهيار النظم الاجتماعية الرئيسية والبنية التحتية. أخيرًا ، يمثل سيناريو "التحول" حالة المجتمع أو النظام الذي يغير أو يعيد تنظيم نفسه بشكل أساسي.

[2] -**CÉDRIC DUPONT**, THE FUTURE OF INTERNATIONAL ORGANISATIONS**,** Graduate Institute Geneva, 20/02/2020,
https://graduateinstitute.ch/communications/news/future-international-organisations , (06/09/2020).

وفي دراسة قام بها باحثون من أوروبا وعدد من البلدان الكبيرة من جنوب العالم (الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وجنوب إفريقيا)، فضلاً عن خبراء دوليين، في مؤتمر نظمه معهد التنمية الألماني / المعهد الألماني للتعليم (DIE) ومؤسسة Konrad–Adenauer في نهاية عام 2019[1] حول مستقبل المنظمات الدولية، باستخدام السلسلتين المتصلتين ، توصلت المجموعة إلى أربعة سيناريوهات:

- الضرورة المجردة لتعددية الأطراف "الهزيلة" للغاية (لا تزال الدول تقبل معايير مثل السيادة وبعض أشكال القانون الدولي ولكنها بخلاف ذلك ليست مستعدة بشكل مفرط لتحمل تكاليف التعاون متعدد الأطراف)
- التعاون العالمي مع تعدد الأطراف الكثيف والشامل (قواعد ملزمة ، منظمات قوية، مؤسسات شبكية قادرة على التعامل مع القضايا المعقدة والشاملة)، الموجهة ليس فقط نحو القاسم المشترك الأدنى ولكن موجهة نحو معالجة المشاكل العالمية ومصالح الأجيال القادمة .
- الأندية الخيرية بالتعاون الهادف إلى توفير المنافع المشتركة العالمية وتعزيز الاستدامة، ومع ذلك فهي تعاني من الشمولية وربما الوصول.
- كل طرف لوحده في صراع بين الدول والفاعلين الأقوياء من غير الدول حول المصالح قصيرة المدى والبقاء.

فكرة الإصلاح اليوم تأخذ بعدا جديدا، ما هو متصور هو إما التخلص من المؤسسات الحالية واستبدالها بمؤسسات أخرى، أو التفكير على غرار التغييرات في الأساليب والبرامج والهياكل الإدارية مثل إجراء إصلاحات شاملة للمنظمات دون الحاجة إلى التدخل في دساتيرها، وفي كلتا الحالتين، فإن الطريق مفتوح للتفكير للبناء، لأن نقطة البداية هي بوضوح عدم قدرة المنظمات الدولية على التكيف مع المشاكل التي تثيرها سرعة النمو نحو المكانة العالمية[2].

وكما اقترح سابقا" موريس برانتراند" أن نتمسك بثلاث أفكار هي[3]:

(- [1] **Sven Grimm**, Multilateralism without future – or the future of multilateralism?, d.i.e, 08/01/2020, https://blogs.die-gdi.de , (06/09/2020).

[2] - **Maurice Bertrand**, THE FUTURE OF INTERNATIONAL ORGANIZATIONS, august 1984, http://maurice-bertrand.fr/?p=308 ,(08/09/2020).

[3] - المرجع السابق.

- الفكرة الأولى هي أن حدوث أزمة خطيرة حقًا تتحدى هيكل المنظمات العالمية أمر لا مفر منه، لأنها كانت طويلة جدًا في التكيف مع الظروف الجديدة والمتغيرة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي من الضروري والعاجل التفكير بشكل أعمق في إمكانية الإصلاح أو إعادة الإعمار وسبل ووسائل تحقيقه.
- الفكرة الثانية هي أن مهمة المنظمات الدولية ليست الاهتمام بالسلام أو حقوق الإنسان أو التعاون التقني أو التنمية، ولكن المساعدة في تحقيق التقاء العقول بين الأيديولوجيات والمفاهيم الثقافية المتعلقة بطبيعة المشاكل التي تواجه البشرية وأنواع الحلول المطلوبة.
- والفكرة الثالثة هي أن التفكير في المنظمات الدولية، خاصة إذا كانت معنية بتحسين وتجديد الجهاز النظري، ليس مجرد تمرين أكاديمي بل له مغزى سياسي. إن الدور الذي يلعبه العامل الأيديولوجي في المرحلة الحالية في تطوير المنظمات الدولية هو دور حاسم.

كشفت جائحة كورونا عن ملامح مستقبل مضطرب للتنظيم الدولي، فعلى الرغم من الوظائف الحيوية التي يفترض أن تؤديها المنظمات الدولية في ضبط التفاعلات العالمية وتحفيز التعاون الدولي وتنسيق الاستجابة للأزمات العابرة للحدود، فإن واقع مواجهتها للجائحة قد أثار جدلاً واسع النطاق حول مدى فاعليتها في إدارة الأزمات واحتواء تأثيراتها نتيجةً للهوة المتسعة بين مستوى التوقعات المرتفع لأدوار هذه المنظمات من جانب الفاعلين الدوليين والواقع الفعلي لقدراتها ومواردها والصلاحيات الموكلة إليها، فضلاً عن انتقادات أخرى تتعلق بكفاءة الإدارة وتخصيص الموارد والشفافية والمحاسبة وأدوار القيادات داخل المنظمات الدولية.

ملخص الفصل الثاني:

يختلف الكثير من الكتاب والملاحظين حول طبيعة النظام الدولي الحالي، هل هو تعددي أو أحادي، أو أنه في مرحلة التجول لنظام لم يبرز بعد، وفي ظل هذا الوضع ورغم الالتزام العالمي الذي تبديه الدول والمنظمات الدولية على حد السواء إلى أن تراجع التعددية لا غبار عليه، بل إننا نعيش تناقض التعددية ازدواجيتها.

واضح جدا أن التعددية تعاني الكثير من التحديات والعراقيل نتيجة لعدة أسباب، ولا تخفى مظاهر هذه الأزمة على المراقبين، وربما أكثر صورها يتمثل في تراجع دور المؤسسات الدولية.

فرغم الانتشار الذي تعرفه مؤسسات التعددية إلا أن ممارستها وتنفيذها أدوارها ما زال في تراجع مستمر، وغير معروف ما المدى الذي سيبلغه هذا التراجع، مما يجعل تعددية الأطراف و مؤسساتها في مستقبل مجهول، أو دون مستقبل أساسا.

الفصل الثالث: تأثير السياسة الخارجية لترامب على تعددية الأطراف

المبحث الأول: شخصية ترامب ونسقه العقدي

أثار انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة عاصفة من الانتقادات والتساؤلات التي تركزت حول شخصية الرجل وخبرته السياسية وأسلوب إدارته للولايات المتحدة، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية، إذ تساءل "كريستوفر هيل" مساعد وزير الخارجية الأسبق: كيف أنتج الحزب الجمهوري مرشحا رئاسيا يحمل رؤية باهتة قاتمة لآفاق أمريكا[1]

المطلب الأول: نشأة وتكوين دونالد ترامب.

ولد دونالد جون ترامب يوم 14 جوان 1946 في مدينة نيويورك، وهو يعد الابن الرابع في أسرة مكونة من خمسة أطفال لعائلة ميسورة لأبوين من أصول ألمانية واسكتلندية. تلقى تعليمه الأولي في مدرسة كيو فورست في فورست هيلز بمنطقة كوينز في مدينة نيويورك. ولما بلغ الثالثة عشرة من العمر التحق بالأكاديمية العسكرية في المدينة نفسها، حيث حصل عام 1964 على درجة الشرف الأكاديمية، وانتقل بعد ذلك إلى جامعة فوردهام بنيويورك لمدة عامين، قبل أن ينتقل إلى كلية وارتون في جامعة بنسفاليا حيث حصل على شهادة البكالوريوس في علم الاقتصاد في عام 1968[2].

انظم بعد تخرجه من الجامعة للعمل مع والده في حي بروكلين بمدينة نيويورك ضمن مؤسسة ترامب العقارية التي كانت متخصصة في تأجير المساكن للطبقة المتوسطة بأحياء نيويورك، ثم أصبح الرئيس التنفيذي لها بعد توسعها ودخولها الاستثمار في مجالات جديدة. ويعد والده فريد كريست ترامب، أحد الأثرياء وملاك العقارات في مدينة نيويورك[3].

تأثر دونالد بوالده كثيرا. فبدأ حياته المهنية في شركته للعقارات بينما كان لا يزال طالبا في الكلية، ليصبح رجل أعمال ومليارديرو وشخصية تلفزيونية ومؤلف أمريكي ورئيس أكبر المنظمات الاقتصادية في أمريكا "منظمة ترامب The Trumb Organization"، يدير من خلالها عدة مشاريع وشركات فرعية ومنتجعات ترفيهية في جميع أنحاء العالم.

---

[1] - **منصور أبو كريم**، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، (قطر، مركز حرمون للدراسات، 2018)، ص 06.

[2] - **ميلود ولد الصديق**، أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية – دراسة حالة الرئيس دونالد ترامب، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، ع 01، أفريل 2019، ص 805.

[3] - المرجع السابق، ص805.

ساعد نمط حياته ونشر علامته التجارية وطريقته بالتعامل مع السياسة في الحديث على جعله من المشاهير في كل من الولايات المتحدة والعالم، فبالإضافة إلى سمعته التي اكتسبها من برنامج "ذي أبرنتيس The Apprentice"[1]، التلفزيوني الشهير، استطاع ترامب تجاوز الهزات والأزمات المالية التي واجهت شركاته (خصوصا ما بين عامي 1987 و1997، وعامي 2008 و2009) والتي أدت إلى إعلان عدة مؤسسات تابعة له الإفلاس، حيث تمكن كل مرة من الخروج من الأزمة والقيام باستثمارات ضخمة داخل الولايات المتحدة وخارجها. وقد أصبح اسم ترامب "علامة تجارية" تقدر بملايين الدولارات في السوق الأميركية.وقد بنى شهرته وثروته في قطاع العقارات التجارية، حيث بنى بعضا من أفخر وأشهر عمارات المكاتب والسكن والفنادق والكازينوهات في حي مانهاتن بنيويورك إلى جانب منتجعات الغولف الراقية في مواقع شهيرة مثلا أتلانتيك سيتي وبالم بيتش وبالم سبرينغر، كما يمتلك أيضا حقوق تنظيم المنافسات على ألقاب ملكات جمال العالم والولايات المتحدة[2].

لا يمتلك دونالد ترامب أي مسار سياسي أو حزبي[3]، لكنه وفق بعض التقارير الأمريكية قدم خلال عقدين من الزمن تبرعات لحملات انتخابية رئاسية لمرشحين من الحزب الجمهوري والديمقراطي، ومنها إعلان تأييده للمرشح الجمهوري جون ماكين عام 2008 في مواجهة باراك أوباما. وقد أصدر النواب الجمهوريون في ولاية نيويورك في أكتوبر 2013 مذكرة اقترحوا فيها مشاركته في سباق المنافسة على منصب حاكم الولاية مع أندري كومو، وهو ما رفضه ترامب.

راودته رغبته في خوض الانتخابات الرئاسية منذ نهاية سنة 2015، أعلن ترشحه للرئاسيات رسميا في يوم 16 جوان 2015 في "برج ترامب" بمدينة نيويورك. كان شعار حملته

---

(1) - " The Apprentice " برنّامج تلفزيوني واقعي اشتهر به دونالد ترامب، وأصبح بفضله " Star " نجما تلفزيونيا، كان يعده ويقدمه لشبكة NBC . من سنة 2004 إلى 2015 لقي صيتا كبيرا ونسب مشاهدة عالية داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) - للمزيد حول مسار ترامب وحياته ينظر : دونالد ترامب، سلطة المال، شهرية الكتب صحيفة شهرية تصدر عن دار "إي كتب"، العدد – 5 أوت 2016 ، أسامة الرشيدي، "فن الصفقة"... خلاصة أفكار ترامب في "البزنس الرئاسي"، العربي الجديد، الثلاثاء 22 / 08 / 2017 م و مبدأ ترامب: "إدارة أعمال" العلاقات الدولية في مرحلة 2017 مركز المستقبل للأبحاث والدرّاسات المتقدمة مارس/آذار - 2021 . ودونالد ترامب: الموسوعة الحرة في: https://ar.wikipedia.org/wiki7 ، محمد عبد السلام، مبدأ ترامب: "إدارة أعمال" ألعلاقات الدولية في مرحلة 2017 –2021 ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي.

(3) - يقول "توني شوارتز Tony Schwartz " بصفته أحد مؤلفي "فن الصفقة" في معرض حديثه عن تولي ترامب مقاليد السلطة دون أي سجل سياسي مسبق معتقدا بعدم درايته التامة بهذا العالم الذي لم يتوقع هو ذاته _أي ترامب _ فوزه :"إنها غلطة اقترفتها، قمت بشيء أتأمل من كل قلبي ألاَّ يقوم به الشباب الذين في موقعي، قمت بذلك من اجل المال وكانت غلطة ندمت عليها لثلاثين عاما. في مذكراتي في الوقت الذي كنت اكتب فيه هذا الكتاب كتبت عن ندمي اشعر أن قيامي بذلك لا علاقة له بما إذا كان مؤهلا أم لا ليكون رئيسا. السبب الذي يجعلني هنا الآن، هو أن أتمكن من إنذار الشعب الأمريكي أن هذا الرجل خاصة أولئك الذين يؤيدونه، ليس الرجل الذي يظنونه، انه عدوهم لأنه هو الواحد في المائة، هو واحد على مليون من الواحد في المائة. أنه الشخص الذي يريد أن يحصل على كل أموالهم، ليتركهم بالنتيجة من دون القوة الكبرى التي يشعرون بالغضب اليوم لأنهم لا يملكونها". للمزيد ينظر: دونالد ترامب، سلطة المال، شهرية الكتب، صحيفة شهرية تصدر عن دار "إي كتب"، العدد – 5 أوت 2016 ، ص. 26.

الانتخابية " جعل أمريكا عظيمة مجددا"، وفاز ترامب يوم 19 جويلية 2016 رسميا بترشيح الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية التي تجرى في نوفمبر من السنة نفسها، وتعهد بإعادة بناء الجيش الأميركي والتخلص من تنظيم الدولة.

وبعد إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية 2016، تمكن المرشح الجمهوري دونالد ترامب من الفوز، وتصدر النتائج المعلنة ليصبح الرئيس الخامس والأربعين في العشرين من جانفي 2017 خلفا لكل توقعات المراقبين ومؤسسات سبر الآراء العالمية والأمريكية[1].

تولى عام 2003 تنفيذ إنتاج وتنشيط برامج تلفزية في قناة "NBC"، حظيت بالمتابعة في الولايات المتحدة، من أشهرها "المتدرب" و"أستوديو 54."[2]

حصل ترامب على دكتوراه شرفية في إدارة الأعمال من جامعة روبرت غوردون عام 2010، وتوّج بلقب شخصية السنة في مدينة ساراسوتا، الممنوحة من الحزب الجمهوري في ولاية فلوريدا عامي 2012 و2015. كما حصل على درع "نجم ممشى المشاهير" بهوليود عام 2015[3].

أصدر دونالد ترامب عدة مؤلفات مرتبطة بسيرته الذاتية وتجربته، أشهرها "فن التفاوض" (1987)، و"فن البقاء على قيد الحياة" (1991)، و"الوصول إلى أميركا" (2000)، و"كيف تصبح غنيا" (2004)، و"لماذا تريد أن تصبح غنيا؟(2006) "، و"الطريق إلى النجاح" (2007)[4].

المطلب الثاني: مكونات النسق العقدي لترامب:

إن مسألة الصفقات قد تتحول إلى "مبدأ" يستند إلى نظرية وتطبيق، نظراً لأن ترامب هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وهي قوة سياسة واقتصادية كبيرة، وسلوكها السياسي يؤثر على الأوضاع في العالم كله.

(1) - **ويكيبيديا**. دونالد ترامب، ، https://ar.wikipedia.org ، (2020/05/12).
(2) - **الجزيرة.نت**، دونالد ترامب، 2015/08/26، https://www.aljazeera.net/، (2020/05/12).
(3) - المرجع السابق.
(4) - المرجع السابق.

وهذا ما تؤكده نظرية النسق العقائدي الذي يعطي لمعتقدات الرئيس وتوجهاته السياسية عامل مؤثر في التأثير على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا ما حدث مع جورج بوش الابن، الذي كان ينتمي للمحافظين الجدد، والذي تبنى القوة الخشنة أو الصلبة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، والتي أدت لسقوط دول وانهار أنظمة، مما ساعد على انتشار التنظيمات الإرهابية بسبب حالة الفراغ السياسي والأمني التي نتجت عن انهيار مؤسسات الدولة الوطنية في المنطقة.

تتجلى فلسفة ترامب وفهمه للحياة في جانبها الاقتصادي أكثر، حيث شكلت الجزء الأكبر من تكوينه وعمله بما أثر في نمط قراراته السياسية. دون هذا في كتابه الذائع الصيت " فن الصفقة The Art Of The Deal"[1] الذي نشره سنة 1987 بالتعاون مع الصحافي " توني شوارتز Toni Schwartz". حيث استعرض بين صفحاته أفكاره وفلسفته في إدارة الأعمال وعقد الصفقات التي جعلته واحد من أكثر رجال الأعمال والأثرياء في الولايات المتحدة والعالم. وكتابه الثاني " فكر كالأبطال" الذي ترجمه جوان صفير فغالي[2] الذي يبرز فيه شخصيته النافرة المؤمنة بالنجاح وليس غير النجاح ويعدد السبل الواضحة التي تقود الناس إلى الكسب كما لا يخل المؤلف عن المسائل الحياتية والمهنية والاقتصادية التي جابهته طيلة مسار أعماله التجارية.

يبدوا جليا أن دونالد ترامب رجل مشروعات، لم يقم سوى بإدارة شركاته، وبالتالي ستتلخص توجيهاته في التعامل مع السياسة التي لم يمارسها من قبل كمجموعة من الصفقات المتتالية، قصيرة المدى، متعددة المجالات، يحكم كل منها منطق الكسب والخسارة، وستستقر العلاقات أو تنقلب حسب تقييمه لكل صفقة، وبالتالي قد تكون العلاقات جيدة اليوم وسيئة جدا غدا، من دون أن تتمتع أي دولة بمكانة خاصة إلا بمقدار ما تقدمه في هذه الصفقات[3].

---

[1] - تزامنا مع انتخابه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية قفزت مبيعات كتبه، خاصة "فن الصفقة" من المركز 1107 في قائمة أفضل الكتب مبيعا على موقع أمازون إلى المركز 24 ،،،، في هذا الكتاب حاول دونالد ترامب أن يقدم نفسه ليس كرجل أعمال ناجح فقط ولكن كشخصية خارقة للعادة أيضا، فهو يعتقد انه يتمتع بمواهب فوق العادة تسمح له بان يقدم نفسه بوصفه نموذجا لا يضارعه أي نموذج بين رجال الأعمال الناجحين وهو رجل الصفقات الأكثر نجاحا في العالم، يقول "توني شوارتز Tony Schwartz " أن هناك طريقة واحدة فقط للفت انتباه دونالد ترامب واهتمامه، وهي تبجيله. هذا هو الوضع الذي أسسه مع أولاده، وبالطبع فان كل طفل يحتاج إلى والد يحبه وهذا ما فعله، لا يوجد هناك دونالد ترامب ثان، ترامب الداخلي هو نفسه ترامب الخارجي. وهو نفسه من قال: أنا تماما نفس الشخص الذي كنته حين كنت في الثامنة من عمريَّ. أنا أصدقه هذه تجربتي معه للمزيد ينظر: دونالد ترامب، سلطة المال، شهرية الكتب، صحيفة شهرية تصدر عن دار "إي كتب"، العدد – 5 أوت 2016 ، ص 26 .

[2] - دونالد ترامب، فكر كالأبطال، ت: جوان صفير فغالي،(ط1،بيروت، دار الكتاب العربي،2010).

[3] - **أسامة الرشيدي**، "فن الصفقة"... خلاصة أفكار ترامب في "البزنس الرئاسي"، العربي الجديد،2017/08/22، https://www.alaraby.co.uk (11/ 05/2020).

ونتيجة لذلك ستحدد رؤية ترامب للعلاقات الدولية وفق مجموعة مشروعات تتحدد أنماط العلاقات خلالها وفقا لحجم مساهمة الأطراف المعنية في كل مشروع، فخلال المرحلة الحالية ستكون الأولوية لحمية أمريكا من هجمات "داعش" واستعادة العلاقة مع إسرائيل، وإعادة النظر في سياسة أوباما اتجاه إيران، وتحقيق نسبة نمو 04% في الولايات المتحدة، وترتيب العلاقات الأمريكية مع دول الخليج العربية[1] .

هذا ما تأكد بعد تقلده لمهامه الرئاسية في 20 جانفي 2017، بدأ الحديث في الأوساط السياسية والبحثية على إرهاصات ومؤشرات استنساخ ترامب لطريقته في إدارة أعماله التجارية والاقتصادية ونقلها إلى عالم السياسة... تجسد الأمر في طريقة اختياره لفريق عمله، حيث استعان منذ الأيام الأولى لتوليه المنصب بمجموعة إدارة مماثلة لشكل إدارته لشركاته الخاصة، تحددت في بعض أفراد عائلته المقربين سيما: ابنته إيفانكا وزوجها "جاريد كوشنر" اللذان ولاهما العديد من الملفات داخل وخارج الولايات المتحدة، كما ظلا يصاحبانه في زياراته الخارجية، وفي اختياره لعدد من مسؤولي إدارته من ذوي الخلفيات في عالم الاقتصاد وإدارة الأعمال، من بينهم " ويلبر روس" وزير التجارة الأمريكي، ورجل الأعمال ووزير خارجيته السابق "ريكس تيلرسون" الذي كان رئيسا لشركة "اكسون موبيل Exxon Mobil"[2].

يصنف ترامب بأنه قريب من اليمين المتشدد في الحزب الجمهوري، واشتهر بعدائه للمهاجرين في أميركا خصوصا المنحدرين من أصول مكسيكية الذين يتهمهم بإغراق البلاد بالمخدرات والعنف، ولا يتردد في الدعوة لإعادة النظر في قوانين الهجرة، ووقف منح الجنسية الأميركية للأطفال الذين يولدون فوق الأراضي الأميركية.

[1] - **محمد عبدالسلام**، مبدأ ترامب: "إدارة أعمال" ألعلاقات الدولية في مرحلة 2017 –2021 ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017/03/01، file:///C:/Users/info، (2020/05/11).

[2] - **أسامة الرشيدي**، "فن الصفقة"... خلاصة أفكار ترامب في "البزنس الرئاسي"، مرجع سابق.

المطلب الثالث: مبدأ ترامب " أمريكا أولا"[1]

مبدأ ترامب هو مبدأ قديم متجدد في حقل العلاقات الدولية يوضح طبيعة النظام الدولي فترة حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وأبرز خصائص وسمات هذا المبدأ هو أن السياسة الدولية في عهد ترامب صبغت بطابع اقتصادي. إضافة أن السمة العامة أو النزعة الأساسية التي يعمل من خلالها ترامب تعتمد على عقلية قومية، فترامب يمجد الدولة القومية ويعتبرها أساس التحرك في سياسته وأن المصالح القومية فوق كل اعتبار.

وظهور المبادئ في حقل العلاقات الدولية ليست ظاهرة جديدة، فكل رئيس يدخل البيت الأبيض يحمل من الأفكار والمعتقدات السياسية والاقتصادية، ما يجعل علماء السياسة يطلقون على سياسته الداخلية أو الخارجية مبدأ يحمل اسمه مثل مبدأ مونرو، مبدأ ترومان، ومبدأ ايزنهاور، مبدأ نيكسون، مبدأ كارتر[2]، ومن أهم المبادئ للرؤساء الأمريكيين نجد جيمس مُونرْو، مبدأ ويلسون ومبدأ ترومان،أهم ما جاء فيها ما يلي:

مبدأ مونرو: هو بيان أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو في رسالة سلّمها للكونغرس الأمريكي في 2 ديسمبر 1823م. ينادي مبدأ مونرو بضمان استقلال كلِّ دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأوروبي بغرض اضطهادهم، أو التّدخّل في تقرير مصيرهم. ويشير مبدأ مونرو أيضاً إلى أن الأوروبيين الأمريكيّين لا يجوز اعتبارهم رعايا مستعمرات لأي قُوى أوروبية في المستقبل. والقصد من هذا البيان هو أن الولايات المتحدة لن تسمَح بتكوين مستعمرات جديدة في الأمريكتين، بالإضافة إلى عدم السماح للمستعمرات التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها.

---

[1] - **لجنة «أميركا أوّلاً America First Committee »** (كانت جماعة ضاغطة أميركيّة) تضغط من أجل الحيلولة دون دخول الولايات المتّحدة في الحرب الكبرى. تأسَّست في 4 سبتمبر1940، أي منذ أن بدأ يظهر أنّ إدارة روزفلت بدأت تُقدِّم القروض والمساعدات للحلفاء، ومنذ أن بدأ يظهر توجُّه الإدارة الأميركيّة نحو المُشارَكة المباشرة فيها. وكانت الإدارة الأميركيّة تتَّهم اللّجنة بالدعاية للفاشيّة وللنازيّة الألمانيّة وبمُعاداة الساميّة. وتشارلز ليندبرغ Charles Lindberg هو الطيّار الشهير من طيّاري الجيش الأميركي، الذي قام بالرحلة الجويّة الأولى التي يقوم بها طيّار منفرد من نيويورك إلى باريس في العام 1927 ، واستغرقت 33 ساعة ونصف الساعة. ونال جوائز كبرى وتحوَّل إلى نجمٍ مشهور في البلاد كلّها؛ الأمر الذي أفاد لجنة «أميركا أوّلاً » حين انضمّ إلى صفوفها. كان يؤيّد ألمانيا في الحرب، ويُعارض مساعدة بريطانيا «في حربها ضد ألمانيا .» وعلى الرّغم » من الأوسمة والجوائز الكثيرة التي حصل عليها، فإنّه استقال من عمله في الجيش الأميركي عندما وَبَّخَه الرئيس روزفلت علناً على رؤيته وآرائه. وكان ليندبرغ قد ألقى خطاباً شهيراً في شهر سبتمبر1941 ، ذهب فيه إلى أنّ «البريطانيّين واليهود وإدارة روزفلت هُم أهمّ ثلاثة فرقاء يدفعون من أجل توريط الولايات المتّحدة في الحرب ». وأمّا اللجنة فإنّه جرى حلّها في 10 ديسمبر 1941

[2] - **سليم الحسيني**، مبادئ الرؤساء الأمريكان،(ط2؛ لندن: دار الإسلام للنشر والدراسات، 1993)، ص.

ومن المحتمل أن مبدأ مونرو لم يأت بفائدة تذكر للولايات المتحدة من وجهة النظر التجارية؛ لأن أوروبا استمرت في الحصول على النصيب الأكبر من تجارة أمريكا اللاتينية، والتي حصلت بريطانيا على أكثرها. كما أن المبدأ لم يحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وأقطار أمريكا اللاتينية أيضاً. إن الدول التي يفترض أن تحميها هذه الفلسفة قد استاءت من الطريقة التي فرضت بها الولايات المتحدة استعلاءها عليها؛ فقد تخوفت هذه الدول من هيمنة الشمال أكثر من تخوفها من أي دولة أوروبية[1].

مبادئ ويلسون الأربعة عشر: هي 14 مبدأ قدمت من قبل رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون للكونغرس الأمريكي في تاريخ 8 يناير 1918 ، ركز فيها على 14 مبدأ للسلم ولإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى.

المبادئ الأربعة عشر هي بيان لمبادئ السلام كان من المقرر استخدامه في مفاوضات السلام من أجل إنهاء الحرب العالمية الأولى. تم تحديد المبادئ في خطاب ألقاه الرئيس وودرو ويلسون في 8 يناير 1918 حول أهداف الحرب وشروط السلام أمام كونغرس الولايات المتحدة. لكن زملاءه الحلفاء الرئيسيين (جورج كليمنصو من فرنسا وديفيد لويد جورج من المملكة المتحدة وفيتوريو أورلاندو من إيطاليا) شكّكوا في قابلية تطبيق المثالية الويلسونية[2].

مبدأ ترومان: هو مبدأ أعلن عنه هاري ترومان في 12 مارس 1947. وينص على: أنه حين يهدّد العدوان، مباشراً كان أو مُداوراً، أمنَ الولايات المتحدة الأميركية وسلامتها فعندئذ يكون لزاماً على الحكومة الأميركية أن تقوم بعملٍ ما لوقف هذا العدوان طبّق هذا المبدأ على اليونان وتركيا خاصة، تمكيناً لهما من مقاومة المدّ الشيوعي ودخول الكتلة الشرقية.[3]

مبدأ ترامب: بعد أداءه اليمين كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية يوم 20 جانفي 2017، تعهد ترامب في خطاب تنصيبه بأن رؤية "أمريكا فقط أولا" ستحكم جميع قرارات الولايات

(1) - **ويكيبيديا**، مبدأ مونرو، 2020/05/06، https://ar.wikipedia.org، (2020/05/12)
(2) - **ويكيبيديا**، مبادئ ويلسون الأربعة عشر، 2020/07/19،https://ar.wikipedia.org/، (2020/08/22).
(3) - **ويكيبيديا**، مبدأ ترومان، 2020/05/31، https://ar.wikipedia.org، (2020/08/22)

المتحدة من الآن فصاعدا، وأضاف ترامب "من اليوم فصاعدا ستحكم رؤية جديدة بلادنا. من هذا اليوم فصاعدا ستكون أمريكا فقط أولا"[1].

جاء مبدأ ترامب الذي أطلقه "أمريكا أولا" في هذا السياق كهدف عام لسياسته الخارجية بمعنى أنه لا يجب على أمريكا أن تؤَّمن مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الحالي، مع ضرورة الالتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوي السياسة الخارجية. فأمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو دفاع عن دول أخرى دون مقابل.

إن مسألة الصفقات قد تتحول إلى "مبدأ" يستند إلى نظرية وتطبيق، بسبب أن ترامب هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وهي قوة سياسة واقتصادية كبيرة، وسلوكها السياسي يؤثر على الأوضاع في العالم كله، وهذا ما تؤكده نظرية النسق العقدي الذي يعطي لمعتقدات الرئيس وتوجهاته السياسية عامل مؤثر في التأثير على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا ما حدث مع جورج بوش الابن، الذي كان ينتمي للمحافظين الجديد، والذي تبنى القوة الخشنة أو الصلبة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، والتي أدت لسقوط دول وانهار أنظمة، مما ساعد على انتشار التنظيمات الإرهابية بسبب حالة الفراغ السياسي والأمني التي نتجت عن انهيار مؤسسات الدولة الوطنية في المنطقة.

المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية لترامب على تعددية الأطراف.

يبدو أن السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس دونالد ترامب قد اتخذت منحى حادًا من جانب واحد. وأن نصف قرن من القيادة الأمريكية في بناء نظام دولي منظم حول المؤسسات المتعددة الأطراف والاتفاقيات القائمة على القواعد وشراكات التحالف تفسح المجال أمام الأحادية.

[1] - **فرانس 24**، الولايات المتحدة: ترامب يتولى الرئاسة ويرفع شعار"أمريكا أولا"، 2017/01/20، https://www.france24.com/ar، (2020/05/12)

المطلب الأول: علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتعددية:

كما كانت مثل الديمقراطية التشاركية الأمريكية في قلب المشروع القومي الأمريكي، فإن مشروع الولايات المتحدة في الهيمنة بعد 1945 كان يراهن هو أيضا على البنية التعددية أو متعددة الأطراف في العلاقات الدولية، فعندما أملى الرئيس ويلسون المبادئ الأربعة عشر المؤسسة لتعددية الأطراف فإنه كان يفترض ضمنا هذه القدرة على التوسع الطبيعي لمبادئ القانون الجمهوري والقيم الكونية الجامعة لمصير الولايات المتحدة والعالم مع.

فقد عرض ويلسون طريقة العمل لأممية ليبرالية معولمة، من أجل تحقيق التجانس والتنسيق في منتدى الأمم للمدى الطويل. لكن الشيوخ الأمريكيين رفضوا في 1919 تعددية ويلسون، كما رفضوا بعدها الدخول في الحرب العالمية الثانية عام 1941.

شهدت مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي دينامية جديدة اتسمت بتعاظم أدوار المنظمات الدولية في العلاقات الدولية على المستويين الدولي المفتوح والإقليمي المحدد. إن انفراد الولايات المتحدة في الساحة الدولية كقوة عظمى، جعلها تشجع المنظمات الدولية متعددة الأطراف الموجودة وقتها وتعمل بفعالية على إنشاء أخرى جديدة، بحيث أصبحت تغطي مجموعة كبيرة من المجالات كالأمن والاقتصاد وحقوق الإنسان والبيئة والثقافة ...

وتختلف طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولي وتتباين تبعا لنظرة الساسة الأمريكيين مما أدى إلى نوع من ازدواجية الخطاب والسياسة تجاه هذه المنظمات، فتارة ترتفع أصوات تنادي بتبني الانعزالية، وتارة يعلوا صوت الانفرادية والأحادية، وتخفت هذه الأصوات أحيانا لتفسح المجال للمنادين بالعمل الجماعي، وأخرى تنادي بالشراكة وإصلاح المنظمات الدولية بشكل يتوافق مع المصالح الأمريكي، أو التخلي عن المؤسسات.

إن ما تحظى به علاقة الولايات المتحدة بالمنظمات الدولية من نقاش يعود إلى لحظة بروزها كقوة عظمى، ولكنه بلغ الحدة منذ التسعينات، وبدأ بتوجيه الساسة بإعطاء دور أكبر لهيئة الأمم المتحدة، وانتهى برفض الكونجرس المصادقة على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، ووضع حالة استفهام كبرى حول مدى التزام الولايات المتحدة بالمبادرات الأخرى متعددة الأطراف، تشبثت إدارة كلينتون بالتعددية الحازمة في المجال الأمني، وتبنت جدول أعمال إدارة بوش الأب بتوسيع مجال بعض المنظمات المهمة مثل الأمم المتحدة والناتو،

كما التزم بالنهوض بالتجارة وتحريرها وتعزيز أهدافها من خلال منظمة التجارة العالمية، وإقليميا من خلال "نافتا".

ثم تطور النقاش ليصبح أكثر حماسة مطلع القرن الواحد والعشرين، نتيجة عدد من القرارات التي اتخذها جورج بوش الابن، وفي مقدمتها الانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وموقفها من بروتوكول كيوتو حول تغير المناخ العالمي، ثم ردت فعلها على أحداث 11سبتمبر 2002.

وصف ريتشارد هاس موقفهم بأنهم ليسو دعاة الانفرادية ولكنها التعددية العنيدة"، وهو نوع يجمع بين الزعامة الأمريكية والتقسيم الدولي للعمل فيما يخص التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، وهو ما ينتج عنه تشكيل بنيات مؤسساتية رسمية، ويقول هاس: التعددية لا يجب أن تحد من خياراتنا، التي إن طبقت على نحو صحيح فإنها تساهم في توسيعها[1].

وقد أعلن "جون بولتون"[2] ، من مقر الأمم المتحدة أن الأولوية الحصرية تعود لزعامة أمريكا وسيادتها على المفاوضات الدولية وقيادتها لها، وعن ارتيابها من التحالفات متعددة الأطراف أن تربك وتعرقل "غوليفير الأمريكي"[3]، واستخفافها بالمؤسسات المافوق قومية لعجزها على حماية مصالح الأمريكية[4].

أعاد باراك أوباما في عهدته الأولى وضع مؤسسات تعددية الأطراف إلى قلب العلاقات الدولية، وفي عام 2005 جاء اتفاق باريس للمناخ لتجسيد تعددية الأطراف بحضور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 2018/09/25 رفض ترامب"إيديولوجية العولمة" معربا عن اعتناقه "عقيدة الوطنية" وسماها القومية فيما بعد، وذلك لأنها تهدد وفقا له

---

(1) – **روزي ماري فوت، نيل ماكفرلين، مايكل ماستندونو**، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف،(لندن: إي كتب، ديسمبر 2016)، ص 18.

(2) - **جون بولتون**: سفير بالوكالة للولايات المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة بين 2005 -2006، ثم مستشار للرئيس دونالد ترامب.

(3)- **تعويق غوليفر**: (Gulliver empêtré تعبيرٌ بات سائداً في لغة الأدب السياسي الأميركي منذ أن أصدر ستانلي هوفمان كِتابه حول السياسة الخارجيّة الأميركيّة في العام 1968 بعنوان متاعب غوليفر أو متاعب «العملاق » الأميركي) Gulliver's Troubles (. ثمّ عاد إلى الاستعارة نفسها في العام 2004 مع كِتابه غوليفر الفالت العقال) Gulliver Unbound (؛ وكان المقصود هذه المرّة أميركا جورج بوش «الابن » في العالَم الأُحاديّ القطبيّة. أمّا مصطلح غوليفر المعوق أو المرتبك الذي لا يحار فتيلا، فكان التعبير الذي أُطلق على باراك أوباما الذي لم يستطع استصدار قانون حول منع حمل السلاح من دون ترخيص، بعد المجزرة الرهيبة التي أوقعها مدنيٌ مخبول في مدينة Newtown وقد فشل «العملاق » في استصدار قانون من الكونغرس على الرّغم من تأييد الأغلبيّة الساحقة من الأميركيّين له) 90 %(في ذلك، بسبب تأثير الجماعات الضاغطة، ولاسيّما جمعيّة مثل جمعيّة البندقيّة القوميّة الأميركيّة (National Rifle Association (كما فشل قبل ذلك في استصدار قانون لإقفال قاعدة غوانتانامو. وعلى هذا، فإنّ إشارة بولتون إلى العملاق المعوّق فيه نقدٌ ضمنيّ لإدارة أوباما وإعلانٌ بنقض سياستها.

(4) -

"الأمم المسؤولة"، وشرح وزير خارجيته "مارك بونبيو" ذلك في بروكسل يوم 04 ديسمبر 2018 قائلا: إن مهمتنا هي إعادة تأكيد سيادتنا ومعاودة إصلاح النظام الليبرالي الدولي... ونحن نتطلع إلى التمكن من وضع النظام الدولي في خدمة مواطنينا لا أن راقبهم ونتحكم بهم، أمريكا تعتزم ان تقود الآن وفي المستقبل، وهي لن تتخلى عن القيادة والزعامة ولا عن أصدقائنا في النظام الدولي.[1]

المطلب الثاني: ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب.

زادت إدارة ترامب طابع الفراغ الذي سيطر على السياسة الخارجية الأمريكية، ويميل ترامب بطبيعته إلى أسلوب تفكير الرئيس الأمريكي الأسبق أندرو جاكسون، من حيث إنَّه لا يهتم بما يحدث في العالم إجمالاً، لكنَّه يعتقد أنَّ معظم الدول تحاول إلحاق الأذى بالولايات المتحدة.

وترامب رجل قومي كما قال عن نفسه، يفضل الإجراءات الحمائية للمنتجات الأمريكية، وشعبوي يصر على وضع "أمريكا أولا"، لكن الوصف الذي ينطبق عليه أكثر هو انه غادر الساحة الدولية بشكل كبير، ففي ظل رئاسته انسحبت الولايات المتحدة من اتفاقية "الشراكة عبر المحيط الهادي" ومن المشاركة مع آسيا عموما، وانفصلت عن علاقتها مع أوروبا الممتدة لأكثر من سبعين سنة، وتعاملت مع أمريكا اللاتينية في نطاق يقتصر على منع دخول المهاجرين أو كسب الأصوات بولاية فلوريدا، حيث أغلبية من أصول اسبانية، ونجحت أمريكا في مجافاة الكنديين، وفوضت أمر سياسات الشرق الأوسط للكيان الصهيوني والسعودية.

وضع دونالد ترامب منذ ترشحه لمنصب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السمات والمبادئ، ظهرت جليا في خطاباته الكثيرة، وَّشكلت مسارها نحو التنفيذ خلال الأشهر الأولى من توليه مقاليد السلطة التنفيذية، ويبدوا جليا مدى تأثير العقيدة النفسية والإدراكية لترامب في مجمل محاورها الرئيسة وهي كالتالي[2]:

---

[1] - **برتران بادن ودومينيك فيدان**، عودة الشعبويات أوضاع العالم 2019، تر:نصير مروة،(بيروت: مؤسسة الفكر العربي،2019) ص 167.

[2] - **يمني سليمان**، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016/05/21، www.eipss_eg.org.

- أمريكا أولا " America First ": أي التعهد بأن تكون المصالح الأمريكية الدافع الأساسي لأي تحرك سياسي أو دبلوماسي أو حتى عسكريَّ، فأمريكا التي يراها ترامب ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو الدفاع عن دول أخرى دون مقابل.
- إحياء مبدأ العزلة في السياسة الخارجية مع التأكيد على الروح القومية وأهمية الدولة القومية. حيث يرى أن الولايات المتحدة ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شؤون العالم من حولها وحل مشاكله، ويتجنب في سياسته الحديث عن العالمية، لذا يغلب على خطابه الروح القومية بل ويعظم من أهمية الدولة القومية
- عدم الإيمان بفكرة التدخل الإنساني كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول. فطالما الأمر لم يمس المصالح الأمريكية فلا داعي لتوريط القوات الأمريكية في أي أزمة من الأزمات.
- محاربة الهجرة[1] وَالسعي إلى تقليص معدلاتها نحو الولايات المتحدة الأمريكية. تبني مبدأ الحماية التجارية للسوق الأمريكية والتشكيك في مدي فعالية الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدوَّلية والتحالفات التجارية الدولية[2].
- يتبنى مبدأ الحماية التجارية للسوق الأمريكي بجانب أنه يشكك في مدى فاعلية و تأثير الاتفاقيات و المعاهدات التجارية الدولية والتحالفات التجارية الدولية ويعتبرها أنها غالبا ما تكون في مصلحة الطرف الآخر على حساب الولايات المتحدة أو على أقل تقدير تنتج عنها سلبيات تضر بالاقتصاد والسوق الأمريكي، وفي هذا الإطار ينتقد بشدة اتفاقيات نافتا.

بالنظر لهذه المضامين المتعلقة بالتوَّجهات الأساسية لترامب الخارجية، يتضح مدى الفروقات الشاسعة بينه وبين إدارة سلفه أوباما، فثمة تغييرات كبيرة في طبيعة التحولاَّت والركائز والأولويات ومن ذلك: طغيان النزعة القومية، فبخلاف النزعة العالمية التي استند إليها أوباما، يمجد ترامب الدولة القومية ويعتبرها أساس التحرك في سياسته التي تضع المصالح القومية فوق كل اعتبار.

[1] - وفي هذا السياق دعا ترامب لاتخاذ عديد من الإجراءات بغرض تقليص الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية: من مثل الدعوة لبناء سور فاصل مع المكسيك، تغيير القانون الذي يعطي الجنسية للمولودين على الأراضي الأمريكية. منع رعايا سبع دول من دخول الولايات المتحدة لاعتبارات تتعلق بالأمن الأمريكي.

[2] - مع مطلع سنة 2018 بدأت إدارة ترامب بفرض رسوم جمركية غير مسبوقة على بعض الواردات الصينية لا سيما التكنولوجيا منها والروسية وواردات الحديد والصلب من الاتحاد الأوربي وتركيا الأمر الذي دعي بعض تلك الدول إلى رفع دعاوي ضدها أمام منظمة التجارة العالمية باعتبارها خرقت مبادئ وقوانين التجارة الدولية المعروفة.

تغير واضح في شكل التعامل مع أوروبا، فإذا كانت استراتيجية أوباما قامت على دعم الحلفاء ومساعدتهم، فإن ترامب يتبني لهجة حادة تجاههم من خلال سعيه لمراجعة الإنفاق العسكري لأعضاء الناتو وشكل وآلية التعاون الاقتصادي التجاري.

بخلاف إدارة أوباما يبدي ترامب مرونة أكثر وترحيب ورغبة كبيرتين في التعاون مع روسيا، وربما تنسيق في مختلف الملفات بما في ذلك الشأن السوري الذي يرفض فيه أي تدخل عسكري أو تحمل لأي أعباء عسكرية مادامت روسيا تحقق أهداف أمريكا بالقضاء على تنظيم داعش.

يبدو ترامب في بعض قضايا الشرق الأوسط أكثر عداء لإيران وفرضا للعقوبات تجلى هذا في انسحابه من الاتفاق النووي مع إيران[1]، وفرضه حزمات غير مسبوقة من العقوبات تبلغ ذروتها شهر نوفمبر من سنة 2018، وأكثر ميلا للكيان الصهيوني وأسرع في تجسيد الأجندة التي وعد بها أيام حملته الانتخابية ومنها الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل سفارة بلده إليها. وهو يتبنى مواقف عدائية تجاه أي تسوية فلسطينية إسرائيلية ضمن الإطار الأممي.

المطلب الثالث: ترامب والعمل الدولي متعدد الأطراف

هناك ثلاثة اتجاهات في العلاقات الدولية في مجال التعاون: الانعزالية والأحادية والعمل متعدّد الأطراف، وبما أن طبيعة التعاون الدولي ودرجته مرتبطتان بالأساس بالقوى الكبرى، تحديداً القوة الأولى في العالم، أي الولايات المتحدة الأميركية، فإن مصير العمل الدولي متعدد الأطراف مرهون بإرادة الأخيرة[2].

اتجهت أنظار العالم لاسيما القوى الفاعلة فيه، إلى واشنطن، منذ تولي دونالد ترامب الحكم، لتخوفها من تنفيذه وعوده الانعزالية والأحادية، وعدم التزامه بالعمل الدولي متعدّد

---

[1] - قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب شهر ماي 2018 ، الانسحاب من الاتفاق النووي وإعادة العقوبات على إيران، فضلاً عن توقيع حزم جديدة من العقوبات الاقتصادية "على أعلى مستوىً" يتوقع أن تشمل نحو 400 شركة تابعة للحرس الثوري وشخصيات أخرى. معتقدا أنه لن يكون بالمقدور منع إيران من تصنيع قنبلة نووية بهذا الاتفاق ذو البنية الضعيفة". للمزيد ينظر: ترامب يعلن انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي.. ويتوعد بعقوبات اقتصادية: تقرير لشبكة https://arabic.cnn.com، 2018/05/08.

[2] - **عبد النور زعتر**، ترامب والعمل الدولي متعدد الأطراف، العربي الجديد، 2017/03/25، https://www.alaraby.co.uk، (2020/05/14).

الأطراف، وإعلانه صراحة التراجع عن بعض التزامات الولايات المتحدة الدولية التي وقعت عليها إدارة أوباما، وكان هناك تخوفان دوليان من سياسة ترامب[1]:

- يخص الأول جنوحه الانعزالي، وتبعاته على الأمن والاستقرار الدوليين، أي عدول أميركا عن دورها في بعض الأزمات، ما يجعل إمكانية تسويتها أو على الأقل الحد من تداعياتها صعباً.
- فيما يخص الثاني عدم اكتراث إدارة ترامب بالعمل الدولي متعدّد الأطراف، وبالطبع، السلوك الأميركي الأول امتداد للثاني.

ليست هذه المرة الأولى التي يدير فيها رئيس أميركي ظهره للعمل متعدّد الأطراف، رافعاً شعار "أميركا أولا". فقد سبقه جورج بوش الابن تقريباً بالسياسة نفسها، ولو لفترة وجيزة خلال غزوه العراق واحتلاله.

والإشكالية التي يواجهها رؤساء أميركا، منذ أصبحت القوة الأولى في العالم، هي دائماً نفسها: كيف يمكن التوفيق بين العمل الانفرادي ومتعدّد الأطراف. والقاعدة المتبعة هي العمل وفق القضايا المطروحة، ومقتضيات المصلحة القومية الأميركية، مع العلم أن قوة أميركا تكمن أيضاً في العمل متعدّد الأطراف. العالم اليوم أمام "انعزالية" ترامب، في وقت وصلت فيه العولمة وشبكة الظواهر العابرة للأوطان إلى مستوياتٍ غير معهودة، تجعل عملياً من الانعزالية والتحرّك الأحادي مسألتين في غاية من التعقيد.

تخوفات الدول الأوروبية والصين والقوى الصاعدة (البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا)، من سياسة ترامب المناوئة للعمل متعدّد الأطراف.صار أمرا واقعا خلال عهدة ترامب الرئاسية، بدأتها بقمة مجموعة العشرين المجتمعة على مستوى وزراء الاقتصاد في مدينة "بادن بادن" الألمانية يومي 17_18مارس 2017، وعبرت خلالها مجموعة العشرين عن أملها في التزام أمريكي بالتحرك متعدد الأطراف، وأبدت الدول المشاركة تخوفها من أن تفقد مجموعة العشرين معناها، في حال عزوف أميركا التي تتوجب مشاركتها لتسوية بعض القضايا العالقة (الفراديس الضريبية، ضبط عمل المنظومة المالية الدولية...)، تجنباً لتكرار أزمة 2008. فقد تراجع

[1] - المرجع السابق.

وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين عن تقليد مستمر منذ عشر سنوات بتأييد حرية التجارة[1] وتخلت عن مواجهة الحمائية.

التخوف الدولي من قطيعة أميركية في هذا المجال مع إدارة ترامب، مقارنة بإدارة سلفه باراك أوباما. والسؤال الذي أرق مجموعة العشرين حول: هل ستبقي الولايات المتحدة على دورها في البنية الدولية متعدّدة الأطراف، أم ستنسحب منها عملياً، متبعة سياسة انعزالية–أحادية؟ أجابت عليه مواقف وسياسات إدارة ترامب طوال عهدته الرئاسية من خلال الانسحابات الكثيرة من المعاهدات والاتفاقيات وحتى المنظمات الدولية، مقدمة خيار الانعزالية على تعددية الأطراف ولتثبت أن وعود وتهديدات ترامب خلال حملته الانتخابية تم تجسيدها بشكل كبير.

ورغم أن مواقف إدارة ترامب وسلوكها أنه وضعت علاقة الولايات المتحدة مع بعض القوى الاقتصادية الكبرى، مثل الصين (ثاني اقتصاد في العالم) وألمانيا (ثاني مصدر في العالم) على المحك، وهذا ما يضر بمصالح الجميع، كما أنه يهدّد العمران الاقتصادي والمالي الدولي، والمتمثل في مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) ومنظمة التجارة العالمية، وهي مؤسساتٌ لعبت أميركا دوراً ريادياً في تأسيسها. بالطبع، استهداف إدارة ترامب الصين وألمانيا سببه اختلال الميزان التجاري لصالحهما، على حساب الولايات المتحدة التي تطالب منذ سنوات (حتى في عهد أوباما) بضرورة تصحيح اختلالاته .

قوة أميركا تكمن أيضاً في شبكة تحالفاتها (وهي من بين معايير الحكم على قوة عظمى في عالم اليوم)، وفي قيادتها أو على الأقل مساهمتها الفعالة في العمل الدولي متعدّد الأطراف. وبما أن أميركا هي الاقتصاد الأول في العالم، فإن ضرب منظومة العمل متعدّد الأطراف له تداعياته في نهاية المطاف، على مصلحتها القومية التي يقول ترامب إنه يريد الدفاع عنها. ونظراً إلى تداخل المصالح القومية للدول، بسبب عولمة الاقتصاد والتهديدات والمخاطر، بما فيها البيئية، فإن الحلول الوطنية المعزولة لم تعد تنفع، كما أن استعداء الآخر (بما في ذلك الحليف) لا يحل اختلالات الاقتصاد الأميركي، بل قد ينشئ "جبهةً" دولية مناوئة للحمائية، ليس بالضرورة كرهاً في ترامب، وإنما خدمة للمصالح القومية للدول المعنية.

[1] - **أخبار الخليج**، تخلي المسؤولون الماليون عن التعهد بمواجهة الحمائية: مجموعة العشرين ترضخ لضغوط أمريكا لا ألمانيا، 2017/03/20، http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1064208، (2020/05/15).

المبحث الثالث: المنظمات الدولية في عهد ترامب

عكست رؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لدور المنظمات الدولية والنظام الدولي متعدد الأطراف، تحولا ملحوظا في السياسة الأمريكية منذ نشأة الأمم المتحدة التي ارتكزت في بناء نفوذها العالمي على دبلوماسيتها الدولية في إدارة تشكيل المنظمات الدولية وتوجيهها.

في هذا البحث نلقي الضوء على رؤية الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب تجاه المنظمات الدولية، والسياسات التي اتبعها خلال فترة حكمه حتى اللحظة الراهنة

المطلب الأول: رؤية ترامب لدور المنظمات الدولية

تظهر إدارة ترامب نزوعاً مفرطاً للإحساس بالتفوق والاكتفاء بالذات يتجاوز نزعة "الانعزال" المعروفة في التاريخ الأميركي نحو نمط من الشوفينية العدوانية لكل ما هو غير أميركي أبيض. لقد كانت أولى خطوات هذه الإدارة التنصل من اتفاقيات دولية في ميادين التجارة الحرة والبيئة والعلاقات الدولية مثلما هو معروف. تترجم هذه السياسات بصورة متطرفة وخطيرة شعار ترامب الانتخابي "أميركا أولا"، الذي يتعزز بنزعة الازدراء والاستخفاف بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية.[1]

أعادت نداءات ترامب للسيادة المركزية للدولة في أذهان المحافظين اعتقاد وشكوك قائمة منذ أمد بعيد حول المنظمات الدولية. فطبقاً لاستقصاء قام به مركز "بيو" للدراسات الاستقصائية في عام 2014، فالغالبية العظمى من الجمهوريين في الولايات المتحدة يعتقدون أن الولايات المتحدة عليها ألا تدع مصالحها تتأثر بعلاقتها مع الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية. وطبقاً لهذا الرأي أو الاعتقاد، فإن الأمم المتحدة هي أداة تستخدمها دول أخرى، ومن بينها أعداء الولايات المتحدة الأمريكية، لكبح وتقييد مصالح الولايات المتحدة.[2]

---

(1) - **حسن أيوب**، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ادارة دونالد ترامب، مركز الأبحاث، https://www.prc.ps،

(2) - **تشارلز تي. كول، ديفيد كرو**: النظام من قلب الفوضى: هل الأمم المتحدة صديق أم عدو، OpenGlobalRights، 2017/11/17https://www.openglobalrights.org، (2020/09/09).

تتمحور رؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، للمنظمات الدولية حول شعاره الذي دعا إليه منذ ترشحه لرئاسة الولايات المتحدة "أمريكا أولا العامة في سبتمبر 2019 ، مضيفا أن : القادة الحكماء يضعون دائما مصلحة شعوبهم وبلادهم، في المقام الأول[1]، من جهة أخرى عبرت إستراتيجية الأمن القومي التي صدرت في ديسمبر 2017، عن رؤية ترامب للمنظمات الدولية إذ أكد من خلالها عن سعيه للمنافسة في المنظمات متعددة الأطراف، وقيادتها بهدف حماية المصالح الأمريكية ومبادئها، وقال دونالد ترامب أيضا "إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى الصراع مع أي دولة أخرى. نحن نرغب في السلام والتعاون والمنفعة المتبادلة مع الجميع . لكنني لن أخفق أبدا في الدفاع عن مصالح أمريكا."[2]

لقد رفعت إدارة ترامب شعار ضمان عمل الأمم المتحدة لصالح الولايات المتحدة ومتطلباتها الأمنية، موضوع استحضره دونالد ترامب في خطابه الافتتاحي للجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر[3]، إذ يرى ترامب أنه لا بديل عن الدول القوية ذات السيادة المستقلة.

لا تخرج رؤية ترامب للمنظمات الدولية عن تبنيه مبدأ "أمريكا أولا" في سياسته الخارجية كهدف عام من سياسته الخارجية بمعنى أنه لا يجب على أمريكا أن تؤَّمن مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الحالي، مع ضرورة الالتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوي السياسة الخارجية. فأمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو دفاع عن دول أخرى دون مقابل، مثل تتحمل ميزانية حلف الناتو.

يعد ترامب من أصحاب مبدأ العزلة في السياسة الخارجية حيث يرى أن الولايات المتحدة ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شئون العالم من حولها وحل مشاكله، ويتجنب في سياسته الحديث عن العالمية لذا يغلب على خطابه الروح القومية بل ويعظم من أهمية الدولة القومية كما أشار صراحةً في خطابه عن سياسته الخارجية.

يتبني ترامب مبدأ الحماية التجارية للسوق الأمريكي بجانب أنه يتشكك في مدي فعالية وتأثير الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية والتحالفات التجارية الدولية ويعتبرها أنها غالبًا ما

---

(1) - **أخبار الأمم المتحدة**، دونالد ترامب للجمعية العامة: المستقبل لا ينتمي إلى المنادين بالعولمة، بل ينتمي إلى الوطنيين، 2019//09/24، https://news.un.org/ar، (2020/09/09).

(2) - المرجع السابق، https://news.un.org/ar .

(3) - نفس المرجع.

تكون في مصلحة الطرف الآخر على حساب الولايات المتحدة أو على أقل تقدير تنتج عنها سلبيات تضر بالاقتصاد والسوق الأمريكي. وفي هذا الإطار ينتقد بشدة اتفاقيات نافتا واتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادي[1].

من ناحية أخرى يرى ترامب أن فاعلية مثل هذه المنظمات يرتبط بمدى قوة الدول أعضائها، وقدرتها على حماية سيادتها، والدفاع عن مصالحها، والحفاظ على ثقافتها، وتحقيق السلام لمواطنيها[2]. وفي هذا الإطار، هاجم ترامب العولمة التي يرى أنها أدت إلى تجاهل المصالح الوطنية الخاصة؛ مشيرا إلى أن المستقبل لا ينتمي إلى المنادين بالعولمة، بل ينتمي إلى الوطنيين[3]، من هنا يمكن اعتبار رؤية ترامب للمنظمات الدولية تدور حول مدى ما يمكنها أن تقدمه، ويُسهم في تحقيق المصالح الأمريكية بمعنى آخر بوصفها جزءا من الاستثمار الذي يحدد جدوى استمراره حجم المكاسب الذي يحققها، في مقابل حجم الخسائر التي قد يتكبدها من وجهة نظره التي ترتكز على المنفعة القريبة التي تعود منه.

إن هذا الميل الفظ للاستعلاء والتنمر سيتعزز أكثر فأكثر في ظل وجود شخصيات مركزية في الإدارة الأميركية لا تخفي –مثلها مثل ترامب– استخفافها بالمنظمات والأعراف الدولية[4].

المطلب الثاني: مواقف ترامب تجاه المنظمات الدولية

منذ بداية ولايته يوم 20 يناير 2017 بدأ الرئيس الجديد، اتخاذ خطوات غير مسبوقة لإعادة النظر في كثير من الاتفاقيات الإقليمية أو الدولية، وبدأ ينسحب من الواحدة تلو الأخرى، مخلفا العديد من التوترات والأزمات الإنسانية والسياسية. وهذه هي أهم الانسحابات:

(1) - يمني سليمان، **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016/05/21، https://eipss-eg.org/، (2020/09/09)، ص3.

(2) - **وزارة الخارجية الأمريكية**، كلمة الرئيس ترامب أمام الدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2019/09/09، https://translations.state.gov/، (2020/09/09).

(3) - **أخبار الأمم المتحدة**، دونالد ترامب للجمعية العامة: المستقبل لا ينتمي إلى المنادين بالعولمة، بل ينتمي إلى الوطنيين، مرجع سابق.

(4) - **حسن أيوب**، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ادارة دونالد ترامب، مرجع سابق.

الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ: بعد ثلاث سنوات من نفاذ اتفاقية باريس للمناخ، أخطرت الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة رسميا عن انسحابها من الاتفاقية يوم 04 نوفمبر 2019، في رسالة وزير الخارجية الأمريكي "بومبيو" للأمين العام للأمم المتحدة.

وأوضح المتحدث باسم الأمم المتحدة "ستيفان دوجاريك" أن "هذه الرسالة تعد إخطارا من الولايات المتحدة الأمريكية بانسحابها من اتفاق باريس. وفقا للفقرة 2 من المادة 28 من اتفاق باريس، يصبح انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس ساري المفعول عند انقضاء سنة واحدة من تاريخ تلقي إشعار الانسحاب هذا"[1]. أي أن انسحاب الولايات المتحدة سوف يدخل حيز التنفيذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد أعلن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس للمناخ في 01 جوان 2017، كما وعد خلال حملته الانتخابية تحت شعار (الدفاع عن الوظائف الأمريكية)، وقال ترامب: وقال ترامب: اعتبارا من اليوم ستكف الولايات المتحدة عن تنفيذ مضمون اتفاق باريس ولن نلتزم بالقيود المالية والاقتصادية الشديدة التي يفرضها الاتفاق على بلادنا.

الانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: بانتهاء عام 2018 دخل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من منظمة اليونسكو حيز التنفيذ، وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت انسحابها من المنظمة عام 2017، ووفقا للنظام الأساسي للمنظمة فإن الانسحاب لا يدخل حيز التنفيذ إلا في نهاية العام التالي، واتهمت الولايات المتحدة المنظمة بالتحيز ضد الكيان الصهيوني. وقالت وزارة الخارجية الأمريكية أنها تطمح للبقاء كعضو مراقب في المنظمة خصوصا في المسائل غير المسيسة.

وقد سبق للولايات المتحدة الانسحاب من اليونسكو في رونالد ريغان عام 1984، متهمة المنظمة بالفساد والعمل لصالح الاتحاد السوفيتي، ثم عادت للمنظمة عام 2003 وأعلنت واشنطن حينها أنها تريد التأكيد على فكرة التعاون الدولي.

[1] - **أخبار الأمم المتحدة**، الولايات المتحدة الأمريكية تخطر الأمم المتحدة بانسحابها من اتفاق باريس لتغير المناخ، 2019/11/04، https://news.un.org/ar، (2020/09/09).

الانسحاب من اتفاق إيران النووي: أعلن دونالد ترامب يوم 08 ماي 2018 أن الولايات المتحدة تنسحب من الاتفاق النووي المبرم مع إيران عام 2015، وقال ترامب في كلمة ألقاها في البيت الأبيض "أعلن اليوم انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني"، واصفا إياه بأنه "كارثي." ونبه إلى أن "كل بلد يساعد إيران في سعيها إلى الأسلحة النووية يمكن أن تفرض عليه الولايات المتحدة أيضا عقوبات شديدة"[1].

وبقراره الانسحاب من الاتفاق النووي، فإن ترامب يثبت مرة أخرى وفاءه لمبدئه القائل "أميركا أولًا" في السياسة الخارجية، الذي على أساسه انسحب من اتفاق باريس للمناخ، ومن الاتفاق التجاري مع آسيا والمحيط الهادئ، فضلًا عن إشعاله حروبًا تجارية مع الصين وأوروبا والمكسيك، وغيرها من الدول.[2]

عقوبات على محكمة الجنايات الدولية: رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست عضوا في محكمة الجنايات الدولية، إلا أنها لم تسلم من هجمات ترامب على المنظمات الدولية، حيث أصدر ترامب أمراً تنفيذياً يتيح فرض عقوبات على أفراد مشاركين في تحقيق للمحكمة. وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو "العقوبات قد تمتد لتشمل أفراد أسر مسؤولي المحكمة لمنعهم من زيارة الولايات المتحدة.. لن نقف مكتوفي الأيدي بينما يتعرض مواطنونا للتهديد من محكمة صورية"[3].

وقال "دانييل بالسون" مدير برنامج كسب التأييد في الفرع الأمريكي لمنظمة العفو الدولية: لقد أصقلت إدارة ترامب أسلوبها المعهود في تقويض المؤسسات المتعددة الأطراف ... فإعلان اليوم ما هو إلا هجوم آخر على المؤسسات الحيوية التي تساعد الناس على رعاية بعضهم بعضاً، وتوفير سبل العدالة لضحايا انتهاكات الحقوق[4].

---

(1) - **فرانس24**، ترامب يعلن انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني ويعيد العمل بالعقوبات على طهران، 2018/05/08، https://www.france24.com/ar، (2020/09/09).

(2) - **أمين محمد حبلا**، ماذا يعني انسحاب أميركا من الاتفاق النووي؟، الجزيرة.نت، 2018/05/09، https://www.aljazeera.net، (2020/09/09).

(3) - **عربي بوست**، تنديد دولي بفرض ترامب عقوبات على المحكمة الدولية.. القرار يُسعد إسرائيل ويُغضب دولاً ومنظمات، 2020/06/12، https://arabicpost.net، (2020/09/09).

(4) - **منظمة العفو الدولية، الولايات** المتحدة الأمريكية: هجمات على المحكمة الجنائية الدولية قد تعرض عمال المنظمات غير الحكومية للخطر، 06/12 /2020، https://www.amnesty.org/ar، (2020/09/09).

الانسحاب من منظمة الصحة العالمية: بعد التهديد بالانسحاب باشر ترامب رسميا يوم 2020/07/08 بإجراءات سحب بلاده من منظمة الصحة العالمية التي يتهمها بالتأخر في التحرك للتصدي لفيروس كورونا.

ويتهم ترامب الوكالة الأممية بالتأخر في التحرك للتصدي لفيروس كورونا المستجد، وسيكون الانسحاب نافذا بعد مهلة عام أي في 6 جويلية 2021 وأفادوا أنه تم إرسال التبليغ إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس[1].

ونددت منظمة العفو الدولية، بقرار الرئيس الأمريكي بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية، معتبرة ذلك "محاولة غير مسؤولة لتقويض عمل المنظمة في خضم الوباء العالمي"، مستشارة منظمة العفو الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: "إن الانسحاب الأمريكي من الصحة العالمية محاولة غير مسؤولة لتقويض عمل المنظمة في خضم الوباء العالمي، واستخدام حياة الناس كبيادق في مناورة سياسية غير سديدة"[2].

المطلب الثالث: آثار سياسة ترامب على المؤسسات الدولية

تلقي سياسة ترامب تجاه المنظمات الدولية بآثار كبيرة على هذه المنظمات، ويرجع هذا بالأساس إلى المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ومكانتها في المؤسسات الدولية بصورة خاصة، وتتعلق أهم الآثار على المنظمات الدولية فيما يلي:

التمويل: حيث هاجم ترامب نسب توزيع حصص تمويل ميزانية منظمة الأمم المتحدة، وأشار إلى أن الولايات المتحدة هي واحدة من أصل 193 دولة عضوا في الأمم المتحدة، ومع ذلك تدفع % 22 من الميزانية بأكملها، وهو ما اعتبره عبئا غير عادل من حيث حجم التكلفة. غير أنه من جهة أخرى اعتبره استثمارا جيدا طالما تمكنت الأمم المتحدة من تحقيق جميع أهدافها المعلنة ولا سيما هدف السلام[3]. وجدير بالملاحظة أنه لم يدعُ إلى أن انتقاداته للأمم

---

[1] - **فرانس24**، الولايات المتحدة تنسحب رسميا من منظمة الصحة العالمية، 2020/07/08،، https://www.france24.com/ar , (2020/09/09).

[2] - **العفو الدولية**، انسحاب واشنطن من " الصحة العالمية" محاولة غير مسؤولة، 2020/07/09، https://www.aa.com.tr/ar ، (2020/09/09).

[3] - **وزارة الخارجية الأمريكية**، كلمة الرئيس ترامب أمام الدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق.

المتحدة لم تصل لإلغاء وجوده فهي بالنسبة له منبر للتعبير عن مخاطبة المجتمع الدولي واستعراض إنجازاته كل عام خلال اجتماع افتتاح دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أيضا بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، عارض ترامب توزيع نسب الإنفاق على الدفاع، وحث الدول الأوروبية الشريكة في المنظمة على زيادة إنفاقها على الدفاع إلى 2 % من إجمالي إنتاجها المحلي بحلول عام 2024 ، بجانب 20 % من الإنفاق يكرس لزيادة القدرات الاقتصادية. بينما أوقف أي تمويل مستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2017[1]، فضلا عن وقفه لتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ودعوته لتفكيكها[2].

وفيما يتعلق بموازين التجارة الدولية؛ قد عبر ترامب مرارا عن معارضته لموازين التجارة الدولية الراهنة وعمل على تغييرها، فعلى سبيل المثال؛ صرح ترامب مرارا بأن نظام التجارة في العالم يحتاج للتغيير، مشيرا إلى أن اتفاق عام 1994 الذي أنشئت بموجبه منظمة التجارة العالمية هو «أسوأ اتفاق تجاري »، وأنه أدى إلى فقدان الولايات المتحدة أكثر من 3 ملايين فرصة عمل في التصنيع، وما يقرب من ربع فرص العمل في مجال إنتاج الصلب، و 60 ألف مصنع[3]. كذلك ذكر ترامب أن دول منظمة الأوبك ينهبون بقية العالم، وأنا لا أحب ذلك ولا ينبغي لأحد أن يحب ذلك، وطالب بوقف رفع الأسعار والبدء في تخفيض الأسعار[4].

فضلا عن ذلك، يتعامل ترامب مع منظمة الاتحاد الأوروبي، بمنطق المساومة في الاتفاقيات التجارية؛ وطالبه بإيقاف كل القيود التجارية المفروضة على المنتجات الأمريكية مقابل تجنيب دول الاتحاد دفع رسوم جمركية على صادراتها المتجهة لأمريكا بنسبة 25 % على الصلب، و 10 % على الألمنيوم، وهو ما رد عليه الاتحاد الأوروبي بالتهديد بفرض رسوم مضادة جديدة على منتجات أمريكية معينة وبتقديم شكوى لمنظمة التجارة العالمية[5].

---

(1) - **فرانس 24**، الولايات المتحدة: ترامب يقرر وقف تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان،2017/04/04، https://www.france24.com/ar/، (2020/09/09).

(2) - **رويترز**، الأونروا ترفض محاولة أمريكية لتجريدها من تفويضها، 2019/05/23، https://ara.reuters.com/، (2020/09/06).

(3) - وزارة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق.

(4) - المرجع السابق.

(5) - **إسماعيل عزام، ترامب** وتحطيم الاتحاد الأوروبي..عندا يحمل الحليف معول الهدم!، 2018/04/26 ،https://www.dw.com/ar ، (2020/09/06).

تعزيز مصالح متبادلة؛ إذ يتعامل ترامب مع بعض المنظمات على أنها محل انتقاد لكنها مهمة بوصفها أداة تمكنه من تعزيز مصالح أمريكية يلتقي فيها مع مصالح بعض الدول؛ فعلى سبيل المثال؛ أشار ترامب في إستراتيجية الأمن القومي إلى العمل مع منظمة الناتو على تحسين القدرات الدفاعية الصاروخية لمواجهة تهديدات الصواريخ الباليستية وصواريخ الكروز لاسيما من إيران، فضلا عن التعاون بشأن مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني.

وجدير بالذكر، أن الناتو يوفر للولايات المتحدة قواعد عمليات تمكنها من استعراض قوتها داخل أوروبا وخارجها. فعلى سبيل المثال، تمتلك القوات الجوية الأمريكية قواعد في ألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، والمملكة المتحدة بينما تمتلك البحرية الأمريكية قواعد في اليونان وإيطاليا وإسبانيا. وتبعد هذه القواعد أكثر من 4.600 ميل عن الولايات المتحدة، مما يعطي العسكرية الأمريكية قدرة هائلة على الامتداد والتوسع[1].

دعمه للكيان الصهيوني: فقد قرر انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو 2018 بدعوى أن المجلس ينتقد أمريكا وأصدقاءها، ومنحاز ضد إسرائيل[2]. كذلك شن ترامب هجوما مزدوجا على الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي الذين يدافعون عن فكرة إنشاء جيش أوروبي مشككا في جدوى الفكرة ومشيرا إلى أنها لم تسفر عن نتيجة طيبة في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأن الدور الأمريكي هو الذي أنقذ أوروبا، ومن ثم بدل التفكير في إنشاء مثل هذا الجيش فمن الأفضل لهذه الدول أن تغطي حصتها في ميزانية الناتو وتقوية دوره بدل من دور منظمة الاتحاد الأوروبي[3].

وبانتهاء عام 2018 دخل انسحاب الولايات المتحدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حيز التنفيذ الذي أعلنت عنه في عام 2017. مشيرة إلى معارضتها لما سمته انحياز المنظمة ضد الكيان الصهيوني، وهو ما شكل تطورا نوعيا أيضا في المواقف الأمريكية تجاه المنظمة بعد إلغائها في عام 2011 لمساهمتها المالية التي كانت تخصص

---

(1) - **Joel R. Hillison,** The Relevance of the European Union and the North Atlantic Treaty Organization for the United States in the 21st Century, (USA: Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, September 2018), P: 23.

(2) - **وزارة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق.

(3) - **أكاديمية DW**، ترامب يواصل الضغط على ألمانيا لرفع ميزانيتها الدفاعية، 2018/12/08، https://www.dw.com/ar/، (2020/09/06).

لليونسكو، احتجاجا على قرار منح الفلسطينيين عضوية كاملة بالمنظمة[1]. وسبق للولايات المتحدة الانسحاب من المنظمة في عهد رونالد ريغان عام 1984، متهمة المنظمة بالفساد والعمل لصالح الاتحاد السوفيتي، وعادت عام 2003 وأعلنت واشنطن حينها أنها تريد التأكيد على فكرة التعاون الدولي[2].

إضافة إلى ذلك أوقفت الولايات المتحدة تمويلها لوكالة الأمم المتحد لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(أونروا) في عام 2018 ، بدعوى أن ممارساتها المالية «معيبة بشكل لا يمكن إصلاحه » وأنها أذكت التوتر بين الفلسطينيين وإدارة الرئيس الأمريكي ترامب[3]. بل وطالب مبعوث الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط "جيسون جرينبلات" مجلس الأمن الدولي في ماي 2019 بتفكيك أونروا.

(1) - **فرانس24**، انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو لأنها «معادية لإسرائيل »، 2017/10/12، https://www.france24.com/ar ، (2020/09/09).

(2) - **أورو نيوز**، رسميا الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل خارج "اليونيسكو"، 2019/01/01، https://arabic.euronews.com ، (2020/09/09).

(3) - رويترز: **الأنروا ترفض محاولة أمريكية لتجريدها من تقويضها**، مرجع سابق

ملخص الفصل الثالث:

أحدث وصول ترامب إلى البيت الأبيض تغيرا كبيرا في السياسة الخارجية الأمريكية التي ألقت بضلالها على الساحة الدولية، من خلال إعادة ترتيب الأولويات، فقد شهدت السياسة الخارجية الأمريكية توجها نحو الانعزالية والقومية بحجة الدفاع عن المصالح الوطنية، كما طغت خلفيته الاقتصادية على ذلك.

تبني ترامب لمبدأ "أمريكا أولا" هدفا عاما لسياسته الخارجية، جر الولايات المتحدة إلى التراجع عن الكثير من التزاماتها الدولية، و الفعاليات المتعددة الأطراف، مما تسبب حتما في تراجع المؤسسات الدولية بسبب ما تحتله الولايات المتحدة من مكانة في المجتمع الدولي، ودورها في تأسيس ترسيخ تعددية الأطراف.

الخـــاتمة:

منذ نهاية الحرب العالية الثانية، كانت تعددية الأطراف محركًا قويًا وركيزة للسلام والازدهار العالميين، رغم انها لم تكن في مأمن من الانتقاد حتى من تلك الدول التي يعتقد أنها ضامنة للمعايير متعددة الأطراف والمؤسسات الدولية.

يجب أن يستوعب النظام الجديد في للقرن الحادي والعشرين التنوع المؤسسي الشرعي، مع ضمان الالتزام بالقيم العالمية، فغالبًا ما يتم التعامل مع التعددية على أنها غاية في حد ذاتها، ويجب إعادة تصورها كوسيلة لتمكين المواطنين وتعزيز الرخاء الاجتماعي، فالتطور المستمر للنظام الدولي لا يلغي رغبة الدول في متابعة مصالحها، بل يستلزم حدوث تحول في الإستراتيجية بعيداً عن المؤسسات متعددة الأطراف التي قد تخضع لديناميات منهجية وتجاه تلك الموجودة على المستوى الإقليمي.

منذ تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات وتزايد النزعة الشعوبية والحمائية والقومية صار يُنظر لمؤسسات التعددية على أنها تنتهك السيادة وتقيد صنع القرار الديمقراطي وتعطل مسارات التنمية الوطنية، واتجه عدد متزايد من الحكومات في مقدمتها الولايات المتحدة إلى عدم الالتزام بالتعددية والانسحاب من كل الأطر التعددية التي تتعارض مع مصالحها الوطنية مما قد يهدد مستقبل التعددية ومؤسساتها المختلفة.

قائمة المراجع:

أ/ باللغة العربية

أولا/ الكتب:

1) الحسيني سليم، **مبادئ الرؤساء الأمريكان**،(ط2؛ لندن: دار الإسلام للنشر والدراسات، 1993).

2) **بادن برتران و فيدان دومينيك**، عودة الشعبويات أوضاع العالم 2019، تر:نصير مروة،(بيروت: مؤسسة الفكر

3) بن سلطان عمار، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: طاكسيج كوم لدراسات النشر والتوزيع،2009).

4) بوعشة محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات**، (بيروت: دار الرواد، 1999).

5) بيلس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسات العالمية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

6) الحسيني سليم، **مبادئ الرؤساء الأمريكان**،(ط2؛ لندن: دار الإسلام للنشر والدراسات، 1993).

7) دان تيم – كوركي ميليا – سميث ستيف، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ت: دينا خضر (الدوحة: المركز العربي للدراسات السياسية، 2016).

8) دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ت: وليد عبد الحي،(الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985).

9) السيوي عادل محمد، **التعاون الدولي في جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب**، (الإسكندرية: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).

10) شحاتة علاء الدين، **التعاون الدولي لمكافحة الجريمة – دراسة للإستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات**،(القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2000).

11) **شلبي محمد**، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات ،(ط4، الجزائر، دار هومة، 2002).

12) طشطوش هايل عبد مولى ، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (عمان: دار ..... للنشر، 2010).

13) عودة جهاد، **النظام الأمريكي الأجتماعي المأزوم**،(مصر، كنوز للنشر والتوزيع، 2014).

14) غريفيش مارتن و أوكالاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

15) غي مفيل، **التكامل والتعاون في إفريقيا صعوبة اللقاء الممكن بين النظريات والوقائع**، ت: مروة نصير،(لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2015).

16) فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007).

17) فهمي عبد القادر محمد ، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**، (عمان: دار وائل للنشر، 1997).

18) الكيلاني عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، (ط4؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، 1999).

19) **ماري فوت روزي، ماكفرلين نيل، ماستندونو مايكل** ، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف،(لندن: إي كتب، ديسمبر 2016).

20) مصباح عامر، **تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009).

21) نايف حنان، **ملاعب التعاون الدولي**،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015).

22) يحي عادل، **الأحكام العامة للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 2013).

23) يوسف حسين يوسف، **العلاقات الدولية والنظام السياسي الدولي**، (الإسكندرية: دار التعليم العالي، 2014).

ثانيا/ الدوريات:

1) الحديثي هاني إلياس خضر ، **التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي** ، حولية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ع سبتمبر 2001 ، ص 4.

2) **أيوب حسن**، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ادارة دونالد ترامب، (مركز الأبحاث العربي،2019).

3) جوان 2005.

4) أحمد حسن الحاج علي ، العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، عالم الفكر، مجلد 33،ع 4،أفريل –

5) **سليمان يمني** ، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،

6) سليمان يمني، **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016/05/21،

7) عبد السلام محمد ، مبدأ ترامب: "إدارة أعمال" ألّعلاقات الدولية في مرحلة 2017 – 2021 ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي.

8) العتيبي عبد الله جبر، **التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية**، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، ع: 11، جانفي 2006،

9) علي خلف رنا ، **البنيوية في العلاقات الدولية**، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، العدد (186)، فيفري 2010،.

10)**ولد الصديق ميلود**، أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية – دراسة حالة الرئيس دونالد ترامب، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، ع 01، أفريل 2019.

ثالثا/ البحوث الجامعية:

1) مشوك غلام الله، **التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب 2001– 2015**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، جامعة بسكرة، 2016)، ص 08.

رابعا/ الجرائد:

1)أبو العز هناء، **مفوض الاتحاد الأوربي: نحن مدينون لضحايا وباء فيروس كورونا**، اليوم السابع، 2020/04/24.

2)**طاهري أمير**، عودة الدولة القومية ليست تهديدا بالضرورة، الشرق الأوسط، ع: 15156، 2020/06/05.

خامسا/ الفهارس والقواميس والمعاجم:

1) ايفاتز غراهام ونويتهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

2) بكوش يوسف، **معجم الكافي عربي عربي**،(الجزائر: دار هومة، 2013).

3) بن منظور محمد بن مكرم، **لسان العرب**، (ط3؛ بيروت: دار صادر، 1994).

4) زيتون وضاح، **المعجم السياسي**، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006).

5) عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(عربي . انجليزي)**، (القاهرة: كتب عربية، 2005).

6) كورتر جيرارد، **معجم المصطلحات القانونية**،(ط2؛ بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2009).

خامسا/ المواقع الالكترونية:

أكاديمية DW، https://www.dw.com/ar/.

الأمم المتحدة، https://www.un.org.

إيران برس، https://arabic.iranpress.com،

بوابة الهدف، https://hadfnews.ps/post/47642.

الجزيرة.نت، https://www.aljazeera.net.

الخليج أونلاين، https://alkhaleejonline.net.

الدبلوماسية الفرنسية، https://www.diplomatie.gouv.fr/ar.

رويترز، https://ar.reuters.com.

شبكة الصين، arabic.china.org.cn.

شبكة سي آن آن، https://arabic.cnn.com، 2018/05/08.

العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk.

عربي بوست، https://arabicpost.net.

منظمة العفو الدولية، https://www.amnesty.org/ar.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، https://futureuae.com/ar،

مهاجر نيوز، https://www.infomigrants.net/ar.

ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki.

وزارة الخارجية الأمريكية، https://translations.state.gov/

ب/ باللغة الأجنبية:

A/ books:

1) Aggarwal Vinod K, **Analyzing Institutional Transformation in the Asia-Pacific, in Asia Pacific Crossroads**: Regime Creation and the Future of APEC, (New York: St. Martin's Press, 1998).

2) Caroline Bouchard and John Peterson: **Conceptualising Multilateralism Can We All Just Get Along?**, (MERCURY, E-paper No.1, January 2011).

3) David Armstrong, Lorna Lloyd, John Redmond, **The Rise of the International Organisation**, (London, Red Globe Press, 2004).

4) G. John Ikenberry…[et al.].**The crisis of American foreign policy : Wilsonianism in the twenty-fi rst century**, (New Jersey: Princeton University Press, 2009).

5) Joel R. Hillison, **The Relevance of the European Union and the North Atlantic Treaty Organization for the United States in the 21st Century**, (USA: Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, September 2018).

6) Robert Keohane, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy**, (New jercey ,princeton university, 1984)

B / the works:

1) Barnett Michael and Raymond Duvall, "**Power in International Politics**", International Organization 59(1) (2005): 39-77.

2) Caporaso, James, **International Relations Theory and Multilateralism: the Search for Foundations**', International Organization, (3), (1992).

3) G. John Ikenberry, **Is American Multilateralism in Decline?,** Perspectives on Politics, No 3 (American Political Science Association, Sep, 2003).

4) Gerald. Segal, **Thinking Strategically about ASEM: The Subsidiarity Question**, The Pacific Review 10 (1) (1997).

5) Goo Lee, **Cooperation under the Security Dilemma: Evolving Inter-Korean Relations in the Early 1990s**, The Korean Journal of Defense Analysis, No. 3, (Winter 2005).

6) GPF Team, **International Organizations Are Tools for Powerful Countries**, Geopolitical Futures, 15/12/2017, https://geopoliticalfutures.com

7) Gutner Tamar , Alexander Thompson, **The politics of International Organizations performance: A framework**, The Review of International Organizations: Vol. 5, No. 3, September 2010.

8) Helen Minler, **International Theories OF Cooperation Among Nations: Strength And Weakness**, world politics, No 3 (Apr 1992).

9) Julia C. Morse and Robert.O. Keohane, **Contested Multilateralism**, Review of International Organizations ,9 (2014).

10) Lisa L. Martin, **Interests Power and Multilateralism**, International Organization, No. 4 (MIT Press,1992).

11) Ruggie John Gerard, **Multilateralism: the Anatomy of an Institution**, International Organization, Vol. 46, No. 3 (Summer, 1992), pp. 561-598.

12) Rüland Jürgen, **The rise of "diminished multilateralism: East Asian and European forum shopping in global governance**, Asia Europe Journal, volume 9, (2012),p255-270.

E / electronic sites:

1) Ataman Muhittin, Coronavirus and international organizations, Daily Sabah, 22/04/ 2020, https://www.dailysabah.com

2) Bertrand Maurice, THE FUTURE OF INTERNATIONAL ORGANIZATIONS, august 1984, http://maurice-bertrand.fr

3) Carlos Lopes, Challenges to multilateralism, United Nations Economic Commission for Africa , 20/03/2015, https://www.uneca.org.

4) CÉDRIC DUPONT, THE FUTURE OF INTERNATIONAL ORGANISATIONS, Graduate Institute Geneva, 20/02/2020, https://graduateinstitute.ch.

5) Grimm Sven, Multilateralism without future – or the future of multilateralism?, d.i.e, 08/01/2020, https://blogs.die-gdi.de .

6) Mingst Karen , International organization, Britannica, https://www.britannica.com

الفهرس:

المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة 8

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي: 9

المطلب الأول: تعريف ونشأة التعاون الدولي: 9

المطلب الثاني: التعاون الدولي والمفاهيم المشابهة: 12

المطلب الثالث: أهمية التعاون الدولي: 14

المبحث الثاني: مفهوم تعددية الأطراف: 17

المطلب الأول: تعريف تعددية : 17

المطلب الثاني: نشأة التعددية 19

المطلب الثالث: مرتكزات تعددية الأطراف. 22

المبحث الثالث: التعاون الدولي في المقاربات النظرية: 24

المطلب الأول: تفسيرات الليبرالية للتعاون الدولي 24

المطلب الثاني: نظرة الواقعية للتعاون الدولي: 28

المطلب الثالث: النظرية البنائية: 31

ملخص الفصل الأول: 34

الفصل الثاني: أزمة تعددية الأطراف 35

المبحث الأول التعددية في عالم متغير. 36

المطلب الأول: التعددية كالتزام عالمي: 36

المطلب الثاني: تراجع التعددية 39

المطلب الثالث: التعددية المتناقضة 41

المبحث الثاني نكسة التعددية 44

المطلب الأول: السياق الدولي للأزمة 44

المطلب الثاني: مظاهر الأزمة. 48

المطلب الثالث: تحديات التعددية: 50

المبحث الثالث تراجع دور مؤسسات التعددية 53
المطلب الأول: انتشار مؤسسات التعددية 54
المطلب الثاني: تراجع دور المنظمات الدولية 56
المطلب الثالث: المنظمات الدولية ومستقبل التعددية 59
ملخص الفصل الثاني: 63
الفصل الثالث: تأثير السياسة الخارجية لترامب على تعددية الأطراف 64
المبحث الأول: شخصية ترامب ونسقه العقدي 65
المطلب الأول: نشأة وتكوين دونالد ترامب. 65
المطلب الثاني: مكونات النسق العقدي لترامب: 68
المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية لترامب على تعددية الأطراف. 73
المطلب الأول: علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتعددية: 73
المطلب الثاني: ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب. 75
المطلب الثالث: ترامب والعمل الدولي متعدد الأطراف 78
المبحث الثالث: المنظمات الدولية في عهد ترامب 80
المطلب الأول: رؤية ترامب لدور المنظمات الدولية 80
المطلب الثاني: مواقف ترامب تجاه المنظمات الدولية 83
المطلب الثالث: آثار سياسة ترامب على المؤسسات الدولية 86
ملخص الفصل الثالث: 89
الخـــاتمة: 90
قائمة المراجع: 91
الفهرس: 98